مراسلات أممية

البوتينية: هل هي شكل جديد من أشكال الفاشية؟

- **التمرد البوليفي** قد يفتح الطريق •
- **الأندلس:** خطوة إلى الأمام •
- **حرب الأربعين يوماً في إيران:** التنافسات والكوارث الاجتماعية •

مراسلات أممية
العدد 745 حزيران / يونيو 2026

صوت أممي باللغة العربية

ببالغ السرور بتنا اليوم قادرين على إصدار مجلتنا مراسلات أممية باللغة العربية، شقيقة لـ انترناشونال فيبونت الانجليزية وانبركور الفرنسية، يندرج هذا المشروع، الصادر بإشراف مكتب الأممية الرابعة، في استمرار لمختلف الإصدارات المنجزة باللغة العربية: المناضل-ة والخطوة [للاستكمال]. لكن الأحداث الجارية بالشرق الأوسط منذ سنة حدت بنا إلى الاهتداء إلى سبيل مجلة ذات استهداف دولي. تُبرز حرب الإبادة في فلسطين، متبوعةً بالهجمات على لبنان وقريباً على إيران، من قبل إسرائيل، الحاجة الملحة إلى رد فعل عالمي، نسعى إلى الإسهام فيه. كما يوضح تعاونُ الأنظمة العربية بالمنطقة البغيض مع الدولة الصهيونية ضرورة بناء بديل. لا سيما أننا نعلم بأن منع المظاهرات في جل البلدان الناطقة بالعربية يطابق خوفاً هائلاً من التعبئات التي من شأنها إعادة الوصل مع الربيع العربي وزعزعة تلك الدول، ومن ثمة السيطرة الإمبريالية.

يتمثل مشروع مراسلات أممية في الإسهام في بديل للإمبريالية - الأمريكية والأوروبية بالمقام الأول، لكن دون تنازل لسائر القوى الكبرى، الصين أو روسيا، التي تعارك كلها من أجل السيطرة على العالم، ولا للرأسمالية التي باتت أزمتها جلية عبر العواقب المدمرة للأزمات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. تندرج معركتنا في حفز لنضالات المستغلين/ات والمضطهدين/ات، وبوجه خاص من أجل حقوق النساء ومجتمع الميم-عين، ومن أجل المساواة والتحرر، من أجل مجتمع اشتراكي ايكولوجي.

وليست مجلتنا بالطبع غير إسهام متواضع في هذا المشروع الثوري، لكننا نأمل أن يتيح نشر في الآن ذاته لمقالات تحليل للوضع في بلدان عديدة وللوضع العالمي، وسرداً للنضالات الاجتماعية ولعناصر توجه من أجل الفعل صوب المناضلين/ات الذين يستشعرون العزلة في بلدان تحكمها أنظمة مستبدة، قلنا نأمل أن يتيح شدَّ العضُد ومنحَ تماسك يتيح المساعدة على الفعل.

ستتقاسم مراسلات أممية، في وهلة أولى، مقالات مترجمة بجهودنا، منشورة عادة في انترناشيونال فيبونت وانبركور، كي نقترح بسرعة مقالات تتناول بنحو خاص المنطقة الناطقة بالعربية. لذا عرّفوا بمراسلات دولية وبموقعها وبشبكاتها الاجتماعية، من أجل الإسهام في بناء صوت أممي اشتراكي ايكولوجي وثوري للقرن 21.

المحتويات

العدد 745 حزيران / يونيو 2026

الولايات المتحدة

كاي مان — أنشطة فاتح ماي في الولايات المتحدة
ترسي دعائم تعبئة نقابية جماهيرية 3

روسيا والفاشية

إنزو ترافرسو — ما بعد الفاشية: ظاهرة تختلف كثيراً عن سابقاتها 6
إيليا بودراتيسكيس — البوتينية: هل هي شكل جديد من أشكال الفاشية؟ 10
ساشا فوكينا — خدعة مُناهضة الاستعمار: الكرملين في أفريقيا 18

إيران

سارة سلامي
حرب الأربعين يوماً: التنافسات الإمبريالية والكوارث الاجتماعية 23

بوليفيا

فلاديمير ميندوزا مانخون — التمرد البوليفي قد يفتح الطريق 29

الدولة الاسبانية

بابلو ب. غانفورنينا ودانيال ألباراسين — الأندلس: خطوة إلى الأمام 31

Vos livres et revues, votre abonnement à **inprecor** sur internet : la-breche.com

Librairie La Brèche

27 Rue Taine, 75012 Paris (M° Daumesnil), tél: 01 49 28 52 44
ouverte du mardi au samedi de 12 h à 20 h et le lundi de 14 h à 20 h

مراسلات أممية

https://alomamia.org/

https://linktr.ee/alomamia

لكي يتنسى للمراسلات الأممية الاستمرار،
عرفوا-ن بها! اشترك-ي الآن!

أنشطة فاتح ماي في الولايات المتحدة ترسي دعائم تعبئة نقابية جماهيرية

شهدت مختلف أنحاء الولايات المتحدة، بمناسبة فاتح ماي سلسلة من الفعاليات تحت شعار: «لا عمل، لا مدرسة، لا تسوق»، احتجاجاً على سياسات ترامب الداخلية والخارجية.

بقلم

كاي مان

نظم هذه الفعاليات تحالف «عيد عمال قوي» (May Day Strong)، وهو ائتلاف يضم نقابات يسارية، من بينها نقابة المدرسين/ات في شيكاغو (CTU) وفروع نقابية محلية في مينيابوليس وكاليفورنيا ومناطق أخرى. وشهدت مختلف أنحاء البلاد قرابة خمسة آلاف تجمعا. ورغم أن حجم المشاركة لم يرقَ إلى مستوى الآمال التي عقدها كثيرون، فإن الزخم الذي رافق تظاهرات فاتح مايو يحمل مؤشرات مشجعة على تطور اليسار النقابي في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى نمو حركة مستقلة مناهضة لترامب تقودها الطبقة العاملة.

تحضير مهم

خلال العام المنصرم، برزت ثلاثة مراكز رئيسية للمقاومة في مواجهة سياسات ترامب. أولها مظاهرات الحراك الاحتجاجي «لا ملوك» «No Kings!» التي شهدت ثلاث محطات جماهيرية كبرى، كان آخرها في 28 مارس الماضي. ويعد هذا الحراك تنظيماً ذا بنية هرمية يقوده مسؤولون في منظمات غير حكومية تربطهم علاقات وثيقة بالحزب الديمقراطي. أما القطب الثاني للمقاومة، فتمثل في التعبئات البطولية المناهضة لإدارة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE)، ولا سيما في مدينة مينيابوليس بولاية مينيسوتا.

فيما تمثل القطب الثالث في تحالف «عيد عمال قوي» (May Day Strong)، الذي تقوده النقابات العمالية. وقد ساد حماس كبير في الأوساط النضالية خلال الأشهر التي سبقت فاتح مايو. كما أن اجتماعات التحضير عبر الانترنت التي نظمها التحالف استقطبت ما يصل إلى ثلاثة آلاف مشاركو مشاركة، من بينهم قياديون/قياديات نقابيون/نقابيات بارزون/بارزات في نقابات كبرى لهيئة التدريس التي لا يُعرف عنها نشاط نضالي ملحوظ. ومن هؤلاء راندي واينغارتن، رئيسة الاتحاد الأمريكي للمدرسين/ات (American Federation of Teachers)، إحدى نقابات هيئة التدريس في الولايات المتحدة تضم نحو 1.8 مليون عضو. كما يضم التحالف أيضاً الرابطة الوطنية للتعليم (National Education Association)، من أكبر التنظيمات النقابية في قطاع التعليم بالولايات المتحدة، والتي تضم ما يقرب من ثلاثة ملايين عضو. واستعرض تلاميذ وتلميذات المرحلة الثانوية المنتمون/المنتميات إلى حركة «صن رايز (Sunrise)» استعداداتهم/استعداداتهن لتنظيم إضرابات مدرسية يوم فاتح مايو، كما قدم المنظمون/المنظمات خططهم/خططهن لمقاطعة شركات مثل «إنتربرايز» لتأجير السيارات وسلسلة فنادق «هيلتون»، بسبب توفيرها سيارات وخدمات إيواء لعناصر إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE).

لم ترقَ الفعاليات إلى مستوى الآمال التي عقدها منظموها/منظماتها. ورغم أن المظاهرات التي شهدتها

كاي مان

كاي مان عضو في منظمة تضامن (Solidarity)، الفرع الأميركي للأممية الرابعة، وأستاذة علم الاجتماع في الجامعة وهي أيضًا عضو في قيادة الأممية الرابعة.

المسيرات النقابية وصلت حاملةً اللافتات والشعارات والأعلام والملابس ذات الألوان النقابية، كما في هذه التظاهرة في نيويورك.

«نريد حشوداً متراصة، لا أغبياء ملثمين»

الشوارع كانت أقل زخما بكثير من مظاهرات «لا ملوك» «!No Kings»، فإنها لم تكن تقل أهمية من معظم تظاهرات فاتح مايو خلال السنوات الأخيرة. ففي نيويورك، شارك نحو عشرة آلاف شخص في مسيرة فاتح مايو، مقابل خمسين ألفاً في تظاهرة «!No Kings» يوم 28 مارس. أما في ميلووكي، فقد تجمع نحو ألفي متظاهرو متظاهرة في فاتح مايو، في حين استقطبت مسيرة «!No Kings» عشرات الآلاف من المشاركين والمشاركات.

اتجاهات واعدة

قد يُنظر إلى محدودية حجم هذه الفعاليات، وإلى كون العديد من النقابات قد دعمتها من دون أن تعبئ أعضاءها وعضواتها في كتل نقابية كبيرة أو تدعُهم إلى الإضراب، باعتباره دليلاً على عجز الطبقة العاملة ومنظماتها عن قيادة الحركة المناهضة لترامب التي تمثلها تحركات «لا ملوك» «!No Kings» و«مناهضة إدارة الهجرة والجمارك» (Anti-ICE)... غير أن التمعن في الحركية العامة التي رافقت فاتح مايو، وفي تجربة تحالف «عيد عمال قوي» (MDS)، وفي تاريخ العمل السياسي للنقابات في الولايات المتحدة، يكشف عن ديناميات واعدة لتطور استجابة جماهيرية نضالية من جانب العمال والعاملات في مواجهة الهجمة شديدة الرجعية التي يشنها ترامب ضد المهاجرين المهاجرات، وأفراد مجتمع الميم (LGBTQ+) بمختلف هوياتهم وتوجهاتهم الجنسية وتعبيراتهم الجندرية، وضد البيئة، والحقوق الديمقراطية، وضد تصاعد الاعتداءات العسكرية الإمبريالية.

رفع التحالف ثلاث مطالب رئيسية:

1. من أجل فرض الضرائب على الأثرياء: عائلاتنا أولى من ثرواتهم.
2. لا لإدارة الهجرة والجمارك ICE. لا للحرب. لا لجيش خاص في خدمة السلطة الاستبدادية.
3. نريد توسيع الديمقراطية، لا زيادة سلطة الشركات. ارفعوا أيديكم عن حقنا في التصويت.

> **ان اضطلاع النقابات بتنظيم عيد العمال (فاتح ماي) بوصفه يوم احتجاج سياسي ظاهرةٌ حديثة نسبياً**

عكست هذه المطالب منظوراً طبقياً واضحاً، إذ وضعت في صدارة أولوياتها معارضة إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE)، وبالتالي الدفاع عن المهاجرين والمهاجرات والحقوق الديمقراطية، في لحظة يتعرض فيها كلاهما لهجوم خطير.

وعلى الرغم من أن مظاهرات فاتح مايو كانت أقل حجماً بكثير من مظاهرات «لا ملوك» «!No Kings»، فإنها عكست نفس الجبهة الواسعة من المنظمات والمطالب، حيث حضرت بقوة لافتات مناهضة لـ ICE، ويافطات داعمة لفلسطين، ولافتات مناهضة للفاشية، وأخرى مطالبة بالدفاع عن الحقوق الديمقراطية. وتقدمت المسيرة في نيويورك كتل نقابية منظمة، من بينها نقابة العاملين في قطاع الخدمات الدولية (SEIU)، وعدد من نقابات المدرسين، وحتى إحدى نقابات عمال البناء المعروفة تقليدياً بتوجهاتها المحافظة. كما سجلت التنظيمات الاشتراكية حضوراً بارزاً من خلال لافتاتها ومواكبها الخاصة، ومن بينها «الاشتراكيون الديمقراطيون في أمريكا» (DSA)، و«حزب الاشتراكية والتحرير» (PSL)، ومنظمة «فريدوم رود الاشتراكية» (FRSO)، ومنظمة «سوليداريتي» (Solidarity)، و«البديل الاشتراكي» (Socialist Alternative)، إلى جانب تنظيمات أخرى.

ومن اللافت أن تظاهرة فاتح مايو في مينيابوليس، وهي مدينة يبلغ عدد سكانها نحو 370 ألف نسمة (ويرتفع العدد إلى ما بين 500 ألف و600 ألف إذا أُخذت في الحسبان مدينتها التوأم سانت بول)، والتي تحولت خلال الشتاء الماضي إلى مركز للمقاومة ضد إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE)، قد استقطبت نحو عشرة آلاف متظاهرو متظاهرة، وهو عدد يقارب عدد المشاركينو المشاركات في تظاهرة نيويورك، المدينة التي يناهز عدد سكانها ثمانية ملايين نسمة. ويشير ذلك إلى أن الحركة المناهضة لـ ICE نجحت في خلق زخم تعبوي واسع يندرج ضمن الحركة الأوسع المناهضة لترامب.

إضرابات المدرسين والمدرسات وتوقفات التلاميذ والتلميذات عن الدراسة

ورغم عدم حدوث إضرابات عمالية واسعة النطاق، فقد ألغت ما لا يقل عن عشرين منطقة تعليمية في نيويورك الدراسة بعد أن أعلن المدرسون والمدرسات أنهم لن يتواجدوا/يتواجدن في أماكن عملهم/عملهن بسبب مشاركتهم/مشاركتهن في مسيرة فاتح مايو تحت شعار «الأطفال قبل الشركات» (Kids Over Corporations)..

وفي ولاية ويسكونسن، ألغت السلطات التعليمية الدروس بعدما أعلن نحو 70 في المائة من مدرسي/مدرسات ماديسون وميلووكي عزمهم/عزمهن التغيب عن العمل في ذلك اليوم. وحتى في ولاية كارولينا الشمالية، المعروفة بمواقفها المحافظة وعدائها للنقابات، صوّت مجلس التعليم في مدينة شارلوت، كبرى مدن الولاية، على إغلاق المدارس في فاتح مايو بسبب العدد الكبير المتوقع من الغيابات.كما نجحت نقابة المدرسين والمدرسات في كارولينا الشمالية في تعبئة هيئة التدريس من مختلف أنحاء الولاية للمشاركة في تظاهرة أمام برلمان الولاية، للمطالبة بزيادة الضرائب على الشركات الكبرى بهدف توفير تمويل إضافي للمدارس.

نجح مدرسو و مدرسات شيكاغو ونقابتهم/هن، نقابة مدرسي/ات شيكاغو (CTU)، في إقناع إدارة

المنطقة التعليمية باعتماد الأول من مايو يوماً رسمياً للتثقيف المدني، من خلال تنظيم زيارات وأنشطة ميدانية تتيح للتلاميذ والتلميذات التعرف إلى الحقوق المدنية. وقد أفضى ذلك عملياً إلى إضراب فعلي شارك فيه التلاميذ والتلميذات والمدرسين والمدرسات والعاملون والعاملات في القطاع التعليمي، وشكل تجربة تعليمية ذات قيمة كبيرة لسكان شيكاغو، الذين تنتمي أغلبيتهم إلى الطبقة العاملة وإلى الأقليات العرقية. واكتسبت هذه المبادرة أهمية خاصة في ظل قرار المحكمة العليا الذي قوض إلى حد كبير قانون حق التصويت لعام 1965، وهو القانون الذي كان يهدف إلى ضمان التمثيل السياسي للأمريكيين السود.

فاتح ماي وعيد الشغل

حتى السنوات الأخيرة، كانت تظاهرات فاتح مايو تُنظَّمها أساساً وتنشطها مجموعات اشتراكية من أقصى اليسار، في ظل دعم نقابي محدود أو منعدم في معظم الأحيان.

ورغم أن فاتح مايو، بوصفه العيد الأممي للطبقة العاملة، يستمد جذوره من أحداث هايماركت في شيكاغو سنة 1886 ومن النضال من أجل انتزاع يوم عمل من ثماني ساعات، فإن النقابات الأمريكية دأبت تقليدياً على الاحتفال بالأحرى بـ «عيد الشغل» الذي يُصادف مطلع سبتمبر/أيلول، وهو يوم عطلة رسمي ساهم في إفراغ عيد الطبقة العاملة من مضمونه الكفاحي والسياسي. ففي خمسينيات القرن الماضي، أصدر الرئيس الأميركي دوايت ازنهاور إعلاناً رسمياً جعل من فاتح مايو «يوم الولاء»، وهو التوجه الذي أعاد دونالد ترامب التأكيد عليه خلال ولايته الرئاسية الأولى.لذلك، يظل الاحتفاء بفاتح مايو بوصفه يوماً للاحتجاج والنضال السياسيين برعاية نقابية ظاهرة حديثة نسبياً في الولايات المتحدة، ولم يتحول بعد، لدى قطاعات واسعة من النقابات والطبقة العاملة، إلى عيد عمالي مكرَّس للنضال الاجتماعي والسياسي.

الترويج لفكرة الإضرابات الجماهيرية

مثّلت شعارات الاحتجاجات -«لا عمل، لا مدرسة، لا تسوّق»- صياغة مبتكرة لرسالة تعبئة ومقاومة واسعة النطاق. ومع ذلك، كان من غير المرجح أن يحقق شعار «لا عمل» مشاركة جماهيرية واسعة، إذ انطوى في جوهره على دعوة إلى إضرابات جماهيرية، بل وحتى إلى إضراب عام، كما اعتبره البعض.غير أن ميزان القوى الطبقي القائم في الولايات المتحدة، إلى جانب جملة من العوائق البنيوية والقانونية، يجعل تحقيق مثل هذا الهدف أمراً صعباً في المدى المنظور. ومن بين هذه العوائق الاتفاقيات الجماعية التي تمنع الإضراب طوال مدة سريان العقود، فضلاً عن التشريعات الرجعية، وعلى رأسها قانون تافت-هارتلي الصادر سنة 1947، الذي يحظر الإضرابات التضامنية والإضرابات الداعمة.ومع ذلك، فإن رفع هذا الشعار خلال تحركات فاتح مايو هذا العام يساهم في تعميم فكرة الإضراب الجماهيري داخل أوساط أوسع بكثير من الطبقة العاملة، سواء بين العمالو العاملات المنظمين/المنظمات نقابياً أو غير المنظمين/غير المنظمات.ومن شأن ذلك أن يساعد على إحياء وتوسيع نطاق الدعوة التي أطلقها شون فاين، رئيس نقابة عمال السيارات المتحدة (UAW)، والمتمثلة في تنظيم إضراب عام

سنة 2028 للمطالبة بإقرار نظام وطني للرعاية الصحية، رغم أن فاين نفسه لم يتخذ خطوات عملية للدفع بهذا المشروع إلى الأمام. ومع ذلك، تغيب عدد من العمالو العاملات عن العمل في بعض المناطق بدعوى المرض أو امتنعوا/امتنعن ببساطة عن الالتحاق بأماكن عملهم/عملهن، وإن كانت هذه المبادرات قد جرت خارج أي تنسيق نقابي رسمي. أما شعار «لا مدرسة»، فقد تُرجم إلى إضرابات وتوقفات احتجاجية للتلاميذ والتلميذات في مختلف أنحاء البلاد.وقد أسهمت الاستعدادات السابقة للتحرك، وحملات الدعاية له، والتعبئة التي رافقته، في تعزيز حضور اليسار النقابي وتقوية شبكاته التنظيمية.

ويتقاطع تحالف «عيد عمال قوي» (MDS) مع مراكز قطاعات نقابية أخرى، من بينها الشبكات المرتبطة بالنشرة الاخبارية «ليبر نوتس» (Labor Notes) ومؤتمراته التي تُعقد كل سنتين.ويعكس الدور القيادي الذي تضطلع به نقابات هيئة التدريس، ولا سيما نقابة مدرسي/ات شيكاغو (CTU)، في الوقت نفسه الروح النضالية لقياداتها وقواعدها النقابية، كما يعكس الصلة التي تقيمها بين النقابية الكفاحية والدفاع عن التلاميذ والتلميذات والأسر المهاجرة المستهدفة بحملة الترهيب التي تشنها إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE)، وهذا ما يضعها في طليعة الجناح الكفاحي للحركة النقابية الأمريكية وللحركة المناهضة لترامب بصورة عامة.

وقد تكون تحركات فاتح مايو في الولايات المتحدة آخر التعبئات الجماهيرية الوطنية الكبرى خلال الأشهر المقبلة، إذ يُرجَّح أن تستحوذ انتخابات التجديد النصفي المقررة في نوفمبر، بما تنطوي عليه من رهانات سياسية مهمة، على قدر كبير من الطاقات النضالية، وأن تدفعها نحو الحملات الانتخابية الداعمة لمرشحي الحزب الديمقراطي.

ومع ذلك، فإن العمل الميداني الذي أُنجز خلال الأشهر الماضية في مجالات التنظيم والدعاية السياسية، إلى جانب بناء شبكات وعلاقات تنظيمية جديدة، يشكل مؤشراً إيجابياً على إمكان تطور حركة مناهضة لترامب تقودها الطبقة العاملة، وعلى نمو يسار نقابي كفاحي في الولايات المتحدة. ■

20 حزيران 2026

ما بعد الفاشية: ظاهرة تختلف كثيراً عن سابقاتها

في عام 2026، لم يعد بإمكان أحد أن ينظر بجدية إلى الفاشية باعتبارها مجرد مسألة تاريخية بحتة. لا يمكننا أن نتساءل عن ماهية الفاشية دون التفكير في الواقع الذي يحيط بنا. فهذا السؤال لا يخص الماضي وحده، بل يخص أيضاً، وربما بالدرجة الأولى، الحاضر، حاضر يتسم بالصعود القوي لليمين المتطرف.

بقلم

إنزو ترافرسو

أعادت الموجة الجديدة من الحكومات السلطوية في مختلف أنحاء العالم إحياء هذا النقاش. غير أن مصطلح «الفاشية»، الذي يتبادر تلقائياً إلى الذهن عندما نفكر في دونالد ترامب أو خافيير ميلي أو جورجيا ميلوني أو فيكتور أوربان أو مارين لوبان، يبدو غير ملائما لوصف هؤلاء. وإذا كانت فاشية القرن الحادي والعشرين مختلفة إلى هذا الحد عن سابقاتها، كما يشرح العديد من المؤرخين، فربما نكون بحاجة إلى مفاهيم جديدة لتوصيفها.

الحاجة إلى مفاهيم جديدة

وينطبق الأمر نفسه على العديد من الظواهر الأخرى في عصرنا. فالمفهوم القديم للحرب أصبح بدوره إشكاليا بنفس القدر ولا يفسر الصراعات الجديدة التي تُحسم بواسطة الطائرات المسيرة والذكاء الاصطناعي. وقد تخلت ثورات العقد الماضي -ولا سيما الثورات العربية- عن أي مرجعية اشتراكية ولم يكن لها الكثير من القواسم المشتركة مع ثورات القرن الماضي. وفقاً لوسائل الإعلام الكبرى وأغلبية القادة الغربيين، فإن معاداة السامية واسعة الانتشار، إلا أنهم لم يعودوا يستخدمون هذا المصطلح للإشارة للأحكام المسبقة ضد السكان اليهود: بل أصبح يستخدم الآن، دون تمييز، لتجريم أي شخص ينتقد إسرائيل. ويمكننا أن نستمر على هذا المنوال مع العديد من المفاهيم الأخرى.

نحن نعيش إذن فيما يشبه فترة انتقالية، كما كتب غرامشي في الثلاثينيات في «دفاتر السجن»: «تكمن الأزمة تحديدا في أن القديم يحتضر بينما لا يستطيع الجديد أن يولد؛ وفي هذه الفترة الانتقالية تظهر مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأعراض المرضية»(1). على الرغم من إساءة استخدامها في كثير من الأحيان، فإن هذه العبارة تعكس حاضرنا بشكل جيد: نحن لا نواجه تكرارا للتاريخ، ولا عودة إلى الماضي؛ نحن نواجه مشاكل جديدة وتهديدات جديدة، لكننا لا نملك سوى مفاهيم موروثة من الماضي لتحليلها وتفسيرها. وهذا أمر محبط بالطبع: فهذه الكلمات لا تصف بشكل جيد حالة عدم اليقين التي تسود عصرنا، والتي يبدو أنها تنذر بعاصفة رهيبة.

في رأيي، نحن نواجه نوعا من ما بعد الفاشية، وهو مفهوم يعكس في آن واحد مسافة تاريخية عن الفاشية الكلاسيكية وتغيرا جوهريا في مواقفها الأيديولوجية والاجتماعية والسياسية. هذا اليمين المتطرف الجديد غير المتجانس هو مجموعة من الحركات والأحزاب ذات الأصول المتنوعة والمرجعيات الأيديولوجية

إنزو ترافرسو

إنزو ترافرسو مؤرخ إيطالي وأستاذ في جامعة كورنيل، وصاحب العديد من المؤلفات والدراسات.

نُشر هذا المقال في مجلة «فيينتو سور» (Viento Sur)، العدد 200، بتاريخ 20 أبريل/نيسان 2026، تحت عنوان: «الفاشية: تفكيرٌ له تاريخ». الترجمة عن الإسبانية، والعناوين الفرعية والرسوم التوضيحية من إعداد هيئة التحرير.

لقطة بلا عنوان للرسام الموزمبيقي مالانغاتانا فالنتي نغوينيا، 1967 (متحف تيت بريطانيا، لندن).

المختلفة، والتي تدعي في غالبيتها العظمى قبول الإطار المؤسسي للديمقراطية الليبرالية. ما تسعى اليه ليس تدمير الديمقراطية من الخارج، بل تقويضها من الداخل. وهي تمثل تهديدا للديمقراطية، لكنها لا تتصرف بنفس الطريقة التي تصرفت بها قوى الفاشية التاريخية؛ إنهم يضعون موضع تساؤل الثنائية التقليدية بين الفاشية والديمقراطية في عصر تبدو فيه الديمقراطية نفسها منهكة وفاقدة للمصداقية ومفرغة من مضمونها ومحرومة من فضائلها الأصلية.

يذهب ج. د. فانس إلى ميونيخ ليضع الحرية و«البديل من أجل ألمانيا» (AfD) على نفس المستوى؛ وتدافع جيورجيا ميلوني عن الديمقراطية الإيطالية ضد تهديد تجسده مناهضة الفاشية؛ وتدعم جميع الحكومات الغربية إسرائيل باعتبارها جزيرة ديمقراطية محاطة ببرابرة ظلاميين؛ وتقترح حركات اليمين المتطرف في أوروبا والأمريكتين إجراءات عنصرية ومعادية للأجانب للدفاع عن الديمقراطية في مواجهة الأصولية الإسلامية؛ وفي الوقت الذي تقوم فيه إدارة ترامب بترحيل مئات الآلاف من المهاجرات والمهاجرين الذين يعيشون ويعملون في الولايات المتحدة، فإنها تزعم الدفاع عن حقوق الإنسان عندما تمنح صفة اللاجئ لأنصار تفوق العرق الأبيض في جنوب أفريقيا. لقد تغيرت معاني الكلمات عبر ما يشبه التحول الأورويلي. قبل عشر سنوات، كانت هذه الاتجاهات لا تزال في مهدها. وخلال العامين أو الثلاثة أعوام الماضية، شهدت تسارعاً مذهلاً.

ما علاقة ذلك بالعنف؟

الفرق الرئيسي بين الفاشية وما بعد الفاشية، كما يشار إليه كثيرا، يتمثل في العنف. ورغم أن هذا التشخيص يبدو لي صحيحا، أعتقد أنه ينبغي توضيحه. فمن المؤكد أن معظم قادة اليمين المتطرف اليوم اعتادوا الظهور على شاشات التلفزيون، وأن المقربين منهم لا يرتدون الزي العسكري. بعد سبعين عاما من السلام والاستقرار الاقتصادي، بدت الديمقراطية الليبرالية وكأنها تشكل إطارا مؤسسيا راسخا في الدول الغربية. لذلك يبدو العنف –مثل الهجوم على مبنى الكابيتول في السادس من يناير 2021، أو اقتحام الكونغرس البرازيلي بعد ذلك بعامين– استثناء وليس قاعدة، حتى وإن كانت الأمور آخذة في التغير.

> **في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كان للفاشية بُعد طوباوي قوي. أما اليوم، فإن ما بعد الفاشية محافظٌ بامتياز**

تتميز ولاية دونالد ترامب الثانية بنزعة واضحة نحو تجريم السياسة: فقد أرسل قوات فيدرالية إلى العديد من المدن الكبرى لـ«فرض النظام» فيها، وحوّل مصلحة الهجرة والجمارك (ICE) إلى قوة شبه عسكرية تبدو بالفعل كنوع من الحرس الخاص لنظام حكمه. وهذه هي أبرز سمات التحول السلطوي. تفرض مصلحة الهجرة والجمارك ICE مناخا من الرعب، يُوضع فيه مبدأ دولة القانون موضع تساؤل، ويشعر فيه الجميع وليس فقط المهاجرون/ات غير النظاميين/ات بأنهم معرضون للخطر.

بالطبع، لا يمكن مقارنة عنف ما بعد الفاشية بعنف الفاشية الكلاسيكية في قارة دمرتها حرب شاملة، لكن مؤشرات لتحول واضحة للعيان. في أوروبا أيضا، يتقدم الاستبداد. لنفكر في فرنسا وإيطاليا: قبل عشر سنوات، كانت الإضرابات النقابية والمظاهرات تُؤمن من قبل رجال الشرطة، الذين قد يدخلون في احتكاكات محدودة مع بعض المجموعات الراديكالية من المضربين. أما اليوم، تواجه المظاهرات القانونية التي تنظمها النقابات العمالية وقوى اليسار بعناصر أمنية مسلحة. ويسود التمييز العنصري الممنهج داخل مراكز الشرطة.

> **لا تريد النخب النيوليبرالية إقامة دولة شمولية على غرار إيطاليا موسوليني أو ألمانيا هتلر**

لقد تجاوزت هذه العودة إلى استعراض القوة الحدود الوطنية. فالعنف صدر العنف إلى مناطق أخرى، لا سيما إلى الشرق الأوسط، حيث كان المهندس الرئيسي للاحتلالات والحروب، ومؤخرا، للإبادة الجماعية عن طريق حليفه الإسرائيلي. واليوم، قصفت حكومة ترامب إيران، واحتجزت نيكولاس مادورو في فنزويلا، وهددت جيرانها، ولا سيما غرينلاند، من خلال التشكيك في حلف الناتو وتحذير حلفائها الأوروبيين الأكثر ولاء. ومن المفارقات أن هذا السلوك يعدّ في الغالب علامة ضعف أكثر منه علامة قوة. تطمح الولايات المتحدة إلى الاستيلاء على كندا وغرينلاند للحفاظ على مكانتها كقوة عظمى قارية وتعزيزها، لكنها تخلت عن طموحاتها الهيمنية التقليدية على الصعيد العالمي. لقد عفا الزمن عن الطموحات الموروثة من الحرب الباردة، المتمثلة في إقامة نظام عالمي أمريكي. ولن تنهار الصين كما انهار الاتحاد السوفيتي قبل أكثر من ثلاثين عاماً.

أفق محافظ

هناك اختلاف ثانٍ لا يقل مفارقة عن الأول: فالجديد في هذا اليمين المتطرف الناشئ يكمن في طابعه المحافظ. في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كان للفاشية بُعد طوباوي قوي. كانت تُصوَّر على أنها ثورة، وتتحدث عن «الإنسان الجديد»، والرايخ الذي سيدوم ألف عام، وما إلى ذلك. كانت تقول إن العالم في حالة انهيار تام، وتقترح بديلا للمستقبل. وبعبارة أخرى، كان تمتلك أفقا طوباويا.

أما اليوم، فإن ما بعد الفاشية ذات طابع محافظ خالص. فهي تتحدث عن الاستبدال الكبير الذي يهدد الحضارة الغربية وتدعي الدفاع عن القيم التقليدية: الأسرة، والسيادة، والثقافات الوطنية، والحضارة اليهودية-المسيحية، وما إلى ذلك. إنه يطعن جميع المكاسب التي احرزت في مجال حقوق

(1) في الترجمة الفرنسية لدفاتر السجن التي صدرت عن دار غاليمار تحت إشراف روبرت باريس: 283، §34، Cahier 3.

الأقليات ويهاجم بوحشية الأشخاص الأكثر هشاشة: المهاجرات والمهاجرون غير النظاميين، والأشخاص الكوير والعابرين جنسياً. وبشكل عام، فقدت هذه الحركات قدرتها على جعل الناس يحلمون بمستقبل مختلف؛ فهي تطمح إلى إعادة إرساء النظام والأمن (الاقتصادي والسياسي والثقافي والنفسي). وحتى شعار دونالد ترامب نفسه، «لنجعل أمريكا عظيمة مجددا» «Make America Great Again»، والذي يفضله أنصاره، ليس شعارا توسعيا؛ بل يحيل إلى حلم استعادة عصر ذهبي ضائع، حين كانت الولايات المتحدة قوة مزدهرة ومهيمنة.

والجديد هنا -ويذكرنا بالثلاثينيات- هو قدرة ما بعد الفاشية على إقامة روابط عضوية مع النخب الاقتصادية، كما رأينا بشكل لافت خلال حفل تنصيب ترامب. والأمر الأكثر احتمالا بلا شك في السنوات المقبلة هو إرساء شكل سلطوي من النيوليبرالية. حتى وقت قريب، كان قادة وحركات ما بعد الفاشية يظهرون كوافدين جدد يتحدون الطبقة السياسية ويقترحون بديلا محافظا للنيوليبرالية؛ أما اليوم، فقد أصبحوا شركاء موثوقين للنخب الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكذلك في العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية.

وبطبيعة الحال، من الصعب التنبؤ بالمدة التي سيستمر فيها هذا التحالف بين ما بعد الفاشية والنيوليبرالية. في الاتحاد الأوروبي، ما زلنا بعيدين عن الحكم الأوليغارشي الذي يتبلور اليوم مع ترامب، لكن هناك اتجاها مشابها. ما يبدو واضحاً هو أن النخب النيوليبرالية لا ترغب في إقامة دولة شمولية على غرار إيطاليا في عهد موسوليني أو ألمانيا في عهد هتلر؛ إن هدفها يتمثل في إقامة دولة استثنائية تعطل العمل بالديمقراطية من خلال إرساء سلطتها الخاصة، أي سلطة سياسية قائمة على مبدأ استقلالية رأس المال، والتي تختلف عن استقلالية المجال السياسي. لم يُنسَ كارل شميت تماما -فالقادة ما بعد الفاشية يتبنون نزعة «قرارية» تتمثل في ازدراء البرلمانات والحكم عبر المراسيم التنفيذية والطعن في كثير من القواعد الدستورية- غير أن هذا الارث خضع للمراجعة والتصحيح على يد فريدريك فون هايك.

عندما انتُخب في عام 2023، بدا خافيير ميلي وكأنه حالة أرجنتينية شاذة: مفرط، وغريب، واستثنائي؛ واليوم، أصبح شخصية نموذجية لمذهب الحرية الفردية المطلقة، وتجاوزت وصفاته التقشفية «إدارة الكفاءة الحكومية» (DOGE) التابعة لإيلون ماسك. أما السابقة التاريخية الوحيدة لهذا التعايش بين سلطة سياسية استبدادية (فكرة شميت للسيادة) ورأسمالية نيوليبرالية تخضع فيها الدولة بالكامل لرأس المال وتتحول إلى أداة لمجتمع السوق (فكرة هايك لليبرالية)، فهي الشيلي في عهد بينوشيه. ولم تكن الشيلي في عهد بينوشيه مجرد تكرار للفاشية في فترة ما بين الحربين العالميتين. هذا هو السياق التاريخي لما بعد الفاشية اليوم.

> **السابقة التاريخية الوحيدة لهذا التعايش بين سلطة سياسية استبدادية ورأسمالية نيوليبرالية هي الشيلي**

دعم النخب الاقتصادية

لم يكن هذا التغيير في الاستراتيجية أمرا حتميا. فالنخبة الاقتصادية لم تبدأ في الوثوق بحركات اليمين المتطرف ودعمها إلا منذ وقت قريب، وهي حركات لم تكن تُعتبر سابقا شركاء موثوقين. في الماضي، اكتسب بعض قادة اليمين المتطرف نفوذهم من خلال مهاجمة العولمة النيوليبرالية (عندما وصفت مارين لوبان ماكرون بأنه ممثل للنخب المعولمة، أو عندما شنت جيورجيا ميلوني هجوما على المصرفي ماريو دراجي من منطلقات مشابهة). وقد تمكنوا أحيانا من الوصول إلى السلطة رغم معارضة الطبقات المهيمنة، مثل دونالد ترامب وجاير بولسونارو في عام 2016، في حين أنهما لم يكونا مرشحي المؤسسة الحاكمة.

أما اليوم، فقد أصبح التحالف بين الحركات الشعبوية اليمينية المتطرفة والنخب العالمية ظاهرة سائدة في كل مكان. والحقائق التي تستند إليها هذه المقولة ليست عرضية أو هامشية. يتشكل هنا تحالف غريب بين الشرائح الأكثر فقرا والأكثر ثراء في المجتمع. ربما يكون هذا هو أكبر إنجاز لما بعد الفاشية: قدرتها على الجمع في آن واحد على دعم قطاعات واسعة من الطبقات الشعبية وثقة النخب العالمية التي تتمتع بالقوة رغم قلة عددها.

يعتمد اليمين المتطرف على النموذج الشعبوي الكلاسيكي القائم على ثنائية الشعب الصالح في مواجهة النخب السائدة، لكنه أعاد صياغتها بشكل كبير. على عكس الماضي، حيث كان يُقصد بالشعب الحقيقي مجتمعا متجانسا عرقيا (البيض، القوميين، الذين يُزعم أنهم متجذرون بعمق في أراضيهم)، في مقابل الفقراء والمهمشين في المدن، الذين يُعتبرون مصادر للفوضى وانعدام الأمن، يمكن اليوم قبول الطبقة العاملة البيضاء كعنصر قومي طالما أنها قطعت صلتها بتقاليدها الاشتراكية والشيوعية واليسارية. ويتمثل الأعداء الخارجيون في المهاجرات والمهاجرون والأقليات التي تتعرض للتمييز العرقي والمسلمون؛ أما الأعداء الداخليون فهم ممثلو كل أشكال الحركات المدافعة عن قضايا العدالة الجندرية والعرقية، من النسويات والأشخاص من مجتمع الميم إلى المدافعين/ات عن البيئة، والذين ينددون بالإبادة الجماعية للفلسطينيين.

وكما أشار ميشيل فيهر بحق، فإن عنصر الاستمرارية بين القومية القديمة والفاشية وما بعد

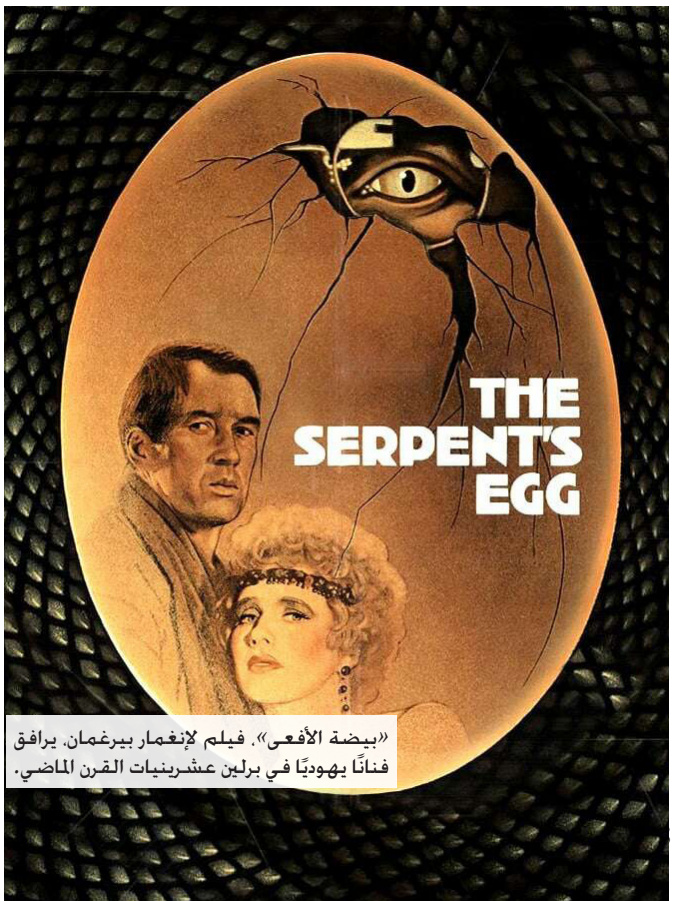

«بيضة الأفعى». فيلم لإنغمار بيرغمان. يرافق فنانًا يهوديًا في برلين عشرينيات القرن الماضي.

الفاشية ترجع إلى ثنائية خيالية مستمرة بين المنتجين والطفيليين؛ فالفئة الأولى، أي الرجال والنساء الفاضلون الذين يعملون، يُستغلّون على نحو مُهين من قبل الفئة الثانية، وهي مجموعة غير متجانسة تضمّ النخب المالية والمهاجرين والمهاجرات الذين يستفيدون من إعانات الضمان الاجتماعي ودولة الرفاه في بلدان الاستقبال. خلال النصف الأول من القرن العشرين، كانت هذه القطاعات الطفيلية تتخذ سمات اليهود في الخيال القومي والفاشي: تحالف غريب بين مصرفيي وول ستريت والبلشفيين اليهود؛ أما اليوم، فقد حلت محلها النخب المعولمة والمهاجرون/ات المسلمون/ات.

ومع ذلك، فإن المخيال الخاص بما بعد الفاشية –ولا سيما رؤيته للجنسانية– أكثر تعقيدا مما قد يوحي به وصم النماذج المضادة والبحث عن أكباش فداء. فعلى الرغم من طابعها المحافظ الجديد، لا ينبغي تفسير ما بعد الفاشية على أنها مجرد عودة إلى الواقع البرجوازي العادي وإلى الصور النمطية الفيكتورية. نشأت ما بعد الفاشية من النسيج المؤسسي للديمقراطية الليبرالية في مجتمعات السوق التي شكلتها الفردانية التملكية، وقد انفصلت عن النموذج الفاشي الكلاسيكي، وفي كثير من الحالات، ادعت انتماءها الى إرث عصر الأنوار. في العصر ما بعد الشمولي لحقوق الإنسان، يمنحها ذلك قدرا من الاحترام.

لا تبرر ما بعد الفاشية حربها ضد الإسلام بالحجج المضللة القديمة المرتبطة بالتوسع الإمبريالي والعنصرية العقائدية، بل بتفسيرها الخاص لإرث عصر الأنوار. تريد مارين لوبان وجيورجيا ميلوني وفيكتور أوربان الدفاع عن الشعوب الأوروبية في مواجهة المهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط، لكنهم يدّعون أيضًا الدفاع عن النساء ضد الظلامية الإسلامية. وفي هذا السياق، تتعايش كراهية المثلية الجنسية والقومية المثلية داخل هذا اليمين الراديكالي المتحول. ففي هولندا، استُخدمت النسوية وحقوق المثليين شعارا لحملة عنصرية عنيفة ضد الهجرة والسكان المسلمين، قادها في البداية بيم فورتوين، الذي كان مثليًا بشكل معلن، ثم خليفته جيرت فيلدرز، المدافع عن حقوق المثليين. أما أليس فايدل، الرئيسة المشاركة لحزب البديل من أجل ألمانيا (AfD)، فهي مثلية تعلن عن تمسكها بالأسرة التقليدية وتعارض زواج المثليين.

واليوم، غالبًا ما يُدرج إرث عصر الأنوار في نسخة جديدة من الاستشراق، قائمة على رؤية ثنائية للعالم تضع الحضارة والعقلانية والتقدم والحرية في مواجهة الهمجية والتعصب والظلامية. وتشارك حركات اليمين المتطرف في هذه الرؤية النيو-استشراقية التقدمية دون التخلي عن هويتها التقليدية العنصرية والمعادية للنساء والمثليين. صحيح أنها تخلت عن الخطاب العنصري والاستعماري الكلاسيكي، الذي لم يعد مقبولا في القرن الحادي والعشرين (باستثناءات قليلة ملحوظة، مثل الاستيطان الصهيوني)، لكنها تواصل الحديث عن تباين ثقافي وجودي بين الغرب وبقية العالم.

ما العلاقة بالدولة؟

يكمن الاختلاف الجوهري بين الفاشية وما بعد الفاشية في مفهومهما للدولة. وُلدت الفاشية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، في عصر الدولة الشاملة، مع نهاية لرأسمالية دعه يعمل ومع صعود تدخل الدولة في الاقتصاد: فالكينزية، والصفقة الجديدة New Deal، والفاشية، والخطط الخمسية السوفياتية تنتمي إلى نفس حقبة تعاظم دور الدولة. أ ما بعد الفاشية فقد ظهرت في فترة مختلفة جذريا، وهي عصر الإيمان شبه الديني بالسوق الحرة والرأسمالية النيوليبرالية. ولذلك تتعايش نزعاتها السلطوية مع تمجيد مجتمع السوق.

في هذا السياق، فان كسب دعم النخب الاقتصادية له ثمن باهض، ألا وهو التخلي عن النزعة الدولتية. فلم يعد يُنظر اليوم إلى ترامب بوصفه دخيلا استولى على الحزب الجمهوري، أحد أعمدة المؤسسة الحاكمة الأمريكية. وبالمثل، لم تعد الحركات القومية وما بعد الفاشية الأوروبية تظهر كأعداء مخربين وخطيرين للاتحاد الأوروبي. فميلوني ليست شخصية منبوذة، بل أصبحت شخصية مؤثرة داخل الاتحاد الأوروبي. وقبل وصولهما إلى السلطة، لم يحظَ موسوليني ولا هتلر بدعم صريح إلى هذا الحد من النخب المالية والصناعية في بلديهما؛ ولا يمكن مقارنة وضعهما بالدعم الذي تلقاه ترامب من العديد من الملياردريات، أو الذي تحظى به مارين لوبين من الإمبراطورية الإعلامية التي يسيطر عليها فنسنت بولوريه. في كثير من النواحي، تذكرنا النخب العالمية بالمشاة النائمين في عام 1914 – هؤلاء الأبطال في الحفل الأوروبي الذين استيقظوا فجأة على الكارثة دون أن يفهموا ما الذي كان يحدث.

خلال الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين، راقبت الديمقراطيات الليبرالية صعود الفاشية بمزيج من سوء الفهم والتواطؤ. وقد تجسد ذلك أساساً في امتناع فرنسا وبريطانيا المتعمد عن التدخل في الحرب الأهلية الإسبانية، وفي تنازلاتهما لهتلر خلال مؤتمر ميونيخ سنة 1938. واليوم، لا يزال هناك غموض مماثل. وكما يشير وولفغانغ شتريك بحق، فإن النزعة الكونية الاقتصادية والثقافية للنخب العالمية أنتجت، كرد فعل، «شكلا من أشكال القومية المناهضة للنخب الصاعدة من الأسفل»، القائمة على ثنائية ميشيل فهير بين المنتجين والطفيليين. تمنح ما بعد الفاشية تعبرا سياسيا لهذا الاستياء، بينما وفي الوقت نفسه اكتسبت احتراما ومصداقية في أعين النخب المالية والصناعية نفسها.

من الصعب التنبؤ بالمدة التي ستظل فيها قادرة على التوفيق بين هذه الاتجاهات المتناقضة. ميلي وميلوني وأوربان وترامب يمارسون نوعا من البهلوانية السياسية، اذ يحاولون الإمساك بطرفي القطبين المتناقضين في آن واحد، غير أن هذا التمرين قد يصبح محفوفاً بالمخاطر مع مرور الوقت: فمن جهة، لن يشكل أبدا هذا التقارب بين النخب والطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانا كتلة تاريخية حقيقية بالمعنى الغرامشي، بل مجرد شكل مؤقت من أشكال البونابارتية؛ ومن جهة أخرى، فإن شرط تنفيذ هذه الاستراتيجية هو التدمير التدريجي للإطار المؤسسي لدولة القانون والديمقراطية الليبرالية.

منذ التسعينيات، أي منذ نهاية الحرب الباردة، تبنت القوى الحاكمة، سواء كانت من اليسار أو من اليمين، النيوليبرالية كنوع من الفكر الأحادي. هذه هي المقدمة الأساسية للصعود المذهل لليمين المتطرف، الذي ظهر في نهاية المطاف بوصفه بديلا. وفقا لويندي براون، فإن اليمين المتطرف هو الرد غير الديمقراطي على عملية تفكيك الديمقراطية التي أطلقها المنطق النيوليبرالي. ففي مقولة شهيرة عام 1939، كتب ماكس هوركهايمر: «من لا يريد التحدث عن الرأسمالية عليه أيضا أن يصمت بشأن الفاشية»(2). واليوم، يمكننا أن نقول: «من لا يريد التحدث عن النيوليبرالية يجب أن عليه أن يصمت أيضا عن ما بعد الفاشية». على الرغم من أن النيوليبرالية وما بعد الفاشية ليستا مترادفين، إلا أنهما ترتبطان بتحالف وان كان هشا. ويبقى المفتاح الوحيد لمواجهة هذا الاتجاه وتبديد هذه «الاعراض المرضية» هو انبعاث اليسار، أي في بناء استجابة اجتماعية وسياسية قادمة من الأسفل، وبدل أن تُترك للضياع، تكون قادرة على إيجاد مشروع ورموز جديدة ورؤية جديدة للمستقبل. ■

20 أبريل 2026

(2) ماكس هوركهايمر، «Die Juden und Europa» (اليهود وأوروبا)، Zeitschrift für Sozialforschung / Studies in Philosophy and Social Science، المجلد الثامن.

البوتينية: هل هي شكل جديد من أشكال الفاشية؟

منذ ستةٍ وعشرين عاماً، يتربَّع فلاديمير بوتين على سدَّة الحكم في روسيا، سواء كرئيس أو كرئيس وزراء للاتحاد الروسي. وقد اتخذت سيطرته أشكالًا استبدادية متزايدة، لا سيما منذ الغزو الذي شنه على أوكرانيا مطلع عام 2022. كيف يمكن وصف البوتينية اليوم؟ يقترح الباحث والناشط الروسي إيليا بودرايتسكيس، المقيم حالياً في المنفى، مقاربة الديكتاتورية البوتينية انطلاقاً من مفهوم الفاشية.

بقلم

إيليا بودرايتسكيس

بعد الرابع والعشرين من فبراير 2022، عندما شنت روسيا بقيادة بوتين غزوًا واسع النطاق على أوكرانيا، لم يجد العالم نفسه أمام تحدٍ للهيمنة الجيوسياسية الغربية وحسب. فوراء السياسة العدوانية للكرملين تكمن واقعية تحيل إلى الأيديولوجية الإمبريالية الكلاسيكية، التي تنص على أن العلاقات بين البلدان لا تخضع الا لشريعة الأقوى. في خطاباته، انتقد فلاديمير بوتين التدخلات العسكرية الأمريكية في العراق أو أفغانستان، غير أن ما كان يعترض عليه أساسا هو ادعاء واشنطن امتلاك حقوق حصرية في مجال التدخلات الإمبريالية، وتوسيع نطاق نفوذها، وإدانة القوى الأخرى التي تجرؤ على فعل الشيء نفسه. لذا، كان تحديه للغرب يقتصر على فضح «نفاق» الولايات المتحدة: لماذا يحق للبعض فعل ما يُحظر على الآخرين؟

ما كان، حسب بوتين، حكرا على الإمبريالية الأمريكية في السابق وحدها، يجب أن يصبح من الآن فصاعداً القانون الوحيد والمعترف به في السياسة الدولية(1). في رؤيته للعالم، ثمة دول معينة مُقدر لها «بشكل عضوي» أن تكون إمبراطوريات، مزودة بقدرة «سيادية» على شن الحروب، في حين أن دولاً أخرى محكوم عليها بأن تبقى مجرد «مستعمرات»، أشياءَ وجب السيطرة عليها وغزوها. وحقُ هذه الدول «السيادية» في ممارسة سلطة تعسفية خارج حدودها يتوافق مع حقها في ممارسة سلطة تعسفية داخلها: فاذا كانت القوة الغاشمة هي السند الأخير للحق، فإن حقوق الإنسان أو الحق في التمثيل الديمقراطي تعتمد هي الأخرى على القوة – وبالتالي فهي لا تعدو كونها سلاحا في خدمة النفوذ الخارجي.

> **جميع الاحتجاجات والانتفاضات كانت دائماً مدفوعةً من الخارج بقوى معادية، بما في ذلك الثورة الروسية عام 1917، التي يعتبرها بوتين أيضاً من صنع أجهزة الاستخبارات الأجنبية**

ينبثق عن هذه المنطق الإمبريالي حتمًا موقف معادٍ للثورة ومعادٍ للديمقراطية متسق من جانب النخب الروسية: فجميع الاحتجاجات والانتفاضات لا تعدو في نظرهم أن تكون مدبرة من الخارج من قبل قوى معادية، بدءًا من احتجاجات المعارضة الروسية في عام 2011 إلى الربيع العربي، بل وحتى الثورة الروسية عام 1917، التي يعتبرها بوتين هي الأخرى نتاجاً لأنشطة أجهزة الاستخبارات الأجنبية(2). يبدو بوضوح أن هذا النمط الأيديولوجي يُماهي بين الدول والأفراد الذين، في مجتمع السوق، ينخرطون هم أيضاً في صراع دائم من أجل النجاح والهيمنة والاعتراف.

نفس القانون «الطبيعي» يحكم الدول والمجتمعات القومية والحياة البشرية الفردية: إما

إيليا بودرايتسكيس

إيليا بودرايتسكيس هو مؤرخ وباحث في العلوم السياسية، وناشط اشتراكي روسي يعيش اليوم في المنفى. وهو عضو سابق في الحركة الاشتراكية الروسية (RSM/RSD)، وهي منظمة مناهضة للرأسمالية تأسست عام 2011 وحلت نفسها في عام 2024 إثر تصنيفها «عميلة أجنبية». درّس في جامعة موسكو وشارك في تنظيم الحركة المناهضة للحرب في روسيا حتى نفيه عام 2022. ومن أبرز مؤلّفاته: «المعارضون وسط المعارضين: الأيديولوجيا والسياسة واليسار في روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي (دار فيرسو، 2022).

نُشر هذا المقال أصلاً بالإنجليزية في موقع حملة التضامن مع أوكرانيا، وترجمه عن الإنجليزية لمجلة كونتراتون كريستيان دوبوك

أن تؤكد حقك في الوجود على حساب الآخرين، أو تصبح ضحيته. وفي روسيا بوتين اليوم، تحولت هذه الأيديولوجية بشكل نهائي من خطاب إلى ممارسة للسلطة: فهي لا تستند فقط إلى الأفكار الرجعية أو الشوفينية الموجودة في جزء من المجتمع الروسي، بل إلى العقلانية النيوليبرالية للسوق التي تهيمن عليه. وبانقسامه إلى أفراد منفصلين ومتعارضين، يصبح مثل هذا المجتمع مادة طيعة بين أيدي النخب، ويقبل بعجزه الذاتي -عدم قدرته على العمل بتضامن- كنتيجة لمصير تاريخي يُزعم أنه ثابت، ولقوانين شبه عضوية لا جدال فيها تحكم الحياة الاجتماعية.

أرسى غزو أوكرانيا بشكل نهائي في روسيا بوتين صلة لا تنفصم بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية: فالواحدة منهما هي استمرار حتمي للأخرى. وقد بدأت الحرب في تحويل النظام الروسي إلى شكل جديد، مختلف نوعياً -ديكتاتورية- حيث أن أي تعبير علني يختلف عن الخط الرسمي يصبح جريمة، وكل محاولة للعمل الجماعي تعتبر خيانة للدولة القومية. هذا التداخل بين مناخ الخوف والخضوع مع الشوفينية والعدوان الإمبريالي، فضلاً عن التماهي التام للإرادة الوطنية مع قرارات الزعيم الاستبدادي، دفع الكثيرين، في الأشهر الأخيرة، إلى مقارنة روسيا بوتين -عن حق، في رأيي- بالفاشية.

هل يجب استخدام كلمة «الفاشية»؟

ومع ذلك، عندما نستخدم هذه «الكلمة التي تبدأ بحرف الفاء» الخطيرة في التحليل الاجتماعي، يجب توضيح كيفية استخدامها - وكيفية عدم استخدامها. أولاً، لا يجب استخدام «الفاشية» كمرادف للشر المطلق الذي يجب على «العالم الحر» أن يتحد ضده. هذا التناول الأخلاقي للفاشية ليس سوى عودة إلى الثنائيات المتعارضة للحرب الباردة، حيث يتم استبدال الشيوعية السوفيتية بشكل ميكانيكي بـ«فاشية بوتين» باعتبارها العدو الخارجي للغرب.

ثانياً، لا ينبغي أن يستند تحليل الفاشية المعاصرة في روسيا (كما الاتجاهات الفاشية خارج روسيا) إلى تشبيهات تاريخية تخمينية. يجب أن نتذكر أن صعود الفاشية في النصف الأول من القرن العشرين كان محدداً بمجموعة من الظروف التاريخية الفريدة، وأن عقيدتها كانت متناقضة وانتقائية. في هذا السياق، يمكننا أن نستعيد هذه الملاحظة التي أبداها بيير-أندريه تاغييف في أوائل التسعينيات:

«لن تسدي لنا «الفاشية» ولا «العنصرية» معروفاً بالعودة في صورة تمكننا من التعرف إليهما بسهولة. لو كانت اليقظة مجرد لعبة تعرف على شيء معروف سلفا، لما احتاج الأمر سوى الى التذكر. وعندئذ، ستختزل اليقظة في لعبة اجتماعية قوامها استعادة الذاكرة والتعرف عبر المطابقة، أي في وهم مُطمِئن لتاريخ تابت مليء بأحداث تستجيب لتوقعاتنا أو مخاوفنا(3)».

أخيرًا -وربما هذا هو الأهم- فإن تطبيق مفهوم الفاشية على النظام الروسي الحالي يجب ألا يؤدي إلى إضفاء طابع غريب عليه، أو الاعتقاد بأن انزلاق روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي نحو الفاشية يشكل حالة فريدة، محددة سلفًا بتاريخ قومي خاص. على العكس، يجب أن يساعدنا وصف نظام بوتين بالفاشي على تمييز السمات المشتركة بين التيارات اليمينية المتطرفة المختلفة الناتجة عن أزمة النظام الرأسمالي النيوليبرالي. أنا مقتنع بأن وصف روسيا بالفاشية لا يبرره سوى نظرنا إليه بكونه مؤشرا مقلقا على اتجاهات عالمية قد تنتج عنها أنظمة مماثلة على الصعيد الدولي - بما في ذلك في العالم الغربي. اليوم، بعد أربع سنوات من حرب بوتين العنيفة ضد أوكرانيا، من الواضح أن هذه الرؤية الفاشية للسياسة الدولية لم تعد ظاهرة منعزلة. فعدوان أذربيجان الاستبدادية في عام 2023، الذي انتهى بتطهير عرقي واسع النطاق للسكان الأرمن في كاراباخ، وعملية الابادة العسكرية الجماعية التي شنتها إسرائيل في غزة، وأخيراً، الإجراءات الأخيرة التي اتخذها ترامب في فنزويلا: كل هذه الوقائع تشير بوضوح إلى أن حق الأقوى يتجه ليصبح القانون الجديد للسياسة العالمية. وكلها تعيدنا حتماً إلى ضرورة إعادة التفكير في ظاهرة الفاشية وفهم التطور الخاص لنظام بوتين كجزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي العالمي.

بوتين خلال استعراض عسكري في الساحة الحمراء بموسكو، 9 مايو 2022

> **إن وصف روسيا بالفاشية لا يكون مبرراً إلا إذا رأينا في ذلك علامةً مقلقة على توجهات عالمية قادرة على إنتاج أنظمة مماثلة على الصعيد الدولي**

تعريف الفاشية: عقيدة أم حركة أم نظام؟

في الأدبيات التاريخية والسياسية-الفلسفية الواسعة حول الفاشية، يمكن تمييز ثلاث مقاربات: الأولى تعتبرها قبل كل شيء أيديولوجية (أو بالأحرى مجموعة من السمات الأيديولوجية)؛ والثانية تعتبرها حركة جماهيرية راديكالية؛ والثالثة تعتبرها نوعاً خاصاً من الهيمنة، وشكلاً جديداً جذريا من أشكال الأنظمة السياسية، وبشكل أعم، من أشكال السلطة الاجتماعية.

وهكذا، فإن التعريف الشهير للمؤرخ روجر غريفين (1938) -الفاشية كشكل من أشكال

(1) فلاديمير بوتين، «خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في المنتدى الاقتصادي الدولي في سانت بطرسبرغ» (ترجمة فرنسية)، 17 يونيو 2022، وزارة الشؤون الخارجية لروسيا (الموقع الفرنسي). https://france.mid.ru/fr/presse/vladimir_poutine_au_/_forum_conomique

(2) فلاديمير بوتين، «النصر الروسي في الحرب العالمية الأولى شرق»، كوميرسانت، 1 أغسطس 2014. https://www.kommersant.ru/doc/2537963

(3) بيير-أندريه تاغييف، «المناقشة أم محاكم التفتيش: حالة آلان دي بينوا»، Telos، الأعداد 98-99، 1993-1994، ص. 34-54.

(4) تيموثي سنايدر، «يجب أن نقولها. روسيا فاشية»، The New York Times، 19 مايو 2022.

«القومية المتطرفة ذات النزعة الانبعاثية»، أي القائمة على أسطورة بعث تجديدي للأمة- يهدف إلى تعريف الفاشية بطريقة معيارية، من خلال بناء «نموذج مثالي» يميزه عن الأشكال الاستبدادية الأخرى. فالفاشية، حسب غريفين، ترتبط دائماً بخصائص مثل: إحياء عظمة الأمة المفقودة؛ الرفض الثوري للأشكال السابقة من الشرعية؛ تكريس تصور عضوي للأمة؛ تنظيم تحركات جماهيرية لفرض النظام على المستوى الداخلي كما على المستوى الخارجي. وتُظهر المناقشات الأخيرة حول الطابع الفاشي لنظام بوتين أو عدمه بوضوح حدود هذا المقاربة.

تيموثي سنايدر (1969)، على سبيل المثال، يسعى إلى الكشف عن الأسس الأيديولوجية للنظام الروسي الحالي(4). وهو بذلك يبالغ في التأثير الذي تحدثه على بوتين كتب إيفان إيلين (1883-1954)، المنظر الأيديولوجي للبيض المضادين للثورة المهاجرين في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي. كما يعتقد أنه يستشف في الخطاب العسكري للرئيس الروسي «عبادة للموت» مشابه لعبادة الزعيم الفاشي الروماني في فترة ما بين الحربين العالميتين كورنيليو زيليا كودريانو (1899-1938). على العكس من ذلك، يؤكد منتقدوه أن دولة بوتين لا تعتمد، مثل «الفاشية الكلاسيكية»، على تعبئة جماهيرية مُحفزَة أيديولوجياً(5).

من الواضح أن التعريف المعياري للفاشية، القائم على وجود أو غياب خصائص محددة، يحرف التحليل عن النظام نفسه وتطوره التاريخي. ولا شك في أن بوتين قد بلور في خطاباته، خلال غزو أوكرانيا، برنامجًا أيديولوجيًا متكاملا، وأن ذلك أطر الدعاية الروسية بطريقة رجعية للغاية. ومع ذلك، عندما وصل بوتين إلى السلطة قبل عشرين عامًا، لم يكن بوضوح رجل أيديولوجيا، كما أن سياساته الملموسة لم تكن تستند الى التمسك بأي مذهب فكري.

بل يمكن القول بالأحرى إن آراءه تشكلت كتركيب لـ«حقائق عملية» استوعبها خلال المناصب التي شغلها. فقد قادته سنواته الأولى في أجهزة الأمن السوفياتية إلى تفكير تآمري. كما أن دوره في عملية الخصخصة بصفته نائب عمدة سانت بطرسبرغ في التسعينيات كوّنه على أخلاقيات العنف والسيطرة الغاشمة التي تميز الأوساط شبه الإجرامية والمافيا التي كان مرتبطاً بها ارتباطاً وثيقاً. وأخيراً، فإن سنواته الطويلة في السلطة كزعيم استبدادي لا منازع له قد رسخت لديه رؤية قائمة على فكرة المُنقذ المنتظر: استعادة القوة الجيوسياسية المفقودة لروسيا. لم تُحدد ممارسته بأيديولوجيا، بل ممارسته هي التي أجبرته على استيعاب «حقائق» أيديولوجية متنوعة يعتبرها بديهية. إن الاقتباسات من المفكرين الرجعيين التي أدرجها بعناية في خطاباته لا تفعل سوى تأكيد الاستنتاجات المستمدة من تجربته.

> **لم يكن في مقدور موسوليني وهتلر الوصول إلى السلطة لو لم تقرر النخبة التقليدية دعمهما بصورة جماعية**

تتحدد التناقضات والقطائع في هذه الأيديولوجية بطبيعتها كممارسة مادية، لاستخدام تعبير ألتوسير (1918-1990). ينطبق مفهوم الأيديولوجية التي تحددها ممارسة السلطة على الفاشية كظاهرة تاريخية بشكل عام. يوضح المؤرخ روبرت أو. باكستون (1932)، على سبيل المثال، أن تصريحات الحركات الفاشية كانت دائماً مختلفة تماماً عن ممارسات القادة الفاشيين بمجرد وصولهم إلى السلطة(6).

لا تشكل هذه التصريحات كلاً متماسكاً: فقد كانت عبارة عن مجموعة عشوائية من الشعارات الموجهة إلى مجموعات اجتماعية متنوعة، وكانت تتغير وفقاً لظرفية الصراع السياسي. بل وأكثر من ذلك، فقد رُفعت الانتقائية الأيديولوجية للفاشية إلى مرتبة المبدأ: فلم يتوقف القادة الفاشيون عن تكرار ارتكازهم على «الحياة» البحتة بدلاً من المذاهب الجافة. بالنسبة لهم، تبقى «النظرية كسجن»، وفقاً للمقولة الشهيرة لبيتو موسوليني.

يتجلى البرنامج الحقيقي للفاشية قبل كل شيء في ممارساته كنظام، التي لم تكن أبداً مجرد امتداد للفاشية كحركة تهدف إلى الاستيلاء على السلطة. كما يؤكد باكستون، كان النظامان الفاشيان الألماني والإيطالي توليفة معقدة بين الأحزاب ذات السيطرة الشاملة، وجهاز الدولة القديم(7)، وعقلانية النخب التقليدية (الجيش، البيروقراطية، الكنيسة، إلخ)، ما شكل نوعًا من «الدولة المزدوجة». لم يكن هذا التوليف أبدًا متجانسًا؛ فقد كانت أزمات الأنظمة الفاشية تنشأ دائمًا عن تناقضاتها الداخلية. تورط في مؤامرة عام 1944 ضد هتلر أعضاء بارزين من النخبة العسكرية؛ وقد تم تدبير سقوط موسوليني في عام 1943 من قبل المقربين من الملك فيكتور إيمانويل (بالإضافة إلى بعض فصائل القيادة الفاشية)، الذين كانوا حتى ذلك الحين جزءًا لا يتجزأ من النظام.

الباحثون الذين يعتبرون الفاشية في المقام الأول حركة جماهيرية (مثل إرنست نولتي، 1923-2016) فسروها على أنها قوة رجعية في مواجهة التهديد الثوري للحركة العمالية المنظمة والأحزاب الاشتراكية، كما لو كانت تحل محل دولة برجوازية شائخة عاجزة عن الدفاع عن نفسها. من المستحيل إنكار هذا التوجه المعادي للثورة. في إيطاليا في أوائل العشرينات، على سبيل المثال، كان الفاشية حركة رجعية عنيفة مباشرة ضد حركة إضرابات جماهيرية وضد التأسيس العفوي للمجالس العمالية في المراكز الصناعية الرئيسية. لكن وصول موسوليني وهتلر إلى السلطة ما كان ليكون ممكناً لو لم تقرر النخبة التقليدية

الرئيس هيندنبورغ وهتلر في فبراير 1934

بشكل جماعي دعمهما. وفي الأماكن التي لم تر فيها الطبقات الحاكمة ضرورة للتحول الفاشي -في فرنسا، في بريطانيا أو رومانيا- هُزمت الحركات الفاشية في النهاية، على الرغم من آفاق نموها في الثلاثينيات.

لذلك يمكننا أن نؤيد تمامًا تأكيد عالم السياسة الأوكراني المقيم في الولايات المتحدة ألكسندر ج. موتيل (1953): «ربما يكمن مفتاح فهم ماهية الفاشية في فهم ماهية النظام الفاشي»(8). أو كما كتب ميرلو-بونتي (1908-1961)، إذا كانت «الثورات حقيقية كحركات وزائفة كأنظمة(9)»، فيمكننا أن نقول العكس فيما يخص الفاشية: فدلالتها وأهدافها تتجلى على وجه التحديد كنظام سلطة دولة، في حين أن خصائصها، في شكل أيديولوجية أو حركة، تبدو غير مكتملة ومضللة.

الفاشية المعاصرة مفروضة من الأعلى

إن تعريف الفاشية كنظام تكون فيه السمات الأيديولوجية أو الوجود المسبق لحركة جماهيرية أمراً ثانوياً وغير ضروري يسمح بتعميم الظاهرة. في مثل هذه المقاربة، لا تعد الفاشية انحرافًا غير عقلاني عن المسار العقلاني للحضارة الغربية (كما يعتقد الباحثون الليبراليون غالبًا)، بل ظاهرة تنبثق مباشرة من طبيعة مجتمع السوق ذاته.

صاغ هذا الموقف بأوضح صورة كارل بولاني (1886-1964)، الذي رأى في كتابه «التحول الكبير» أن الفاشية هي التطلع إلى الانتصار النهائي للمنطق الرأسمالي على كل أشكال التنظيم الذاتي والتضامن الاجتماعي(10). كان هدف الفاشية، حسب بولاني، هو التذرير الاجتماعي الكامل وانصهار الفرد في آلة الإنتاج. وهكذا كانت الفاشية أعمق من مجرد رد فعل على خطر الحركات الثورية المناهضة للرأسمالية «من الاسفل». كانت لا تنفصل عن الارساء النهائي لسيطرة الاقتصاد على المجتمع. لم يكن هدفها تدمير الأحزاب العمالية فحسب، بل جميع أشكال الرقابة الديمقراطية القادمة من الاسفل.

وصف كارل بولاني الفاشية ليس كـ «حركة»، بل كتحول مفصلي -بل وحتى كانقلاب قسري-، أي إجماع النخب رداً على الأزمة الاقتصادية، بهدف تشكيل بديل للاشتراكية. لكن، على عكس أطروحة معروفة للكومنترن، لم تكن هذه الاستجابة، وفقاً لبولاني، نابعة من رد فعل مباشر على خطر ثورة اجتماعية: بل كانت متجذرة بعمق في طبيعة المجتمع الصناعي ذاتها، مع التناقض الجوهري بين السوق الرأسمالية والديمقراطية. وهكذا، كانت الفاشية تمثل حلاً جذرياً لهذا التناقض المتأصل (ما يسميه بولاني «الحركة المزدوجة») من خلال إعادة تعريف «الطبيعة البشرية» القائمة على إنكار أساسي لوحدة البشرية.

في تحليله، شدد كارل بولاني على حقيقة أن «الوضع الفاشي يشبه الوضع الثوري»، وأن هذا «الانقلاب» الذي تقوم به النخب ليس ممكناً إلا «في ظل الأزمة المعقدة للمؤسسات الديمقراطية». وبالتالي، تتطور الفاشية في لحظة أزمة اقتصادية وسياسية شاملة، عندما يصبح التناقض بين مصالح المجتمع ومصالح السوق حاداً لدرجة يستحيل معها تحقيق أي توازن مؤقت. بالنسبة لكارل بولاني، كان المنعطف الفاشي نتيجة مباشرة للكساد الكبير، الذي اعتبره نهاية حضارة السوق في القرن التاسع عشر.

> **إن دلالة الفاشية تتجلى بدقة في طابعها كنظام حكم، أما في شكلها الأيديولوجي أو الحركي فتبدو سماتها مضللة**

تُنتج الأزمة الحالية للرأسمالية النيوليبرالية تناقضات مماثلة واتجاهاً سياسياً نحو فاشية مفروضة من الأعلى، كحل لإعادة فرض النظام داخل منظومة في حالة أزمة. بالطبع، لا يتطور هذا الاتجاه بشكل موحد أو متزامن في كل مكان، لأن التطور غير المتكافئ والمركب للرأسمالية العالمية وأزماتها لا ينتج بنية زمنية متجانسة. وهكذا، ولأسباب هيكلية متنوعة، أصبحت روسيا «الحلقة الضعيفة» في عصر الأزمة هذا، ما دفع بوتين إلى التخلي عن الديمقراطية الموجهة لصالح الفاشية.

رافق هذا التحول في النظام تدمير لجميع المؤسسات السياسية القادرة على التوسط في فرض إرادة الحاكم بشكل مباشر. في روسيا اليوم، لم تعد هناك «دولة سياسية» بالمعنى الذي تتمتع فيه محكمة أو برلمان أو حكومة محلية باستقلالية نسبية. فجميع المؤسسات تنفذ أوامر صادرة من الأعلى.

كان هذا الاخضاع التام لمؤسسات الدولة لـ«إرادة الحاكم» سمة مميزة للنظام الهتلري. ومن المعروف أن أحد أول المراسيم التي أصدرها هتلر، بمجرد وصوله إلى السلطة، كان إعلان «حالة الطوارئ» - أي، وفقاً للتعريف الشهير لكارل شميت (1888-1985)، «قانون يلغي جميع القوانين الأخرى»- والتي ظلت سارية حتى انهيار النازية في عام 1945. ونرى كيف تتآكل المؤسسات الديمقراطية وتتجلى عناصر «حالة الطوارئ» اليوم في أنظمة مثل نظام نارييندرا مودي في الهند، أو رجب طيب أردوغان في تركيا، أو فيكتور أوربان في المجر. ومع ذلك، وعلى عكس روسيا بوتين، تعبر هذه الأنظمة بالأحرى عن نزعة فاشية كامنة أكثر من تحول فاشي مكتمل، حيث لا تزال فيها استقلالية جزئية للمجتمع والمؤسسات.

تحتوي سياسات إدارة دونالد ترامب منذ بداية عام 2025 بوضوح على عناصر «حالة الطوارئ» هذه التي تهدف إلى إحداث تحول جذري في النظام السياسي الأمريكي. دون الاعتماد على حركة جماهيرية، يستخدم ترامب أدوات جهاز الدولة لقمع المعارضة، وتقييد الحقوق الديمقراطية الأساسية، وترهيب المجتمع من خلال تعزيز المؤسسات القمعية مثل إدارة الهجرة والجمارك. إن «الترامبية»، بعد أن استولت على مقاليد سلطة الدولة، تختلف جذريًا عن ولاية ترامب الأولى؛ ويمكن النظر إليها على أنها محاولة للفاشية من الأعلى.

ومع ذلك، لا يزال ترامب يواجه حدود النظام السياسي الليبرالي الأمريكي (بما في ذلك أسسه الفيدرالية)، ويجب عليه أن يأخذ في الاعتبار نطاق الدعم الانتخابي ويواجه مقاومة نشطة لجزء من المجتمع.

كما سنرى أدناه، كان لدى بوتين وقت أطول بكثير لتدمير التضامن في المجتمع الروسي بشكل منهجي وكذلك العناصر الضعيفة لثقافة ديمقراطية. وبالتالي، تمثل روسيا بوتين اليوم الشكل الأكثر نضجاً لهذا المسار - على عكس أمريكا ترامب، التي لا يزال انتقالها خطيراً وغير متوقع.

---

(5) غريغوري غولوسوف، «روسيا فاشية؟»، Riddle، 30 مايو 2022. https://ridl.io/fascist-russia/

(6) روبرت باكستون، الفاشية في النشاط (باريس: Seuil، 2004).

(7) باكستون، المرجع نفسه.

(8) ألكسندر ج. موتيل، «روسيا بوتين كنظام سياسي فاشي»، دراسات شيوعية وما بعد شيوعية، المجلد 49، العدد 1، 2016، ص. 25-36.

(9) موريس ميرلو-بونتي، مغامرات الديالكتيك (باريس: غاليمارد، 1955)، الفصل «سارتر والبلشفية المتطرفة».

(10) كارل بولاني، التحول الكبير. الأصول السياسية والاقتصادية لعصرنا (باريس: غاليمار، 1983). انظر أيضًا جيروم موكورانت، «مقتطفات من هل قرأت بولاني؟ - خاتمة»، Contretemps، 29 أكتوبر 2011. https://www.contretemps.eu/bonnes-feuilles-de-avez-vous-lu-polanyi-de-jerome-maucourant-postface/

(11) هانا أرندت، أصول الشمولية، المجلد 3: النظام الشمولي، باريس، سويل، سلسلة «بوينت/مقالات»، 2005.

تشتيت المجتمع وتحييده سياسيًا

لكي توصف هذه المجتمعات بالفاشية -حتى في ظل حكومات اليمين المتطرف- يجب أن تمر بتحول نوعي. تسلط هانا أرندت (1906-1975) الضوء على عمق هذا التحول في أصول الشمولية.

وتتوصل إلى استنتاجات قريبة من تلك التي توصل إليها بولاني(11)، وإن كان ذلك من منظور نظري مختلف. فهي ترى أن الفاشية لا تربطها علاقة مباشرة بالتقاليد الفكرية السابقة، وأنها لا تمثل ظاهرة سياسية بل ظاهرة اجتماعية: التجسيد الأكثر تطرفًا لاتجاهات محورية في الحداثة - تشتيت المجتمع وتدمير أي شكل من أشكال الحياة العامة.

بالنسبة لأرندت، لا يكمن جوهر المجتمع الفاشي الشمولي في تدخل السياسة في كل جوانب الحياة الاجتماعية، بل في إفراغ المجتمع من السياسة على نحو كامل، أي اختفاء أي مفهوم لـ«المصلحة العامة». وقد أدرك والتر بنجامين بدقة ملحوظة هذه الوظيفة السلبية والمفككة للتعبئة التي تؤديها الفاشية. في خاتمة كتابه العمل الفني في عصر قابليته للتكرار التقني(12)، كتب أن الفاشية «تضفي الجمالية على السياسة»: فهي تحول الأفراد إلى متفرجين مبهورين، ومستهلكين مستلبين لسياسة غدت مجرد فرجة؛ بينما الشيوعية، على العكس، «تضفي السياسة على الجمالية»، مما يجعل العرض الثقافي مكاناً للمشاركة الإبداعية المباشرة للجماهير. وبذلك يمتلك العرض الفاشي طابعاً هرمياً حصراً: إنه إنتاج ديكتاتوري يجب على كل فرد فيه أن يؤدي الدور المخصص له، بأقصى درجات الانضباط والطاعة.

في روسيا، وتجد هذه الحالة تعبيرها الرمزي اليوم في «التظاهرات العلنية للتضامن» التي تدبرها الدولة بالتعاون مع الجيش الروسي: على سبيل المثال، أجراء وأجيرات القطاع العام والطالبات والطلاب المصطفون لتشكيل حرف Z، الشعار المشؤوم للعدوان الروسي. هذا العرض السياسي عمودي بحت؛ ولا يترك مجالاً لأي مبادرة قادمة من الأسفل، ولو كانت حتى فاشية. خلال أربع سنوات من الحرب، أرسل النظام الروسي إلى السجن ليس فقط نشطاء مناهضين للحرب، بل أيضاً جميع القوميين الإمبراطوريين البارزين الذين تجرأوا على إظهار أدنى قدر من الاستقلالية (على سبيل المثال إيغور ستريلكوف (1970)، أحد المهندسين الرئيسيين للتدخل الروسي في دونباس عام 2014). وفي هذا الصدد، يمكن مقارنة تصفية مجموعة المرتزقة «فاغنر»، التي تتمتع باستقلالية نسبية، والاغتيال المثير لزعيمها يفغيني بريغوجين في صيف 2023 بـ«مذبحة السكاكين الطويلة» في ألمانيا عام 1934.

إن الدعم الجماهيري للحرب لا يمكن ولا يجب التعبير عنه إلا في أشكال أقرتها السلطة بشكل صارم: الحفلات الموسيقية الوطنية و«فلاش موب»، أي التجمعات الخاطفة المنسقة، التي تنظمها السلطات. هذه التشكيلات الجماهيرية الاستعراضية لها نفس المعنى الذي كانت عليه قبل قرن، عندما كتب سيغفريد كراكاور (1889-1966) في زخرفة الجماهير: تفكك الفرد إلى عناصر جسدية منفصلة، التي تُدمج في عملية الإنتاج الرأسمالي وإعادة الإنتاج الأيديولوجي(13).

> **لا وجود بعد الآن لـ«دولة سياسية» بالمعنى الذي تتمتع فيه المحكمة أو البرلمان أو الحكومة المحلية باستقلالية نسبية**

بعبارة أخرى، نحن نواجه ليس فقط نتائج تفكك المجتمع إلى ذرات، بل أيضًا تجزئة البشر أنفسهم إلى أجزاء، مدمجة في الآلة السياسية والاقتصادية وخاضعة لضبطها العقلاني. إن العقلانية التجارية، التي تهدف إلى تجزئة الشخصية البشرية، أي تشييئها، بالمعنى الذي يقصده جورج لوكاش (1885-1971)، قد وصلت إلى نهايتها المنطقية: فهي تمتد لتشمل تنظيم السياسة والمجتمع. إذا كانت الطبيعة البشرية تتمثل في النضال من أجل السيطرة على أقرانها، فإن طبيعة الدولة ستكون في تشكيل نفسها كجسم موحد (زينة من شظايا الأجساد)، «كيان» منخرط في صراع وجودي ضد «كيانات» أخرى. في عالم كهذا، تُختزل مفاهيم مثل الثقافة والسيادة إلى مجرد سمات لهذا الطابع الدولتي.

الدولة الفاشية ورأس المال

تظهر الفاشية هكذا كشكل جديد للدولة البرجوازية، قائم على اندماج مباشر بين جهاز الدولة ورأس المال - لدرجة أنه يمكن القول إن رأس المال، في ظل الفاشية، يتخذ شكل الدولة. لم تعد الدولة تقوم بدور الحكم فوق المجتمع، ولا دور الوسيط بين المصالح الطبقية المختلفة (كما في البونابارتية الكلاسيكية): بل تصبح الأداة المباشرة لسيطرة صريحة.

بهذا المعنى كتب تروتسكي أن رأس المال «يمسك، بشكل مباشر وفوري، كملزمة فولاذية، بزمام جميع أجهزة ومؤسسات السيادة: السلطات التنفيذية، والإدارية والتعليمية للدولة». ويضيف أن جوهر الفاشية في ذاتها هو «تجريد البروليتاريا من كل شكل وبنية، وخلق نظام إداري يتغلغل بعمق في الجماهير يعمل على منع أي تبلور مستقل للبروليتاريا»(14).

يقدم الفقيه القانوني والسياسي الألماني فرانز نيومان (1900-1954)، في كتابه الشهير بيهموث(15)، تحليلاً مشابهاً للدولة الفاشية. بالنسبة له، الفاشية هي السلطة المباشرة لرأس المال، الذي لم يعد بحاجة إلى الدولة كقوة وسيطة. مستنداً إلى النظريات الماركسية للإمبريالية، يوضح نومان أن الانتقال إلى النازية كان محدداً بموقف الرأسمالية الألمانية، التي حُرمت من الأسواق الخارجية في عصر إعادة التقسيم الإمبريالي للعالم.

كان الاتجاه السائد في ألمانيا هو احتكار الصناعة وتحويل الغالبية العظمى من السكان إلى بروليتاريين يمكن حشدهم كجنود وكعمال. يؤكد نيومان أن رأس المال، في شكله النهائي، يندمج مع الدولة: فهو لم يعد بحاجة إلى التجارة الحرة ولا إلى سوق عمل حرة. لا يتم الابقاء على الشركات الضعيفة في حالة من المساواة الشكلية مع الشركات الكبرى: فالدولة تعتبرها غير فعالة وتعيد توزيع أصولها على الكارتلات (وتندرج مصادرة ممتلكات اليهود ضمن نفس المنطق). في ظل الفاشية، لم تعد الملكية مضمونة بموجب القانون بل بموجب الإجراء الإداري. بعبارة أخرى، لا يعتمد حق الملكية الخاصة على معيار مشترك، بل على قرار خاص من الحاكم. يختفي أي تمييز بين السياسي (الدولة) والاقتصادي (رأس المال)؛ ولم تعد المساواة القانونية الشكلية تخفي عدم المساواة الحقيقية في الحقوق التي تميز الرأسمالية.

وسمح التوظيف الكامل الذي أعلنه هتلر، وفقاً لنيومان، بحرمان العمال من أي حرية في الاختيار: فهم لا يتمتعون بحقوق جماعية ولا بحقوق فردية، ويجب أن يندمجوا في الوحدة العضوية لمقاولتهم. وهكذا تتحقق في الواقع العملي صيغة النازية القائلة بأن «السياسة فوق الاقتصاد»: يتجاوز رأس المال ضرورة الأسواق الحرة والمنافسة بتحويل الدولة إلى أداة لتوسعه الخاص. وبالتالي، فإن الفاشية تقيم علاقة جديدة بين رأس المال والدولة.

فلاش موب في ساحة بلاتينوم أرينا بخاباروفسك، 11 مارس 2022، تكريمًا للجيش الروسي المرمَّز بحرف Z.

وبالطبع، لا يخلق هذا الاندماج تجانساً ولا هوية كاملة: بل يعني بالأحرى تطويع منطقهما ليتطابقا. لا يمكن القول، على سبيل المثال، إن المحرقة كانت «في مصلحة» رأس المال الألماني، لكنها أُديرت وفقاً لعقلانية تدبيرية رأسمالية، ومثلت الآلة الإنتاجية الرأسمالية في شكلها المتطرف والوحشي – وهو ما حلله ببراعة عالم الاجتماع زيغمونت باومان (1925-2017) في الحداثة والمحرقة (خاتمة بقلم إنزو ترافيرسو، بروكسل، دار كومبليكس للنشر، سلسلة «كومبليكس بوش»، 2008).

الفاشية وأقاربها

من المذهل أن نرى إلى أي مدى يشبه تفسير نيومان للهتلرية «الاستبداد الرأسمالي» التي يتبناها عدد من أبرز المنظرين لتيار اليمين البديل في الولايات المتحدة مثل نيك لاند (1962) أو كورتيس يارفين (1973)(16). فـ«تسارع» الرأسمالية سيؤدي حتماً، حسب رأيهم، إلى تخلي الدول عن أي استقلالية للقانون والشرعية الديمقراطية. وستُستبدل الدولة الديمقراطية، بمساواتها الشكلية الزائفة بين الأقوياء والضعفاء، بـ«Gov-corp» (حكومة-مقاولة)، وهي مؤسسة هرمية يديرها مديرون حازوا على سلطة مطلقة عن طريق الانتقاء الطبيعي.

> **في صورته النهائية، يندمج الرأسمال مع الدولة: لم يعد بحاجة لا إلى التبادل الحر ولا إلى سوق شغل حرة**

بالنسبة لنيك لاند، لن تنتج مثل هذه الدولة عن صراع سياسي ولا عن تشكل حركة جماهيرية، بل عن «تسارع» الاقتصاد الرأسمالي، الذي تدمر ديناميته جميع الأشكال السياسية وتتجاوزها. تبدو هذه اليوتوبيا الاستبدادية -التحررية، على نحو مفارق، كأنها الوجه الآخر لرأسمالية الدولة البوتينية: فهذه الأخيرة تستند إلى رابط لا ينفصم بين حقوق الملكية والسلطة السياسية، وإلى تصور راسخ بعمق للطابع الأرستقراطي، شبه طبقي صارم، لبيروقراطية الدولة (أجهزة الأمن في قمة الهرم).

إن التشابه الغريب بين رؤية العالم لدى رجالات الأجهزة السيادية (رجال الأجهزة والأجهزة الأمنية: الاستخبارات، الجيش، الشرطة) الذين وضعهم بوتين وتلك التي لدى معجبي نيك لاند في وادي السيليكون يصعب تفسيره بالتكوين الأيديولوجي أو القراءات المشتركة. فبينما يستشهد نيك لاند بتوماس هوبز (1588–1679) وجيل دولوز (1925–1995)، يستشهد بوتين بـ إيفان إيلين (1883–1954) أو فيودور دوستويفسكي (1821–1881). المراجع الفكرية ثانوية هنا، ما يهم أكثر هو عقلانية فاشية، تم استبطانها عبر الممارسات الأيديولوجية اللاواعية للرأسمالية النيوليبرالية، وهي سمة مميزة لنوع الذاتية التي تنتجها.

لم تعد الفاشية المعاصرة بحاجة إلى حركات جماهيرية رجعية. لم تعد بحاجة إلى أساليب الحرب الأهلية لسحق الطبقة العاملة المنظمة وتحجيمها إلى حالة «عديمة الشكل والبنية» عن طريق العنف. جرى إنجاز هذا العمل إلى حد كبير خلال عقود التحول النيوليبرالي في الدول الغربية، وعن طريق إصلاحات السوق لـ«العلاج بالصدمة» في الدول ما بعد الاشتراكية في التسعينيات. كل ما كان يتطلبه الأمر هو «انقلاب» يأتي من الأعلى، يدفن نهائياً أي مشاركة ديمقراطية ويمنح رأس المال شكلاً من أشكال الدولة الديكتاتورية. فكما هو الشأن بالنسبة للفاشية القديمة، فإن فاشية القرن الحادي والعشرين هي تيار وُلد من رحم أزمة الرأسمالية العالمية.

في هذا الصدد، من المذهل أن نرى إلى أي مدى تتوافق البوتينية، التي ولدت من ظروف التحول في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي، مع هذه الاتجاهات العالمية. فهي لا تحركها ديناميكية وطنية محددة. في أسلوبها الدعائي، يصعب العثور على شيء غير مألوف لأي ناخب من أنصار لوبين، أو مؤيد لأوربان، أو معجب بتاكر كارلسون: نفس النزعة العدوانية المناهضة للكونية؛ نفس الذعر حول «الأقليات»؛ نفس الدفاع عن «الأسرة التقليدية» و«القيم الروحية» ضد الليبرالية و«الماركسية الثقافية»؛ ونفس استغلال الكراهية تجاه «النخب» المجردة.

يبدو أن الفرق الأساسي الوحيد في البوتينية هو أنها قد حولت الدولة بالفعل إلى نظام فاشي للقرن الحادي والعشرين. وبهذا المعنى، فإنها لا تجدي نفعا تذكيرنا بالماضي بقدر ما تقوم بتحذيرنا من المستقبل. ولكن لماذا لقيت روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي هذا المصير وأصبحت هذا المثال المرعب؟

البوتينية: تاريخ موجز لـ«تحول نحو الفاشية»

في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما خرج فلاديمير بوتين لتوه منتصرا من اعادة انتخابه لولاية ثانية، كان كاتب هذه السطور

(12) والتر بنجامين، «العمل الفني في عصر قابليته للتكرار التقني»، في العمل الفني في عصر قابليته للتكرار التقني، باريس، غاليمارد، سلسلة «فوليو بلس فلسفة»، 2008.

(13) زيغفريد كراكاور، زخرفة الجماهير. مقالات عن الحداثة الوبيمارية (باريس: لا ديكوفرت، 2008).

(14) ليون تروتسكي، «كيف انتصر موسوليني؟» (النسخة الفرنسية على الإنترنت).

(15) فرانز نيومان، بيهموت. بنية وممارسة الاشتراكية القومية، باريس، بايو، 1987.

(16) نيك لاند، «الاضواء السوداء»، Divergences، الجزء 1، 14 أكتوبر 2025، والجزء 2، 2 سبتمبر 2025. https://divergences. https://divergences.be/spip. ؛ =be/spip.php?article4130 =php?article4132

17) روسيا المتحدة (Edinaïa Rossiïa) هي الحزب الرئيسي المؤيد للكرملين، والذي غالبًا ما يُصوَّر على أنه حزب النظام؛ وقد تأسس في 1 ديسمبر 2001 من خلال اندماج عدة حركات وأحزاب مؤيدة للكرملين.

يشارك بالفعل بنشاط في الحياة النضالية اليسارية في موسكو. كان أحد الشعارات الأكثر شعبية خلال المظاهرات العديدة -التي كانت السلطات لا تزال تتسامح معها في وسط العاصمة- هو: «روسيا المتحدة، بلد فاشي!»(17) كان الشباب الاشتراكيون واللاسلطويون الذين يرددون هذا الشعار يعتبرونه كمبالغة ضرورية. في بداية عهد بوتين، كانت الحريات المدنية لا تزال موجودة، وكذلك وسائل الإعلام المستقلة، ومرشحو المعارضة، والنقابات التي تتمتع بحق الإضراب.

ومع ذلك، بدأ يبرز بالفعل مزيج خطير من توطيد السلطة الفردية، وتجريد الجماهير من الوعي السياسي، ونشر الآراء الشوفينية والعنصرية. كانت مسيرة بوتين السياسية وطبيعة شعبيته مرتبطتين منذ البداية بالحرب. في أواخر عام 1999، عندما عيّنه بوريس يلتسين (1931-2007) خليفةً له، كان الجيش الروسي قد بدأ بالفعل «عملية مكافحة الإرهاب» واسعة النطاق في الشيشان.

شكل فوز بوتين الساحق في الانتخابات الرئاسية في مارس 2000 ظهور ما أطلق عليه بعض المحللين المؤيدين للكرملين اسم «الأغلبية البوتينية». وكانت المشاعر السائدة لدى هذه الأغلبية هي الإحباط والتعب والخوف: الإحباط من الديمقراطية، المرتبط بالتقلبات السياسية والاجتماعية؛ والتعب من الفقر وانعدام الأمن الاقتصادي؛ والخوف الذي غذته وسائل الإعلام من تهديد إرهابي يُنسب إلى «المتطرفين الإسلاميين»، ممزوجًا بالعداء تجاه «الآخرين» من القوقاز الذين «يملأون مدننا».

ومن الملفت للنظر أن هذه العقلية الداعية إلى الالتفاف حول الراية لم تكن موجهة ضد الغرب. بل على العكس، قدم بوتين العملية الشيشانية كجزء لا يتجزأ من الحملة الصليبية ضد «الإرهاب الدولي» التي أطلقها جورج دبليو بوش بعد 11 سبتمبر. كانت سياسته الداخلية تشبه بشكل مدهش مشروع المحافظين الجدد في الغرب: خصخصة شرسة للقطاع العام، وإصلاحات نيوليبرالية للقانون، مقترنة بتعزيز الرقابة البوليسية وخطاب قومي عن «الوحدة الوطنية». شهدت السنوات الأولى من حكم بوتين اعتماد قانون

بوتين يُطلع دائرته المقربة على نتائج قمة روسيا-الولايات المتحدة التي عُقدت في أنكوراج، ألاسكا، 16 أغسطس 2025

> **رأسمالية الدولة البوتينية تقوم على رابط لا ينفصم بين حقوق الملكية والسلطة السياسية**

شغل جديد يحد بشكل كبير من حقوق العمال، وقانون إسكان جديد يسهل خصخصة الفضاءات الحضرية، وضريبة جزافية بنسبة 13٪ حولت روسيا إلى جنة للشركات الكبرى.

في الوقت نفسه، سمح الارتفاع المذهل في أسعار النفط بزيادة الأجور والمعاشات مع الحفاظ على ميزانية متوازنة. ومن هنا تم إرساء أسس المزيج المتناقض بين النيوليبرالية ورأسمالية الدولة، الذي يميز مشروع بوتين(18). وضع النظام تدريجياً الشركات المربحة المرتبطة بالموارد الطبيعية تحت سيطرة الدولة المباشرة أو غير المباشرة، مع إخضاع القطاع العام (التعليم والصحة) لتقشف نيوليبرالي دائم.

في عهد بوتين، فقد «الأوليغارشيون» -أصحاب الشركات الضخمة التي تم شراؤها بأسعار زهيدة خلال عمليات الخصخصة في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي- النفوذ السياسي المباشر الذي كان لديهم في عهد يلتسين. لكنهم اكتسبوا إمكانيات هائلة للاستحواذ على شركات أخرى عبر الخصخصة المستمرة والحصول على عقود مربحة مع الدولة. أعاد النظام، مدعومًا بـ«الأغلبية البوتينية» الافتراضية، إليهم الشرعية التي فقدوها في التسعينيات. في عهد يلتسين، كانت الفكرة السائدة هي أن الخصخصة غير عادلة وإجرامية. مع الانتعاش الاقتصادي، قدم النظام البوتيني هذا النهب على أنه «صفحة طُويت»، محذرًا من أن أي مراجعة ستؤدي إلى الفوضى الاجتماعية وتفكك البلاد.

حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان البوتينية قائمة على تجريد الجماهير من الوعي السياسي، مقترنا بزيادة الاستهلاك، ومتعة «الاستقرار»، واعادة التركيز على الحياة الخاصة. خلال تلك الفترة، لم يظهر النظام باعتباره محافظاً بقدر ما ظهر باعتباره «ما بعد السياسة» (بالمعنى الذي يقصده جاك رانسيير): إدارة بحتة، تتعارض فعاليتها مع المشاعر السياسية وشعارات الديماغوجيين في الشوارع. في هذه الأجواء، في عام 2008، في نهاية ولايتي بوتين الأوليين، انتُخب ديمتري ميدفيديف -شخصية عادية- رئيساً بناءً على توصية به من قبل «الأغلبية البوتينية» نفسها. فما أهمية اسم الرئيس إذا كان أسلوب الإدارة هو نفسه؟

الأزمة المالية العالمية، المقاومات والمنعطف الفاشي

تغير كل شيء في نهاية عام 2011، عندما أعلن بوتين عن نيته العودة إلى الرئاسة. شكل ذلك منعطفًا نحو سلطة فردية صريحة. في أواخر عام 2011 وأوائل عام 2012، هزت شوارع موسكو ومدن كبرى أخرى عشرات الآلاف من المتظاهرين والمتظاهرات اللواتي والذين نددوا بالتزوير الانتخابي لصالح حزب «روسيا المتحدة» وانتقدوا استبداد النظام. كانت هذه التعبئات تعيد النظر في النموذج التكنوقراطي ونموذج «ما بعد السياسية»(19).

رداً على ذلك، أطلق بوتين عملية «تحول فاشي». فقد اختلفت حملته الانتخابية لعام 2012 عن

سابقاتها: تم تصوير المظاهرات على أنها مناورات لأعداء خارجيين وداخليين يسعون إلى تقويض الوحدة الوطنية وفرض قيم أجنبية. تظاهر بوتين بأنه مدافع عن «الأسرة التقليدية»، في حين تم رفع كراهية المثليين والسلطة الأبوية إلى مرتبة أيديولوجية الدولة. أعيد تشكيل «الأغلبية البوتينية» لتصبح «أغلبية محافظة صامتة»، توحدها عقيدة مسيحية مشتركة والولاء للأمة الروسية.

على الرغم من إعادة انتخابه وسحقه للاحتجاجات، استمر بوتين في فقدان دعم الجماهير. كان من الممكن أن تتضافر المطالب الديمقراطية (الحقوق المدنية، والانتخابات النزيهة) التي رفعتها المعارضة الليبرالية مع تجربة الفقر المتزايدة وعدم المساواة. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أفسح النمو الروسي، الذي أضعفته أزمة عام 2008، المجال للركود وانخفاض مستويات المعيشة.

في هذا السياق، رأى بوتين في حركة «يوروميدان» في كييف عام 2014 تهديداً مباشراً: فقد بدا له أن تغيير السلطة الذي تم انتزاعه من خلال التعبئة في الشوارع في أوكرانيا يمثل سابقة قد تكون معدية. ونظراً للقرب الجغرافي والروابط التاريخية والاهتمام الإعلامي، كان هذا السيناريو، في نظره، يهدد بتقديم مثال ملموس للمجتمع الروسي على الإطاحة بنظام يعتبر لا شرعيا. لذلك رد بتصعيد عدواني –ضم شبه جزيرة القرم ثم التدخل في شرق أوكرانيا– في آن واحد لإعادة تأكيد الهيمنة الروسية في «الخارج القريب» ولتعزيز منطق «القلعة المحاصرة». ومنذ ذلك الحين، أصبحت السياسة الخارجية والسياسة الداخلية متلازمتين: تستخدم واحدة لإحكام القبضة على الأخرى.

شكل ضم شبه جزيرة القرم والتدخل العسكري في شرق أوكرانيا منعطفا في تحول النظام. تم استعادة الشرعية المهزوزة للبوتينية من خلال الحرب والانتقال التدريجي إلى سياسة «القلعة المحاصرة». حل «الإجماع القرمي» محل «الأغلبية المحافظة الصامتة» في البناء الأيديولوجي البوتيني: وهو توافق سلبي، واسع الانتشار، مع المغامرات الجيوسياسية للنظام. كل من عبر عن معارضته لهذا الإمبريالية كان يُنعت بـ«خائن الأمة». عندئذ، أفسحت السياسة الداخلية المجال للسياسة الخارجية: لم يكن من حق أحد أن يتصرف سوى الزعيم الوطني والقائد الأعلى، بينما انحصرت الواجبات المدنية للآخرين في تقديم الدعم السلبي له.

لكن «الإجماع القرمي» لم يدم طويلا. منذ عام 2017، ظهرت موجة جديدة من التسييس في روسيا، واتخذت أشكالا متنوعة: مظاهرات في الشوارع ضد الفساد بمبادرة من الليبرالي الشعبوي أليكسي نافالني؛ استياء جماهيري من إصلاح نيوليبرالي لنظام التقاعد؛ حركات قوية للدفاع عن البيئة؛ نضالات للحفاظ على استقلالية السلطة المحلية في المناطق. بكل تنوعها، طرحت هذه التعبئات مسألة التفاوتات الاجتماعية بشكل أوضح بكثير مما كان عليه الحال في عام 2011. لم يعد القمع والخطاب الجيوسياسي كافيين للنظام لضمان رقابة كاملة على المجتمع: كان عليه خوض حرب حقيقية.

نرى أن البوتينية، مستندة إلى أغلبية افتراضية غير سياسية (يُعاد تعريف مضمونها باستمرار من الأعلى)، انزلقت نحو الفاشية في محاولة لحل أزمتها الهيكلية، وقمع التحديات الداخلية والخارجية. فكلما كان التحدي جديًا، زاد خطر كشفه للتناقضات بين النخبة الرأسمالية والطبقة العاملة المُفقرة. وللحفاظ على نفسه، دُفع النظام نحو اتخاذ تدابير أكثر جذرية وذات نزعة فاشية.

النظام يسود في موسكو

إذا كانت الشكل الأول «التكنوقراطي» للبوتينية يتمتع بقاعدة انتخابية سلبية في بيروقراطية الدولة، والمقاولات الصغيرة وبعض الفصائل المذررة من الطبقة العاملة، فإن شكله النهائي يُظهر سلطة عارية: تفرض الدولة نظامًا قائمًا على عدم مساواة طبقية عنيفة. في الوضع الحالي، تدعم الطبقة الوسطى إلى حد كبير الخطاب الشوفيني المعادي لأوكرانيا، لكنها لا ترسل أبناءها إلى الجيش. تأتي معظم القوات الروسية في أوكرانيا من العمال الفقراء في الأقاليم والعاطلين عن العمل، الذين يمثل التجنيد بالنسبة لهم أحيانًا الفرصة الوحيدة للحصول على وظيفة براتب لائق.

في أوائل ربيع عام 2022، لم يستغرق النظام سوى بضعة أسابيع لفرض نظام سياسي جديد بعد غزو أوكرانيا – وبضراوة شديدة.

تم قمع مظاهرات مناهضة للحرب سيئة التنظيم بوحشية لم يسبق لها مثيل: تم اعتقال ومعاقبة أكثر من 16 ألف شخص خلال فصل الربيع. تم فرض رقابة عسكرية، مع عقوبات تصل إلى خمسة عشر عامًا من السجن. أصبحت أي معارضة علنية للغزو جريمة – ليس فقط التجمعات، بل أيضًا أي رسالة على شبكات التواصل الاجتماعي أو تعليق في مكان العمل. لا يزال القمع انتقائياً لكنه يشتد، وأحدث بالفعل تأثيراً ترهيبيّاً عامًا.

إن الدعم الجماهيري للحرب، كما يظهر في استطلاعات الرأي التي تجريها في الغالب معاهد خاضعة لسيطرة الكرملين، له طابع استعراضي وقسري. يُنظر إلى الأجوبة على أنها بادرة ولاء تتيح الحفاظ على أمن الحياة الخاصة. من الصعب تحديد مدى استقرار هذه الوضعية. سيكون انخفاض مستوى المعيشة بسبب العقوبات والنفقات العسكرية، فضلاً عن حجم الخسائر –التي ظلت مخفية لفترة طويلة– عوامل تسبب السخط. لهذا السبب، من المرجح أن تكون الحرب، بشكل أو بآخر، شرطاً لوجود النظام – وربما سبباً لانهياره.

ومع ذلك، يمكن القول اليوم إن نظام بوتين قد شهد، على مدى أكثر من عشرين عاماً، تطوراً تدريجياً: من الاستبداد النيوليبرالي غير المسيس إلى ديكتاتورية وحشية. إنه تطور غريب ينبع من «الوضع الطبيعي» لمجتمع رأسمالي عندما يواجه أزمة اقتصادية، وتفاوتاً اجتماعياً هائلاً، ونظاماً قائما على القمع الداخلي والحرب الإمبريالية الخارجية. هذا هو الجانب «الطبيعي» والمألوف في نظام بوتين: سلبية المجتمع وتفككه، والخطاب الرجعي المعادي للكونية، كل ذلك مضاعفاً بالعقلانية الساخرة للنخب. يجب وصفه صراحةً بأنه نظام فاشي، ليس فقط لأنه يتطابق مع هذا التعريف، بل أيضًا حتى تدرك الحركات التحررية الحالية حجم التهديد العالمي الذي يحدق بمستقبلنا المشترك. ■

27 أكتوبر 2022

(18) إيليا ماتفييف، «Russia Inc.»، openDemocracy، 16 مارس 2016. https://www.opendemocracy.net/en/odr/russia-inc/

(19) The Weakest Link of Managed Democracy:» How the Parliament Gave Birth to Nonparliamentary Politics» [« الحلقة الأضعف في الديمقراطية الموجهة: كيف أدى البرلمان إلى ظهور سياسة خارج البرلمان »]، South Atlantic Quarterly، المجلد 113، العدد 1، 2014، ص. 169-185.

للمزيد من المعلومات

وصفت وزارة العدل الروسية الموقع الإلكتروني لرفاقنا في «Posle» بأنه «وكيل أجنبي» بسبب موقفه المناهض للحرب. لا تترددوا في التبرع لدعمهم.

خُدعة مُناهضة الاستعمار: الكرملين في أفريقيا

من بين المفاهيم العديدة المنبثقة عن الحرب الباردة، لا يزال مفهوم الاصطفافية ذا راهنية ملفتة في عالم اليوم الذي يتسم باستقطاب متزايد. وهو يقدم السياسة العالمية باعتبارها مواجهة بين معسكرين: من جهة، الغرب الإمبريالي، باعتباره المصدر الرئيسي للاستغلال وعدم الاستقرار العالميين، والذي يواجه، من جهة أخرى، خصومه المزعومين المناهضين للإمبريالية. وبالتالي، فإن مفهوم الاصطفافية يصف نزعة تقوم على دعم أي قوة تعارض الإمبريالية الغربية وحلفاءها، بغض النظر عن طبيعتها الرجعية أو الافتراسية أو حتى الإمبريالية.

بقلم

ساشا فوكينا

في حالة روسيا، عادت هذه الذهنية إلى الظهور مجددا بشكل أكثر وضوحا بعد الغزو واسع النطاق لأوكرانيا في عام 2022. بينما كانت موسكو تشن هجومها على دولة مستقلة وترتكب جرائم استعمارية منهجية، سواء على خطوط القتال(1) أو في الأراضي المحتلة،(2) اختار البعض تجاهل هذه الفظائع، مبرّرين ذلك بأن توسع حلف الشمال الأطلسي لم يترك أي خيار آخر للكرملين.

في الوقت الذي يقمع فيه الكرملين بشكل متزايد حقوق الشعوب الأصلية في روسيا(3) ويكثف اضطهاد أصوات المعارضة -لا سيما اليسارية(4)- فإن المنطق الاصطفافي يفصل الجغرافيا السياسية عن العلاقات الاجتماعية الداخلية(5). وفي روسيا المعاصرة، يزداد هذا الفصل حدة. فبينما تدعي موسكو التحدث باسم الجنوب العالمي، فإنها توسع طموحاتها الإمبريالية إلى ما وراء حدودها، لتطال ليس فقط الدول المستقلة المجاورة مثل أوكرانيا وجورجيا، بل أيضاً مناطق أبعد.

وسعيا لتقديم صورة مُناهِضة للإمبريالية، تستهدف روسيا بشكل متزايد البلدان الأفريقية، التي لا تزال تخضع لسيطرة استعمارية جديدة، تتسم بالتنافس بين القوى العالمية والإقليمية. وغالباً ما يُقدَّم التحالف مع موسكو، التي يُفترض أنها معادية للغرب، على أنه وسيلة لمقاومة الطموحات التوسعية للقوى الاستعمارية السابقة؛ فهو يتيح، وفقاً لهذا الخطاب، ضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي للقارة. ومع ذلك، يكشف الواقع الفعلي للتدخل الروسي في أفريقيا شيئا آخر: فالخطاب المناهض للاستعمار لا يكفي وحده لتبرير هذا الانحياز، ناهيك عن تحقيق تحرر حقيقي للشعوب الأفريقية.

قصص الحرب الباردة

خلال الحرب الباردة، لعب الاتحاد السوفيتي، مدفوعاً بتنافسه مع الكتلة الرأسمالية الغربية، دوراً بارزاً في حركات التحرر من الاستعمار في العديد من البلدان الأفريقية. فقد وفر موارد أساسية لنضالات التحرر: أسلحة، ودعم اقتصادي، وثقافة أيديولوجية. في الوقت نفسه، درس عشرات الآلاف من الطلاب من جميع أنحاء أفريقيا في الاتحاد السوفيتي وبلدان أخرى من الكتلة الشرقية، مما عزز أكثر جاذبية المشروع السوفيتي ونفوذه.(6)

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تراجع حضور موسكو في أفريقيا بشكل كبير، حيث واجهت الدولة الروسية الجديدة أزمات داخلية. لكن بين منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والعقد الثاني، بدأ الكرملين تدريجياً في إعادة توطيد العلاقات مع شركائه السابقين في القارة. وأصبحت عودته إلى أفريقيا موضوعاً مركزياً للنقاش العام في عام 2019، عندما استضافت روسيا أول منتدى روسي-أفريقي في سوتشي. في تلك المناسبة، أعلن الرئيس فلاديمير بوتين عن افتتاح «صفحة جديدة» في العلاقات

ساشا فوكينا

ساشا فوكينا صحافية ومحللة متخصصة في النضالات المناهضة للاستعمار، والحروب، والأنظمة الاستبدادية في بلدان الجنوب، فضلاً عن القضايا النسوية وقضايا الهجرة.

نُشر هذا المقال في الأصل على موقع Rosa Luxemburg Foundation، وترجمته إلى الفرنسية أنوك إسياد.

الروسية-الأفريقية(7). وقد غطت وسائل الإعلام الغربية الحدث على نطاق واسع، ونشرت عناوين مثل «قد أنهى بوتين للتو جولته الشرفية في الشرق الأوسط، وهو يتجه الآن نحو أفريقيا» و«القمة الروسية-الأفريقية، دليل على طموح موسكو في المنطقة»(8). ففي مواجهة العزلة المتزايدة في الدول الغربية ورغبةً في الظهور كقوة عظمى حقيقية، بدأ الكرملين في تعزيز نفوذه بنشاط في بلدان الجنوب العالمي، ولا سيما في أفريقيا.

أدوات تقليدية تعتمد على القوة الغاشمة

منذ عام 2019، اتسع نطاق تعاون روسيا مع الدول الأفريقية بشكل ملحوظ: فقد عمقت موسكو علاقاتها مع شركائها التاريخيين. كما وسعت روسيا شبكتها لتشمل الأنظمة الجديدة التي تواجه عزلة إقليمية ودولية، وكذلك الأنظمة غير المنحازة التي تسعى إلى تنويع شراكاتها.

على الصعيد الاقتصادي، لا يزال حضور موسكو في أفريقيا محدوداً: فروسيا ببساطة لا تملك الموارد المالية اللازمة لمنافسة الفاعلين الإقليميين الآخرين. ومع ذلك، أشادت وسائل الإعلام الروسية بالقيمة القياسية التاريخية الإجمالية للتبادل التجاري بين موسكو والدول الأفريقية، التي بلغت ما يقرب من 28 مليار دولار في عام 2025(9). ومع ذلك، يتجاوز هذا الرقم 300 مليار دولار بالنسبة للصين والاتحاد الأوروبي، في حين تجاوز الرقم الخاص بالولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة والهند 100 مليار دولار لكل منها(10). ومع ذلك، نجحت روسيا في احتلال مكانة اقتصادية متميزة من خلال تصدير مشاريع الطاقة النووية. وفي الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الطاقة مع تزايد عدد السكان، تقدم موسكو خبرتها في هذا المجال، بالإضافة إلى تدريب الكوادر المستقبلية والوقود النووي اللازم لتشغيل هذه المشاريع على المدى الطويل(11).

ويتعلق بُعد آخر للتأثير الاقتصادي الاستراتيجي لروسيا في المنطقة بالأمن الغذائي. في عام 2025، أكدت وكالة أكروإكسبور (Agroexport) الروسية المعنية بالصادرات الزراعية أن موسكو أصبحت أول مورد للحبوب في أفريقيا، حيث تمثل ثلث سوق القمح في القارة(12). في المجموع، تصدر روسيا إجمالا الحبوب إلى حوالي أربعين دولة أفريقية، حيث زاد الطلب من الجزائر وليبيا وكينيا والمغرب وتونس وتنزانيا بشكل كبير في السنوات الأخيرة. في ظل سياق اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع الأسعار -الذي يعزى جزئياً إلى الحرب التي تشنها روسيا على أوكرانيا، فضلاً عن الصدمات المناخية والآثار المستمرة للوباء- اتهمت بعض الحكومات الأفريقية الكرملين باستغلال هذه التبعية لأغراض الضغط السياسي(13).

> **صادرات الأسلحة هي الركيزة الأساسية للوجود الروسي في المنطقة**

لكن صادرات الأسلحة هي في الأساس الدعامة الأساسية للحضور الروسي في المنطقة. ففي يناير، أكدت شركة روسوبورو إكسبورت (Rosoboronexport) -الوكالة الروسية المسؤولة عن المبيعات العسكرية- أن صادراتها إلى الدول الأفريقية قد وصلت إلى المستوى الذي كانت عليه في حقبة الحرب الباردة، عندما كان الاتحاد السوفيتي يوفر 40% من إمدادات القارة(14). لا يمكننا أن نعرف على وجه اليقين ما إذا كان هذا يعكس الواقع أم أنه مجرد أمنيات الكرملين، بالنظر إلى محدودية قدرات روسيا على تصدير الأسلحة، في ظل حربها على أوكرانيا. ومع ذلك، تظل موسكو لاعباً أساسياً في سوق الأسلحة بالقارة. وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، استحوذت روسيا بين عامي 2020 و2024 على 21% من واردات أفريقيا من الأسلحة الثقيلة،

طاولة مستديرة خلال المنتدى الروسي-الأفريقي الثاني في سانت بطرسبورغ، 27 يوليو 2023

(1) Ukraine.bellingcat.com

(2) «ترحيل روسيا للأطفال الأوكرانيين يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية، بحسب الأمم المتحدة»، لورا غوتسي، 10 مارس/آذار 2026، هيئة الإذاعة البريطانية (BBC).

(3) «حقوق الشعوب الأصلية في أوضاع النزاع وما بعد النزاع: العدوان العسكري للاتحاد الروسي ضد أوكرانيا»، المركز الدولي لحماية حقوق الشعوب الأصلية (ICIPR)، ومؤسسة «إيه دي سي ميموريال - بروكسل» (ADC Memorial Brussels)، ومنظمة INFOE، 3 فبراير/شباط 2026.

(4) «رسالة من السجن حول وضع اليسار الروسي»، بوريس كاغارليتسكي، 1 أبريل/نيسان 2024، مجلة إنبريكور (Inprecor).

(5) «الأوجه المتعددة للاصطفافية (Campism): نقد أممي»، أمير كيانبور ومورتضى سامانبور، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

(6) «العودة من الاتحاد السوفياتي: الأفارقة الذين تلقوا تعليمهم في الاتحاد السوفياتي، السياسة والعمل، من ستينيات القرن العشرين إلى العقد الأول من الألفية الثالثة»، قسطنطين كاتساكيوريس، 12 فبراير/شباط 2021، المجلة الكندية للدراسات الإفريقية.

(7) «انعقاد أول قمة (روسيا - إفريقيا) في سوتشي»، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2019، كونستانتين زافرازين وكيرا لاتوخينا، موقع RG.RU.

(8) ماري إليوشينا وديفيد ماكنزي، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2019، CNN World؛ وفرانس 24، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

(9) «التبادل التجاري بين روسيا والدول الإفريقية بلغ 27.7 مليار دولار سنة 2025»، 6 يناير/كانون الثاني 2026، Afrinz.ru.

(10) «التجارة الصينية-الإفريقية في عام 2025»، لوسي ستيفنسون-يانغ، 13 فبراير/شباط 2026، مشروع الصين والجنوب العالمي (China Global South Project)؛ «التجارة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا: حقائق وأرقام»، 11 فبراير/شباط 2026، مجلس أوروبا؛ «إفريقيا»، 2025، مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة؛ «ارتفاع التجارة بين الإمارات وإفريقيا بنسبة 30% مع تزايد تدفقات الاستثمار»، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2025، CNBC Africa؛ «الزخم الهندي-الإفريقي: شراكة موجَّهة بالأهداف»، أغسطس/آب 2025، اتحاد الصناعات الهندية.

(11) «إصدار رخصة البناء لأول وحدة في المشروع النووي المصري»، 30 يونيو/حزيران 2026، أخبار الطاقة النووية العالمية (World Nuclear News).

(12) «روسيا-إفريقيا: موسكو تصبح أكبر مورّد للحبوب إلى القارة»، ساليماتا كوني، 17 مارس/آذار 2025، ذي أفريكا ريبورت.

(13) «انسحاب روسيا من اتفاق الحبوب طعنة في الظهر - كينيا»، أنطوانيت رادفورد وكاثرين أرمسترونغ، 18 يوليو/تموز 2023، BBC News.

(14) «التبادل التجاري بين روسيا والدول الإفريقية بلغ مستوى الاتحاد السوفياتي»، 30 يناير/كانون الثاني 2026، وكالة تاس.

متقدمةً بذلك على الصين (18%) والولايات المتحدة (16%).(15)

«حضور عسكري بوجه إنساني»

بالإضافة إلى صادراتها من الأسلحة التقليدية، تزود روسيا شركاءها الأفارقة منذ سنوات بخدمات شركة «فاغنر» العسكرية الخاصة. وقد تم الآن دمج «مجموعة فاغنر» رسمياً في وزارة الدفاع الروسية وتغيير اسمها إلى «فيلق أفريقيا» (ربما في إشارة إلى «أفريكا كوربس» الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية)، عقب وفاة مؤسس الشركة العسكرية الخاصة، يفغيني بريغوزين، في عام 2023.(16)

تتجاوز الخدمات التي يقدمها «المدربون العسكريون» الروس -وهو مصطلح غامض يشير في الواقع إلى المرتزقة- خدمات الأمن المعتادة. وهي تشمل أيضًا المشورة السياسية، حول مواضيع تمتد من حملات التضليل (وتنظيم المظاهرات المزيفة)، إلى إدارة العقود المربحة والاستخراجية في مجموعة كاملة من القطاعات (مثل الذهب، والمعادن الأخرى، أو الخشب).(17)

> **قنوات تيليغرام السابقة لـ«فاغنر» تزخر بأدلة على عمليات إعدام ممنهجة وتدنيس للجثث، ولا سيما في مالي**

وتعد جمهورية أفريقيا الوسطى (RCA) مثالاً نموذجياً على ذلك: فقد كان رئيسها، فوستين-أرشانج توادیرا، أول زعيم أفريقي يرحب علناً بالشركة العسكرية الروسية الخاصة منذ عام 2018. رسمياً، دعا الزعيم الأفريقي «مدربين روساً» لدعم الجيش الوطني في حربه ضد المتمردين المحليين. لكن في الواقع، أصبحوا الضامنين لبقاء توادیرا نفسه في السلطة. على سبيل المثال، دعموا الاستفتاء الدستوري لعام 2023، الذي سمحت نتائجه للرئيس بالبقاء في السلطة لولاية غير محدودة(18). حالياً، يروج «المستشارون السياسيون» في جمهورية أفريقيا الوسطى لقانون بشأن العملاء الأجانب: وهو آلية القمع الرئيسية للكرملين، التي يستخدمها ضد معارضيه منذ 15 عاماً، ويصدرها بذلك إلى الأنظمة الاستبدادية الحليفة التي تشهد تراجعاً(19). كما تشن المنظمات المدعومة من روسيا حملات عدوانية على شبكات التواصل الاجتماعي في جمهورية أفريقيا الوسطى، لترهيب منتقدي النظام(20). بل تلمّح مصادر لوكالة فرانس برس إلى أن القوات الروسية قد تتعقب معارضي-ات الرئيس باستخدام طائرات بدون طيار(21).

في تقارير واردة من بلدان أخرى شهدت وجود مدربين عسكريين روس، اتهمهم مدنيون بالقتل والتعذيب والعنف الجنسي(22). وتزخر قنوات تيلغرام السابقة التابعة لفاغنر بأدلة على عمليات إعدام منهجية وتمثيل بالجثث، لا سيما في مالي(23). هذا ما تسميه الدعاية الروسية «حضوراً عسكرياً بوجه إنساني»(24).

علاوة على ذلك، تشير تقارير حديثة إلى أن شباناً أفارقة سافروا إلى روسيا للدراسة أو لشغل ما اعتقدوا أنه وظائف مدنية ذات رواتب جيدة، يتم إرسالهم في الواقع إلى الجبهة في أوكرانيا(25). تعتبرهم موسكو مصدراً للعمالة الرخيصة، لا غنى عنها لدعم جهودها الحربية. وبإجبارهم في الغالب على توقيع عقود بلغة لا يفهمونها، تم استخدام آلاف الأشخاص من 36 دولة أفريقية على الأقل كوقود بشري للحرب على الجبهة. وقد أحصى تحقيق أجرته منظمة INPACT أكثر من 1400 أفريقي جندتهم روسيا، لكن تقارير أخرى تشير إلى أرقام أعلى(26). في الأشهر التي أعقبت وصولهم، يُقال إن أكثر من 300 منهم قُتلوا. أما الناجون، فغالباً ما لا يتلقون أي تعويض مالي، ويواجهون عنصرية قادتهم، ويجدون صعوبة في مغادرة البلاد. في غياب الرقابة الدولية، أنشأ الكرملين بالفعل شبكة عابرة للحدود للاتجار بالبشر، وهو نظام استغلال يستفيد من الهشاشة الاقتصادية لأولئك الذين يدعي دعمهم في نضالهم المناهض للاستعمار.

«مناهضة الاستعمار الزائفة»

يبدو أن مثل هذه العمليات الهجينة تناسب تماماً الأنظمة الاستبدادية المضطربة التي تُعد من بين الشركاء التاريخيين لموسكو، وكذلك الأنظمة الناشئة التي تكون خياراتها للشركاء محدودة. على سبيل المثال، تعتمد الانقلابات في منطقة الساحل -أنظمة مالي وبوركينا فاسو والنيجر- بشكل كبير على المشاعر المناهضة للاستعمار لدى السكان.

فلاديمير بوتين يلتقي إبراهيم تراوري، رئيس المجلس العسكري في بوركينا فاسو، خلال قمة روسيا-أفريقيا في يوليو 2023

ومن البديهي إن هذه المشاعر تنبع من استغلال فعلي دام لقرون، حيث كانت فرنسا لا تزال تشن عمليات عسكرية في المنطقة حتى وقت قريب(27). وتستشهد الأنظمة الناشئة بهذا الظلم التاريخي وترفض التعاون مع القوى الاستعمارية السابقة. لكنها عادة ما تنتهي باللجوء إلى روسيا(28).

يغتنم الكرملين أولاً الفرصة لترويج صورة تخدم مصالحه. وفقاً لنظريات المؤامرة التي يروج لها الكرملين، فإن الولايات المتحدة تدير مختبرات بيولوجية في جميع أنحاء القارة، وتقوم الشركات الغربية بإنتاج لقاحات قاتلة(29). يستقطب الكرملين دول الجنوب من خلال تقديم مجموعة بريكس (BRICS) على أنها مشروع يقاوم الهيمنة الأمريكية. ويشجب بوتين بشكل صريح التاريخ «المخزي» للاستعمار الغربي ويدعو بلا كلل إلى إقامة دولة فلسطينية.30)

تساعد أجهزة دعائية متنوعة الكرملين في نشر هذه الروايات: سبوتنيك أفريكا، وRT، وTASS، بالإضافة إلى وكالة الأنباء المبادرة الأفرقية (African Initiative) التي أنشئت مؤخرًا. ويُترجم محتواها إلى جميع اللغات الرئيسية المستخدمة في القارة. ويضم طاقمها أعضاء من الشبكة السابقة لشركات فاغنر العسكرية الخاصة. وتدار وكالة الأنباء «المبادرة الأفريقية» من قبل تدير أرتيوم كورييف. إذ تشير التقارير إلى أنه عميل في «المديرية الخامسة» المسؤولة عن الشؤون الخارجية في جهاز الاستخبارات الداخلي الروسي (31).(FSB)

في البلدان التي ترسخ فيها النفوذ الروسي بالفعل، أُسندت حملات الدعاية الهادفة إلى تشكيل الرأي العام على الأرض إلى منظمات محلية وشخصيات مؤثرة. خلال المنتدى الروسي-الأفريقي الثاني، أشاد رئيس بوركينا فاسو، إبراهيم تراوري، بدعم موسكو للسيادة الأفريقية، بل وقارن التاريخ الحديث لروسيا بتاريخ البلدان الأفريقية، واصفاً كلاهما بـ«شعوب العالم المنسية»(32). وعلى مستوى أكثر تواضعاً، قامت منظمة غير حكومية إيفوارية تابعة لروسيا، تسمى «الدعم الكامل لفلاديمير بوتين في أفريقيا»، حتى بإطلاق جائزة دولية باسمه(33)، تكريماً لما وصفه مؤسس المنظمة بـ«عمل بوتين التحريري لأفريقيا»(34). من ناحية أخرى، تنظم وكالة الأنباء «المبادرة الأفريقية» رحلات صحفية إلى الأراضي الأوكرانية المحتلة، حيث يتحدث مدونون من أنظمة الحكم في منطقة الساحل عن «إعادة بناء مناطق جديدة» ويتلقون تدريباً على إدارة حملات إعلامية(35).

AFP / Getty image

الأنظمة حديثة النشأة تتذرع بظلم تاريخي وترفض التعاون مع المستعمِرين السابقين، غير أنها تنتهي في أغلب الأحيان بالانعطاف نحو روسيا

(15) «اتجاهات نقل الأسلحة الدولية، 2024»، مارس/آذار 2025، معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI).

(16) «تقاسم غنائم الفالكيريات»، ألكسندرا فوكينا، 6 سبتمبر/أيلول 2023، نوفايا غازيتا.

(17) «روسيا تشن حرباً معلوماتية في إفريقيا»، ساشا فوكينا، 5 فبراير/شباط 2025، Doxa؛ «وزارة الخزانة الأميركية تفرض عقوبات على شركات ذهب غير مشروعة تموّل قوات فاغنر وعلى وسيط مرتبط بالمجموعة»، 27 يونيو/حزيران 2023، وزارة الخزانة الأميركية؛ «الرئيس والطباخ» (الجزء الأول: تحقيق حول كيفية قيادة يفغيني بريغوجين للهجوم الروسي في إفريقيا)، رومان بادانين وآخرون، 13 مارس/آذار 2019، Proekt؛ «تعالوا نتتبع أشجار السيكويا: استكشاف نشاط فاغنر في القطاع الغابوي بجمهورية إفريقيا الوسطى»، 26 يوليو/تموز 2022، All Eyes On Wagner.

(18) «رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى توادير يفوز بالاستفتاء بمساعدة فاغنر»، ناتاشا بوتي ويوسف أكينبيلو، 7 أغسطس/آب 2023، BBC News.

(19) «قانون "العملاء الأجانب" يحرج وزراء توادير»، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2024، Africa Intelligence؛ و«قوانين العملاء الأجانب في ترسانة الأنظمة السلطوية»، إسكرا كيروفا، 19 سبتمبر/أيلول 2024، نيو إيسترن يوروب.

(20) «"لا أفعل ذلك من أجلي فقط": اعترافات داعية سابق تكشف أسرار التضليل الإعلامي الروسي في جمهورية إفريقيا الوسطى»، ليا بيروشون، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، Forbidden Stories.

(21) «المعارضة في جمهورية إفريقيا الوسطى تكافح من أجل البقاء وسط التهديدات وتكميم الأفواه»، وكالة فرانس برس، 6 مارس/آذار 2024.

(22) «اتهامات لمرتزقة روس بارتكاب عمليات قتل بدم بارد في مالي – بي بي سي تتحدث إلى شهود عيان»، توماس نعدي، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، BBC Africa.

(23) «الغرفة الحمراء لفاغنر: كيف يتباهى المرتزقة الروس بجرائمهم على تلغرام»، ماتيو مايار، 25 يونيو/حزيران 2025، ذي أفريكا ريبورت.

(24) «نهاية الاستعمار الجديد: "العالم الروسي" بديلاً عن "فرانس أفريك"»، أرتيوم كوريف وألينا فوكينا، 18 أبريل/نيسان 2025، Afrinz.

(25) «تجارة اليأس: تجنيد الجيش الروسي لمقاتلين أفارقة»، فبراير/شباط 2026، Inpact.

(26) «تجنيد أكثر من ألف كيني للقتال إلى جانب روسيا في أوكرانيا، وفق تقرير»، همفري مالالو، 19 فبراير/شباط 2026، رويترز.

(27) «القوات الفرنسية في الساحل: نظرة إلى الوراء على عملية برخان»، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، فرانس 24 الإنجليزية.

(28) «الفرنكوفونية: انسحاب النيجر وبوركينا فاسو ومالي، مؤشرات على "أزمة في التعددية"»، 19 مارس/آذار 2025، إذاعة فرنسا الدولية (RFI).

(29) «وزارة الدفاع الروسية: الولايات المتحدة تحاول تعزيز نفوذها في إفريقيا عبر المختبرات البيولوجية»؛ و«حملة تشويه: جهاز الأمن الفدرالي الروسي (FSB) أطلق حملة تضليل إعلامي في إفريقيا»، رومان دوبروخوتوف، خريستو غروزيف، دادا ليندبل، 8 فبراير/شباط 2024، The Insider.

(30) «بوتين يصف الماضي الاستعماري للغرب وحاضره بالمخزي»؛ وكالة تاس: «بوتين: روسيا تدعم الفلسطينيين»، 13 أغسطس/آب 2024.

(31) «الدعاية السوداء: جهاز الأمن الفدرالي الروسي يطلق حملة تضليل ونظريات مؤامرة في إفريقيا»، رومان دوبروخوتوف، خريستو غروزيف، دادا ليندبل، 8 فبراير/شباط 2024، The Insider.

(32) «رئيس بوركينا فاسو تراوري يلقي خطاباً مناهضاً للإمبريالية في قمة روسيا-إفريقيا»، 2 أغسطس/آب 2024، Orinoco Tribune.

(33) «فلاديمير بوتين: منظمات مجتمع مدني من بوركينا فاسو وساحل العاج تمنحه جائزة دولية»، 20 ديسمبر/كانون الأول 2023، Burkina 24.

(34) «بوركينا فاسو: "فعل تحرري لإفريقيا"، بحسب مؤسسه»، محمد نوح عثمان، 29 ديسمبر/كانون الأول 2023، Sputnik Africa.

(35) «آلة الدعاية: الهجوم الروسي على الإعلام في منطقة الساحل»، ليا بيروشون، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، Forbidden Stories.

ضد الاصطفافية

كما هو مذكور أعلاه، فإن وجود روسيا في أفريقيا لا علاقة له بتحرير السكان المحليين، بل يهدف اساسا إلى دعم الأنظمة الحليفة. وتسلط جرائم الحرب، والاستخراجية، وتعزيز الأنظمة الاستبدادية الضوء على الدوافع الحقيقية لعودة الكرملين إلى القارة - وهي دوافع لا تختلف كثيراً عن دوافع القوى الاستعمارية الجديدة الأخرى.

تظل العديد من الأسئلة مطروحة: هل تنجح هذه «المناهضة المزعومة للاستعمار»، المدعومة بجهود دعائية وحملات تضليل، في إقناع أي أحد؟ هل المظاهرات التي تظهر حشوداً ترفع الأعلام الروسية وأعلام فاغنر(36) مُدبَّرة أم أن هناك دعماً حقيقياً لروسيا في أفريقيا؟ هل تدرك غالبية الشعوب التأثير الذي تمارسه روسيا على حكوماتها وانتخاباتها واقتصاداتها؟ توفر البيانات السوسيولوجية العامة معلومات محدودة: تُظهر الطبعة الأخيرة من دراسة «أفروبارومتر» تباينات كبيرة من بلد إلى آخر(37). في مالي، أحد الشركاء الجدد الأساسيين لموسكو، ارتفعت النظرة الإيجابية للجمهور تجاه النفوذ الاقتصادي والسياسي لروسيا من 56% في الفترة ما بين 2019-2021 إلى 88% في الفترة ما بين 2023-2025. في الوقت نفسه، في غينيا -التي ليست غريبة عن الأنشطة التجارية لروسيا(38)-، تراجعت النظرة الإيجابية للنفوذ الروسي من ٪63 إلى ٪49 خلال السنوات المذكورة. وفي الوقت نفسه، فإن متوسط النظرة الإيجابية لروسيا في أفريقيا (36%) أقل من ذلك الخاص بالصين (٪62)، والولايات المتحدة (٪52)، والاتحاد الأوروبي (٪50)، أو الهند (39%).

> **لا تزال نتائج المعركة التي يخوضها الكرملين لكسب القلوب والعقول على أرض الواقع متباينة ومحدودة**

لا تزال نتائج المعركة التي يخوضها الكرملين لكسب القلوب والعقول على أرض الواقع متباينة، على الرغم من أنه من الواضح أن بعض المجموعات تستفيد من وجوده. وفي الوقت نفسه، يبدو أن موسكو تأخذ المنافسة بين القوى العظمى في المنطقة على محمل الجد. ويتجلى ذلك في العدد المتزايد لمؤسسات القوة الناعمة التابعة للكرملين (مثل دار روسيا(40))، وتعزيز وجودها في مجال الأمن، واستثماراتها في مشاريع البنية التحتية طويلة الأمد.

من منظور عالمي، يبدو أن استغلال الكرملين الساخر للخطاب المناهض للاستعمار-بما في ذلك جهوده المزعومة لـ«تحرير» المجتمعات الأفريقية- قد لاقى نجاحاً محدوداً ولكنه ملحوظ لدى بعض شرائح اليسار. وإلى جانب الدعاة المرتبطين بالكرملين(41)، يلقى هذا الموقف صدى لدى المعلقين المعادين للفكر النقدي والمؤثرين عبر الإنترنت، وكذلك لدى الأحزاب السياسية (مثل الحزب الشيوعي الألماني)، الذين يدينون الإمبريالية الغربية بينما يتجاهلون الطبيعة المعادية للديمقراطية والرجعية لخصومها الجيوسياسيين. وفي هذا السياق، غالبًا ما يُستشهد بأنشطة روسيا في أفريقيا كدليل يدعم هذه الآراء.

هذا المنطق ليس فقط ذو نزعة غربية المركز بشكل عميق -من منظور اصطفافي، يُنظر إلى الغرب وحده على أنه العدو القادر على ارتكاب فظائع- بل هو أيضًا خطير تمامًا. فهو يعرض للخطر النضالات التقدمية ضد الأنظمة التي تقدم نفسها على أنها خصوم للغرب، سواء في روسيا أو إيران أو فنزويلا. في غضون ذلك، وعلى الرغم من انتمائها الظاهري إلى معسكرين متعارضين، تواصل النخب المحافظة في كل من روسيا والولايات المتحدة السعي وراء مصالح مشتركة، من خلال التآمر عبر أمميتهم الفاشية(43) ومصافحة بعضهما البعض في ألاسكا(44). في النظام العالمي الحالي الذي شكله رأس المال وفرضته الدول، فإن الحركات الأممية الحقيقية والمناهضة للاستعمار، المبنية على التضامن مع شعوب المعسكرين معًا، هي وحدها التي تقدّم طريقًا قابلًا للحياة نحو تحرير الطبقة المستغلة. ■

22 أبريل 2026

«روسيا الخائنة»، شوارع باماكو بدأت تُندد بسياسة بوتين

---

(36) «في النيجر، أعلام روسية ومظاهرات مؤيدة للانقلاب بعد الإطاحة ببازوم»، مانون لابلاس، 28 يوليو/تموز 2023، جون أفريك.

(37) «التصورات الشعبية لروسيا ما زالت متأخرة عن مستوى نفوذها المتزايد في إفريقيا»، سلسلة تقارير أفروبارومیتر رقم 1139، أوبري غامبي، ألفريد تورسو، وكارولين لوغان، 27 فبراير/شباط 2026.

(38) «مجمع فريغويا للبوكسيت والألومينا»، شركة روسال (Rusal).

(39) «التصورات الشعبية لروسيا ما زالت متأخرة عن مستوى نفوذها المتزايد في إفريقيا»، أوبري غامبي، ألفريد كوادزو تورسو، وكارولين لوغان، 27 فبراير/شباط 2026، Afrobarometer.

(40) «الكرملين يفتتح "البيوت الروسية" لإبراز قوته الناعمة»، 17 ديسمبر/كانون الأول 2024، منتدى الدفاع الإفريقي.

(41) «فاغنر تدفع نقداً مقابل النفوذ الرقمي»، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، Africa Confidential، المجلد 64، العدد 23.

(42) «روسيا لا تزال تقاتل من أجل الشيوعية»، 17 Infrared، مايو/أيار 2023؛ وحساب socialista.champagne على إنستغرام (42).

(43) Doxa.team، «حلم مالوفييف اليميني المتطرف».

(44) «المصافحة الحارة بين دونالد ترامب وفلاديمير بوتين». Donald Trump وVladimir Putin.

حرب الأربعين يوماً: التنافسات الإمبريالية والكوارث الاجتماعية

لا يزال وقف إطلاق النار القائم حالياً هشّاً، ومآله غير مؤكد. ويزداد هذا الغموض مع فرض الولايات المتحدة حصاراً بحرياً على الموانئ الإيرانية. وتمثل حرب الأربعين يوماً، التي أطلقها في 28 فبراير/شباط التحالف الإسرائيلي-الأميركي، أحد أكثر الصراعات الرأسمالية حسماً في القرن الحادي والعشرين حتى الآن.

بقلم

سارة سلامي

باتت تداعيات هذه الحرب تثقل بالفعل كاهل الشعوب، ولا سيما العاملات والعمال في إيران ولبنان، وفي عموم المنطقة وخارجها. فالأمر لا يتعلق بمجرد مواجهة عسكرية إقليمية، بل بصدمة عميقة وطويلة الأمد ستستمر آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لسنوات عديدة.

ويلات الحرب

بدأت الحرب بقصف مدرسة ابتدائية في مدينة ميناب، حيث قُتل مائة وعشرون طفلاً وطفلة. كما استُهدفت مواقع عمل عديدة، من منشآت نفطية ومصافٍ ومصانع للبتروكيماويات والصلب ومحطات لتوليد الكهرباء، إلى الطرق والجسور والموانئ والمطارات والمستشفيات والمراكز العلمية والمدارس والجامعات والمعالم التاريخية والأحياء السكنية. وقد قُتل ما يقرب من ألفي مدني ومدنية، وأصيب عدة آلاف آخرين بجروح. وإلى جانب الضحايا المباشرين للقصف، أدى إغلاق العديد من مواقع الإنتاج إلى بطالة واسعة النطاق وانخفاض حاد في مداخيل ملايين الأسر العمالية.

كما وجهت هذه الحرب ضربة جديدة وقاسية للقدرة الشرائية لغالبية السكان. ورغم استمرار تزويد الأسواق بالسلع الأساسية بشكل عام، فقد شهدت الأسعار، التي كانت أصلاً لا تُطاق قبل الحرب، ارتفاعاً إضافياً كبيراً.

وأدى القطع الواسع للإنترنت الذي فرضته الجمهورية الإسلامية إلى توجيه ضربة قاسية للمنصات الرقمية والتجارة الإلكترونية والخدمات المتصلة بالشبكة، وهي قطاعات كانت توفر مصدر رزق لنحو 11 مليون شخص. ويجد قسم كبير من هؤلاء أنفسهم اليوم بلا موارد. وحتى في حال عودة الأوضاع إلى قدر من الاستقرار، قد تستغرق إعادة إعمار البلاد ما بين عشر وخمس عشرة سنة، في حين يُحتمل أن يبقى نحو مليوني شخص عاطلين عن العمل لفترة طويلة.

وعلى الصعيدين السياسي والاجتماعي، عززت الحرب الجهاز القمعي للنظام. فقد أتاح المناخ الأمني الذي أوجدته الحرب للسلطة تعليق الاحتجاجات الاجتماعية أو خنقها. كما اشتدت بصورة ملحوظة حملة القمع ضد النقابيين/ات والسجناء/ات السياسيين/ات والنشطاء/ت الاجتماعيين/ات. وأصبحت الإعدامات شبه يومية، فيما يُعتقل عشرات الأشخاص كل يوم.

ولم تؤدِّ الحرب والضربات التي استهدفت قمة هرم السلطة إلى انهيار النظام؛ بل على العكس، أتاحت له الحرب إعادة بناء قدر من التماسك الداخلي وتشديد قبضته على المجتمع أكثر من السابق.

وفي لبنان أيضاً، دمرت الغارات الإسرائيلية جنوب البلاد بالكامل، إضافة إلى جزء كبير من بيروت والبنية التحتية المدنية. وقد قُتل أكثر من 2500 شخص، وتفاقم الانهيار الاقتصادي المستمر منذ سنوات. وهناك كذلك فقد آلاف العمال والعاملات وظائفهم، فيما أدت موجات النزوح الواسعة إلى زيادة هشاشة الأوضاع المعيشية للأسر الشعبية.

أما العاملات والعمال المهاجرون الموجودون في لبنان، المحرومون من الحماية الاجتماعية، وغالباً من إمكانية التنقل أو العودة إلى بلدانهم، فقد تحملوا العبء الأكبر من آثار الحرب. وكما هو الحال في إيران،

سارة سلامي

سارة سلامي ناشطة في منظمة التضامن الاشتراكي مع العمال والعاملات في إيران SSTI. هذا النص هو مداخلة قُدِّمت خلال اجتماع عمومي نُظِّم بمدينة Rouen يوم 28 أبريل/نيسان 2026، ثم راجعته الكاتبة قبل نشره

استُخدمت الحرب في مختلف أنحاء المنطقة ذريعةً لتعزيز الرقابة الأمنية، والحد من التعبئات الاجتماعية، وإضعاف القدرات التنظيمية الجماعية لعالم الشغل بشكل إضافي.

تداعيات دولية

لكن الآثار التدميرية لهذه الحرب لا تقتصر على إيران ولبنان. فقد أدى امتداد الضربات العسكرية الإيرانية إلى بلدان جنوب الخليج إلى دفع آلاف العاملات والعمال نحو أوضاع أكثر هشاشة. وإلى جانب الضحايا الذين سقطوا تحت القصف، فقد

ترامب يُشرف على عملية «الغضب الملحمي» في مار-إيه-لاغو، بالم بيتش (فلوريدا)، 28 فبراير 2026

العديد من العاملات والعمال المهاجرين – المحرومين أصلاً من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية – وظائفهم وتُركوا لمواجهة مصيرهم وحدهم.

وعلى الصعيد العالمي، فاقمت هذه الحرب أزمة الطاقة وسرّعت وتيرة التضخم. وقد أدى إغلاق مضيق هرمز إلى شلل كبير لا يقتصر أثره على تدفقات النفط والغاز العالمية، بل يمتد أيضاً إلى تجارة المواد الغذائية والأسمدة. فحوالي ثلث التجارة العالمية للمواد الأولية المخصصة للزراعة يمر عبر مضيق هرمز. وقد حذّر برنامج الأغذية العالمي من أن استمرار هذا الوضع قد يدفع ما يصل إلى 45 مليون شخص إضافي إلى حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويقع ما يقرب من ثلثي هؤلاء في أفريقيا وآسيا، ولا سيما في البلدان الأكثر فقراً والأشد تبعية، مثل النيجر وتشاد ومالي والسودان والصومال وإثيوبيا.

وفي نيجيريا، على سبيل المثال، ارتفع سعر الوقود بأكثر من 60%، وكادت تكاليف النقل أن تتضاعف، مما أدى مباشرة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

> **الحرب الإسرائيلية على إيران تستهدف تحييد قوة إقليمية قادرة على التأثير في نظام شرق أوسطي يهيمن عليه المحور الأمريكي-الإسرائيلي**

وباكستان وسريلانكا، تعاني الشعوب بالفعل من ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية، ومن تضخم تكاليف النقل وتراجع قيمة العملات الوطنية. وباختصار، فإن تداعيات هذه الحرب تؤدي إلى إفقار الطبقة العاملة على نطاق عالمي.

إسرائيل وإيران: تنافس إقليمي

إذا أردنا فهم جذور الصراع الإسرائيلي-الإيراني، فعلينا أولاً تجنب خلط شائع. صحيح أن التدمير الواسع للبنية التحتية المدنية في إيران يذكّر بما نشهده في لبنان، وبصورة أكبر في غزة. فهناك العنف المفرط نفسه، والقصف واسع النطاق، وتدمير البنى التحتية الصناعية والطبية والطاقة واللوجستية، فضلاً عن المساكن. غير أن هذا التشابه في أشكال التدمير والمجازر التي تطال المدنيين لا يعني أن الحرب الإسرائيلية على إيران تحمل الطبيعة السياسية نفسها التي تحملها الحروب ضد جيرانها.

ويقدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الحرب وتعطل الملاحة عبر مضيق هرمز قد يدفعان أكثر من 30 مليون شخص مجدداً إلى براثن الفقر المدقع.

كما تنتقل زيادة أسعار الطاقة مباشرة إلى مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي. ففي بلدان مثل الهند وتركيا ومصر

خصوصية الحالة الإيرانية

ولا يكمن الفرق فقط في دور الولايات المتحدة. ففي لبنان وفلسطين لا تتدخل الولايات المتحدة مباشرة على الصعيد العسكري؛ فهي تسلّح إسرائيل وتمولها وتحميها، وتترك لها هامش التحرك وفق أهدافها الخاصة. أما في الحالة الإيرانية، فإن الانخراط الأميركي مباشر. فالولايات المتحدة هي التي تحدد الإطار العام للصراع وأولوياته وحدوده وجدوله الزمني، بينما تعمل إسرائيل إلى حد بعيد كشريك وذراع استراتيجية.

لكن الاختلاف الجوهري هو بالأساس سياسي وتاريخي. فالحروب التي تشنها إسرائيل في فلسطين – وخاصة في غزة – تندرج ضمن منطق استعماري-ترابي طويل الأمد. يتعلق الأمر باستعمار استيطاني يقوم على الاستيلاء على الأرض واحتلالها وتوسيع الحدود وإعادة تشكيل التركيبة السكانية والتطهير العرقي، وصولاً إلى الإبادة الجماعية. أما في لبنان، فتسود بالأساس مقاربة أمنية-ترابية، خصوصاً في المناطق الحدودية.

صراع من أجل الهيمنة الإقليمية

في حالة إيران، لا يتعلق الأمر بحرب استعمارية ولا بمشروع احتلال للأراضي. فإيران وإسرائيل لا تتقاسمان حدوداً مشتركة ولا تتنازعان على إقليم معين. إننا أمام تنافس بين قوتين إقليميتين متنافستين.

يسعى كل طرف إلى منع الآخر من فرض هيمنته على الشرق الأوسط. فتعزيز نفوذ أحدهما يتم بالضرورة على حساب الآخر. ولذلك يدور جوهر الصراع حول مكانة كل منهما في النظام الإقليمي، وحول القدرة على تحديد قواعد اللعبة السياسية والأمنية والاستراتيجية في المنطقة.

ومن هذا المنطلق، يتمثل الهدف الأساسي لإسرائيل تجاه إيران في إضعاف القدرات الاستراتيجية لمنافسها على المدى الطويل، بل وربما تدميره. ويشمل ذلك التدمير الواسع للبنية التحتية الإيرانية، ليس فقط العسكرية، بل أيضاً الصناعية والتكنولوجية والعلمية واللوجستية، وحتى الطبية والتعليمية والسكنية. فالغاية هي تقليص القوة البنيوية للخصم.

> **القدرة النووية تغدو وسيلةً لفرض مكانة إيران في محيط دولي يرفض منحها إياها**

ومن جهتها، تستخدم إيران أيضاً، في حدود قدراتها العسكرية، استراتيجية تستهدف البنى التحتية، ليس العسكرية فقط بل المدنية أيضاً. وهنا كذلك يتمثل الهدف في استنزاف قدرات الطرف المقابل.

وبعبارة أخرى، تستهدف الحرب الإسرائيلية ضد إيران تحييد قوة إقليمية قادرة على التأثير في نظام شرق أوسطي يهيمن عليه المحور الأميركي-الإسرائيلي. وهذه المكانة التي تطالب بها إيران داخل النظام الإقليمي هي الخلفية الحقيقية للمواجهة.

ولا يمكن اختزال التنافس بين إيران وإسرائيل في سلسلة من الأزمات العسكرية الظرفية. بل ينبغي فهمه بوصفه تنافساً بنيوياً متعدد الأبعاد، متجذراً في التحولات الجيوسياسية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وفي انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية وإعادة التشكل التي عرفها الشرق الأوسط بعد ذلك. ففي ثمانينيات القرن الماضي، خلال الحرب الإيرانية-العراقية، تعاونت إيران وإسرائيل، إذ كانت إسرائيل تبيع أسلحة للجمهورية الإسلامية. كما يُعتقد أن تدمير مفاعل أوزيراك النووي العراقي كان ثمرة تعاون بين أجهزتهما الاستخباراتية العسكرية.

ومنذ تأسيسها، بنت إسرائيل أمنها على ركيزتين أساسيتين: التفوق العسكري الدائم، والتحالف الاستراتيجي مع القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة. فـ«مبرر وجودها» مرتبط بوجود بيئة إقليمية لا يستطيع فيها أي منافس بلوغ مستوى قوة مماثل.

في المقابل، عملت الجمهورية الإسلامية الإيرانية تدريجياً على تطوير سياسة تهدف إلى بناء عمق استراتيجي في محيطها الإقليمي. ويتم ذلك عبر شبكة من التحالفات والنفوذ والامتدادات السياسية في عدد من بلدان المنطقة، فيما تسميه «محور المقاومة». وحتى في غياب مواجهة مباشرة ودائمة، فإننا نكون أمام تنافس طويل الأمد ومستدام.

البنية التحتية والطاقة والقوة

غير أن هذا التنافس لا يقتصر على البعد العسكري أو الأمني، بل يمتلك أيضاً بُعداً اقتصادياً وجيوسياسياً عميقاً، غالباً ما يكون أقل ظهوراً لكنه لا يقل أهمية.

ويُعدّ التحكم في طرق الطاقة والتجارة أحد أهم مجالات هذا التنافس. فبفضل موقعها في مضيق هرمز، تحتل إيران موقعاً محورياً في منظومة الأمن الطاقي العالمية. إذ يمر عبر هذا الممر جزء حاسم من تجارة النفط والغاز العالمية، ما يمنح إيران ورقة ضغط جيوسياسية كبيرة، كما أظهر إغلاق المضيق منذ اندلاع الحرب.

أما إسرائيل، فقد عززت موقعها بفضل تطوير حقول الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط. وهي تسعى إلى التحول إلى فاعل إقليمي رئيسي في مجال الطاقة من خلال شبكات جديدة لنقل الطاقة تربط البحر المتوسط بأوروبا والبلدان العربية.

وهكذا يتشكل فضاءان جيوسياسيان متميزان ومترابطان في الوقت نفسه: فمن جهة هناك الخليج العربي-الإيراني ومسارات النفط المرتبطة بالنفوذ الإيراني، ومن جهة أخرى شرق البحر المتوسط والمحاور الطاقية الجديدة المرتبطة بإسرائيل. وتتحول الطاقة هنا إلى أداة بنيوية من أدوات القوة والنفوذ.

الممرات التجارية والتنافس الجيوسياسي

وينطبق المنطق نفسه على الممرات التجارية. ففي السنوات الأخيرة، اكتسبت مشاريع الربط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا أهمية جيوسياسية متزايدة. فهذه المسارات ليست مجرد مشاريع اقتصادية، بل

صورة FIRMS التابعة لـ NASA بتاريخ 19 يونيو 2025 تُظهر منشأة تخصيب اليورانيوم في فوردو. أما صورة الموقع فهي أقدم وغير مؤرخة

شراكة من أجل البنية التحتية والاستثمارات العالمية وممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا الاقتصادي، خلال قمة مجموعة العشرين في نيودلهي، 9 سبتمبر 2023

تشكل جزءاً من التنافس على احتلال موقع القطب الرئيسي في التجارة العالمية.

وتسعى إيران إلى الحفاظ على دورها كجسر استراتيجي بين آسيا الوسطى والخليج العربي والقوقاز وغرب آسيا. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الممر الدولي للنقل بين الشمال والجنوب (INSTC)، الذي يربط الهند وإيران وروسيا، وبصورة أوسع شمال أوروبا. وفي هذا المشروع تؤدي إيران دور جسر بري حقيقي يربط المحيط الهندي ببحر قزوين، ومنه إلى روسيا وأوروبا.

في المقابل، تسعى إسرائيل إلى الاندماج في شبكات عبور جديدة من خلال تعاونها مع عدد من البلدان العربية والغربية، عبر سلاسل لوجستية إقليمية تربط شرق المتوسط بالخليج، مع مشاريع للتعاون في الموانئ والنقل البحري والربط الرقمي (وذلك في إطار اتفاقيات أبراهام). كما يندرج ضمن هذا التوجه الممر الاقتصادي الهند-الشرق الأوسط-أوروبا (IMEC)، الذي يُفترض أن يربط الهند بموانئ الخليج، ثم يعبر السعودية والأردن وصولاً إلى الموانئ الإسرائيلية مثل حيفا، قبل أن يمتد نحو أوروبا عبر البحر المتوسط.

وبذلك تصبح المنافسة على رسم خريطة التجارة العالمية منافسةً على النفوذ للقوة الإقليمية.

نمطان مختلفان للاندماج في الاقتصاد العالمي

يضاف إلى ذلك اختلاف جوهري في نمط اندماج كل من البلدين في الاقتصاد العالمي. فإسرائيل مندمجة بعمق في الاقتصاد الغربي وفي النظام المالي الدولي، وتستفيد بالكامل من تدفقات رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا والابتكار والتجارة العالمية.

أما إيران، فتعمل في المقابل في ظل نظام واسع من العقوبات الاقتصادية. ولذلك تتجه بصورة أكبر نحو اقتصادات غير غربية، وإلى بلدان الجنوب العالمي، وإلى شبكات تجارية موازية ومسالك بديلة للالتفاف على العقوبات. وقد أصبح هذا الالتفاف على العقوبات بحد ذاته نشاطاً اقتصادياً قائماً.

ومن ثمّ، فإن الصراع لا يدور فقط حول الصواريخ أو الأمن أو النفوذ العسكري، بل يتعلق أيضاً بالمكانة التي يسعى كل طرف إلى احتلالها داخل النظام الاقتصادي العالمي.

الولايات المتحدة في مواجهة إيران

السعي الإيراني إلى القوة الإقليمية

عند الحديث عن الصراع الأميركي-الإيراني، ينبغي أولاً التذكير بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قوة إقليمية قادرة على ممارسة نفوذ يتجاوز بكثير محيطها المباشر. غير أن هدفها الرئيسي لا يقتصر على الوجود كقوة مستقلة، بل يتمثل في الحصول على موقع مهيمن ومعترف به ومستقر داخل البنية الإقليمية للسلطة، وفق شروطها الخاصة.

وبعبارة أخرى، فإن الدولة الإيرانية – بوصفها ممثلة للرأسمالية الإيرانية – لا تنظر إلى نفسها كقوة طرفية. فالبورجوازية الإيرانية تعتبر أن مساحة البلاد وعدد سكانها وموقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية وقدراتها الصناعية وتقاليدها الدولتية العريقة، كلها عوامل تؤهلها طبيعياً لاحتلال موقع مركزي في النظام الإقليمي.

ولا يعود هذا التصور إلى عهد الجمهورية الإسلامية فقط، بل كان قائماً أيضاً في زمن الشاه، حين كانت إيران تحمل اللقب الفخري بكونها «دركي المنطقة». فالجمهورية الإسلامية لم تبتدع هذا الطموح، وإنما أعادت صياغته في سياق دولي جديد.

ومن ثم فإننا أمام منطق يسعى إلى الاندماج في النظام الإقليمي من موقع هيمني. فالجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تهدف بالضرورة إلى إسقاط النظام القائم، بل إلى أن يُعترف بها كقوة مؤثرة ومحدِّدة لتوازناته، من دون خضوع أو تبعية، وأن تنال الحصة الأكبر من النفوذ.

ترى البرجوازية الإيرانية أن حجم أراضيها وكثافتها السكانية وموقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية وقدراتها الصناعية وتقاليدها الراسخة في بناء الدولة تُخوّل البلاد احتلال مكانة محورية في النظام الإقليمي

غير أن الوصول الطبيعي إلى هذه المكانة لا يزال مغلقاً إلى حد كبير أمامها، لأن صعودها يمس مباشرة عدداً من ركائز النظام الإقليمي القائم: البنية الأمنية الأميركية في الشرق الأوسط، والأنظمة الملكية الحليفة للولايات المتحدة، والأهم من ذلك المكانة المركزية لإسرائيل.

فإسرائيل تتمتع بالفعل بوضع استثنائي بنيوي يتمثل في ضمان تفوقها العسكري، وتمتعها بحماية أميركية وأوروبية دائمة، واندماجها المميز في المنظومة الغربية، فضلاً عن قدر كبير من التسامح الدولي تجاه سياساتها للسيطرة الاستعمارية والجرائم التي ترتكبها بحق شعوب المنطقة.

وأمام هذا الانسداد، تسعى إيران إلى إيجاد وسائل أخرى لانتزاع هذا الاعتراف الاستراتيجي.

البرنامج النووي والعقوبات وموازين القوة

في حين كان نظام الشاه يسعى إلى تعزيز مكانة إيران من خلال الاندماج التقليدي في المعسكر الغربي – وفق نموذج يشبه إلى حد ما تجربة كوريا الجنوبية – اتجهت الجمهورية الإسلامية نحو منطق أقرب إلى تجارب مثل الهند أو جنوب أفريقيا في عهد الفصل العنصري، حيث يُنظر إلى امتلاك القدرات النووية باعتباره أداة للحصول على الاعتراف الاستراتيجي. وبمعنى آخر، تصبح القدرة النووية وسيلة لفرض مكانة معينة في نظام دولي يرفض منحها طوعاً.

ويُضاف إلى ذلك بناء عمق استراتيجي إقليمي عبر شبكة من التحالفات، التي تُعرف غالباً باسم «محور المقاومة»، إلى جانب تطوير برنامج صاروخي يهدف إلى التأمين العسكري لهذا الطموح لقوة ذات نفوذ.

ولذلك لا يتعلق الأمر بمجرد استراتيجية دفاعية، بل بمشروع شامل لتأكيد القوة والنفوذ.

وفي الوقت نفسه، أدت أزمة الهيمنة الأميركية إلى بروز ظاهرة أخرى مهمة تمثلت في صعود قوى إقليمية جديدة. ففي الشرق الأوسط، أدى تعاظم دور تركيا والسعودية إلى تعدد مراكز التنافس، وجعل الصراع على الهيمنة الإقليمية أكثر تعقيداً. ومن ثم، لا تواجه إيران خصماً واحداً فقط، بل تتحرك داخل نظام إقليمي تسعى فيه عدة قوى في الوقت نفسه إلى فرض مركزيتها ونفوذها.

وفي هذا السياق، تصبح المواجهة مع الولايات المتحدة – بوصفها الضامن الرئيسي لهذا النظام الذي يرفض منح الجمهورية الإسلامية المكانة التي تطالب بها – مواجهة طويلة الأمد وشبه حتمية.

صراع ذو أبعاد عالمية

نحن هنا أمام مواجهة غير متكافئة بين قوة عالمية وقوة إقليمية. لكن آثارها تتجاوز بكثير حدود الشرق الأوسط. فالقضية الإيرانية تمس مباشرة مصداقية التحالفات الأميركية، كما تؤثر في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وروسيا. ولذلك فإن الحرب الأميركية ضد إيران لا يمكن اعتبارها مجرد نزاع إقليمي، بل هي عامل يؤثر في التوازنات العالمية للقوى. وهذا البعد العالمي أقل وضوحاً في الصراع الإسرائيلي-الإيراني، حيث تواجه إسرائيل أساساً منافساً استراتيجياً مباشراً على المستوى الإقليمي.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن إيران تمثل شيئاً مختلفاً: إنها احتمال أن تتمكن دولة إقليمية من الاندماج في النظام العالمي وفق شروطها الخاصة، وبالاعتماد على قوتها الذاتية. وهذا تحديداً ما تعتبره واشنطن أمراً غير مقبول.

فإذا كان الهدف الإسرائيلي يتمثل أساساً في إضعاف القوة الإيرانية –أو حتى تدميرها– فإن الهدف الأميركي مختلف نسبياً. فالولايات المتحدة لا تسعى بالضرورة إلى القضاء الكامل على قوة إيران، بل إلى احتوائها: أي السماح لها بأن تكون مؤثرة، لكن من دون أن تصبح قوة مهيكلة قادرة على إعادة صياغة التوازنات الإقليمية وفق رؤيتها الخاصة.

> **بالنسبة للولايات المتحدة، فإن الأمر لا يتعلق بتدمير القوة الإيرانية بشكل كامل، بل باحتوائها**

ومع ذلك، ففي الحالتين – الأميركية والإسرائيلية – يبقى الهدف واحداً: تحييد قدرة إيران على التحول إلى قوة مستقلة ومؤثرة. ولا تقتصر الوسائل المستخدمة، سواء من قبل الولايات المتحدة أو من دولة إسرائيل، على الضغط العسكري المباشر، بل تشمل أيضاً تدمير أو إضعاف مختلف مقومات القوة الإيرانية، فضلاً عن الحرب الاقتصادية الدائمة عبر العقوبات البنيوية.

فالعقوبات هنا ليست مجرد أداة عقابية، بل وسيلة لمنع دولة ما من تحويل إمكاناتها الكامنة إلى قوة فعلية.

ولهذا السبب، لا يمكن فهم الصراع بين الولايات المتحدة وإيران من خلال اختزاله في ملف البرنامج النووي. إنه صراع أعمق بكثير يتعلق بالتراتبية الإقليمية، وبالبروز كقوة، وبإمكانية وصول قوة إقليمية مثل إيران إلى موقع فاعل ومؤثر في النظام الدولي من دون المرور عبر البوابة الأميركية أو الحصول على موافقتها.

الصين والقضية الإيرانية

عند تناول الدور الصيني في الصراع المحيط بإيران، ينبغي الانطلاق من ملاحظة أساسية: فمع صعود الصين واحتمال عودة روسيا إلى موقع أكثر تأثيراً، لم تعد إيران مجرد قضية إقليمية، بل أصبحت تدريجياً طرفاً محتملاً في عملية أوسع لإعادة التوازن داخل النظام الدولي.

الرهان الطاقي

من وجهة نظر الصين، تُعد إيران شريكاً جيو-اقتصادياً مهماً، ولا سيما في مجال الطاقة. فالصين تعتمد بشكل كبير على واردات النفط والغاز القادمة من منطقة الخليج. ورغم أن صادرات النفط الإيرانية إلى الصين تبقى أقل بكثير من صادرات السعودية أو الإمارات العربية المتحدة، فإن إيران تظل فاعلاً أساسياً في الأمن الطاقي الصيني، بحكم موقعها الاستراتيجي في الخليج ومضيق هرمز، الذي يمثل ممراً حيوياً لإمدادات الطاقة الصينية.

صحيح أن النفط الإيراني لا يشكل سوى نحو 12 إلى 13% من واردات الصين النفطية المنقولة بحراً، رغم أن الصين تستوعب ما بين 80 و90% من الصادرات النفطية الإيرانية التي تُباع بأسعار مخفضة بسبب العقوبات. غير أن الأهمية الاستراتيجية لإيران بالنسبة لبكين ترتبط أساساً بدورها المحوري في تأمين طرق الطاقة في الخليج.

ولذلك تتجلى مصلحة الصين المباشرة في تجنب انهيار الدولة الإيرانية – أياً كان شكل النظام القائم فيها، ما دام يحتفظ بعلاقة شراكة معها – كما في الحيلولة دون فرض هيمنة أميركية كاملة على هذه المنطقة.

المسارات الأوراسية

إلى جانب ذلك، هناك البعد الأوراسي. فإيران تحتل موقعاً جغرافياً محورياً عند تقاطع عدة فضاءات استراتيجية كبرى: الخليج العربي-الإيراني، وآسيا الوسطى، والقوقاز، والمحيط الهندي، والممرات البرية الأوراسية الكبرى. وضمن منطق «طرق الحرير الجديدة»، تكتسي هذه المكانة أهمية بالغة. فبدون الاستقرار في إيران تصبح أجزاء مهمة من هذه الروابط والممرات عرضة للهشاشة أو عدم اليقين.

رفض النزعة التدخلية الأميركية

وأخيراً، هناك بُعد سياسي واستراتيجي أوسع. فالصين لا تسعى بالضرورة إلى «الدفاع» عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية في حد ذاتها، لكنها ترفض أن يصبح تغيير الأنظمة من الخارج، وخاصة من قبل الولايات المتحدة، قاعدة أو معياراً في العلاقات الدولية. فمن وجهة نظرها، من شأن ذلك أن يعزز شرعية النزعة التدخلية الأميركية على الصعيد العالمي.

الصين والولايات المتحدة والتوازن العالمي

وهناك أيضاً مفارقة مهمة. فالحرب الطويلة ضد إيران قد تؤدي، في بعض الحالات، إلى إضعاف الموقع الأميركي في مواجهة الصين بصورة غير مباشرة. ذلك أن مثل هذا النزاع يستهلك موارد عسكرية كبيرة، ويستنزف المخزونات الاستراتيجية، ويحوّل اهتمام الولايات المتحدة نحو الشرق الأوسط، ويحدّ من قدرتها على تركيز جهودها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ولا سيما فيما يتعلق بقضية تايوان.

ومن هذا المنظور، فإن ضرب إيران أو احتواءها قد يفضي إلى نتائج متناقضة: فمن جهة يمكن أن يضعف منافساً إقليمياً، لكنه قد يعزز بصورة غير مباشرة الموقع الاستراتيجي للصين.

في نهاية المطاف، فإن إدارة الملف الإيراني تتجاوز بكثير حدود الشرق الأوسط، إذ تؤثر مباشرة في التوازن القائم بين الولايات المتحدة والصين.

خاتمة

في المحصلة، لا يمكن فهم الحرب ضد إيران باعتبارها مجرد مواجهة عسكرية عابرة، ولا حتى كأزمة إقليمية محضة. فهي تندرج ضمن منظومة أوسع بكثير من التنافسات البنيوية المرتبطة، في آن واحد، بتحديد ليس فقط معالم «النظام الإقليمي» في الشرق الأوسط، بل معالم التطورات التي يعرفها «النظام العالمي» المعاصر.

يعبّر الصراع الإسرائيلي-الإيراني أولاً عن صراع من أجل الهيمنة الإقليمية. فهو مواجهة بين قوتين تسعى كل منهما إلى منع الأخرى من التحول إلى المركز المنظم للشرق الأوسط. وفي هذا السياق، لا يهدف تدمير البنى التحتية المدنية أو الصناعية أو العلمية إلى تحقيق غايات عسكرية فورية فحسب، بل يندرج ضمن استراتيجية أشمل ترمي إلى تحييد قدرات الخصم على ممارسة القوة بصورة دائمة.

وفي الوقت نفسه، يتجاوز الصراع بين الولايات المتحدة وإيران هذا البعد الإقليمي إلى مدى أبعد. فهو يضع قوة عالمية تسعى إلى الحفاظ على «نظام دولي» هرمي في مواجهة قوة إقليمية تحاول الارتقاء داخله وفق شروطها الخاصة. وهكذا تتحول القضية الإيرانية إلى نقطة تلتقي عندها عدة ديناميات: أزمة الهيمنة الأميركية، وصعود قوى إقليمية جديدة مثل تركيا والسعودية، والتشكل التدريجي لعالم متعدد الأقطاب يتزايد فيه دور الصين مع احتمال عودة روسيا إلى موقع أكثر تأثيراً.

وفي هذا الإطار، لا يشكل الاقتصاد مجالاً منفصلاً عن الحرب، بل على العكس من ذلك، تصبح طرق الطاقة والممرات التجارية والعقوبات وإمكانية الوصول إلى رؤوس الأموال الدولية والتكنولوجيا أدوات مباشرة من أدوات القوة. ولذلك فإن الصراع حول مكانة إيران في النظام الإقليمي هو أيضاً صراع حول موقعها في الاقتصاد العالمي.

غير أن الأهم من كل ذلك هو أن الطبقة العاملة والفئات الكادحة هي التي تتحمل الكلفة الرئيسية لهذه الصراعات. ففي إيران ولبنان وبلدان الخليج، وكذلك في أفريقيا وآسيا وخارجها، تعني الحرب الدمار والبطالة والتضخم والندرة وتفاقم القمع والهشاشة الاجتماعية. والعاملات والعمال هم الضحايا الأوائل، إذ يفقدون وظائفهم، ويتحملون ارتفاع الأسعار، ويتعرضون مباشرة لعنف الحروب، بينما تتراجع قدرتهم على التنظيم الجماعي أكثر فأكثر في سياق يتسم بالعسكرة وتشديد الرقابة السياسية وتصاعد القمع.

> **الصراع الإسرائيلي-الإيراني يُعبّر أولاً وقبل كل شيء عن صراع على الهيمنة الإقليمية. إنه مواجهة بين قوتين تسعى كل منهما إلى منع الأخرى من أن تصبح المحور المنظّم للشرق الأوسط**

تسلط هذه الحرب الضوء على حقيقة ثابتة في الرأسمالية المعاصرة: فالصراعات بين القوى ليست أبداً مجرد ألعاب جيوسياسية مجردة، بل تترجم دائماً إلى تكثيف للاستغلال الاجتماعي وتفاقم البؤس بالنسبة إلى الجماهير الكادحة. فخلف الخطابات حول الأمن والسيادة والاستقرار، نجد في الواقع علاقات قوة إمبريالية تعيد رسم معالم المنطقة بثمن باهظ من الدمار المستدام والواسع النطاق.

ومن ثم فإن فهم هذه الحرب يقتضي إدراجها ضمن المنطق العميق للتنافس على القوة والهيمنة والسيطرة على الموارد، مع إبقاء حقيقة أساسية في صلب التحليل: وهي أن الشعوب، وفي مقدمتها العاملات والعمال، هي التي تدفع الثمن.

وأخيراً، ينبغي التذكير بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية - وبصورة أوسع الرأسمالية الإيرانية التي تديرها - ليست ضحية سلبية لهذه البنية الحربية. فهي طرف فاعل فيها بالكامل، منخرط في منطق خاص به يقوم على تعزيز القوة وترسيخ السيطرة الداخلية وتوسيع النفوذ الإقليمي.

لذلك لا يمكن اختزال مواجهتها مع إسرائيل والولايات المتحدة في مجرد «مقاومة» بالمعنى الأخلاقي أو السياسي للكلمة. فالأمر لا يتعلق فقط برد فعل على ظلم خارجي أو على حرب مفروضة، بل هو أيضاً سياسة دولة تنتهجها طبقة حاكمة تقمع سكانها، وتستثمر الصراعات الخارجية لتعزيز موقعها الخارجي وإحكام سيطرتها الداخلية، وتسعى بدورها إلى فرض مكانتها في التراتبية الإقليمية والعالمية. ■

يوم 28 أبريل/نيسان 2026

وزيرا خارجية الصين وإيران وانغ يي وجواد ظريف عقب توقيع اتفاقية التعاون الصينية-الإيرانية، مارس 2021

التمرد البوليفي قد يفتح الطريق

وصلت حكومة رودريغو باز إلى السلطة بفضل أصوات الشعب، لكنها خانتها على الفور. أدى التقويم الهيكلي، والاصطفاف مع ترامب، وتفكيك الدولة المتعددة القوميات إلى اندلاع إضراب سياسي جماهيري أدى إلى إحباط قدرتها على الحكم.

بقلم

فلاديمير ميندوزا مانخون

تولى رودريغو باز مقاليد السلطة التنفيذية في أواخر عام 2025، بعد فوزه في الجولة الثانية بنسبة 54٪ من الأصوات في مواجهة توتو كويروغا، مرشح الطبقات السائدة ووسائل الإعلام الكبرى. أصبح هذا الانتصار ممكناً لأن باز ومرشحه لمنصب نائب الرئيس حصلا على دعم القطاعات الشعبية التي كانت سابقا تصوّت «بشكل جماعي» على الحركة نحو الاشتراكية (MAS). ينتمي باز إلى تيار مهووس بالسعي وراء السلطة، مما دفعه إلى اتخاذ مواقف وسطية. لقد وزن كل صيغة من صيغ الحملة الانتخابية ليتميز عن مواقف اليمين المتطرف، وقدم خطاباً مرتبطاً بانشغالات الطبقات الشعبية. لقد راوغ لاغتنام هذه الفرصة الاستثنائية للوصول إلى القصر الرئاسي، Palacio quemado، في حين استخدمته الجماهير العمالية والريفية لقطع الطريق على اليمين المتطرف.

رودريغو باز وأجندة ترامب

التدخل العسكري واختطاف رئيس فنزويلا، والعدوان المستمر على كوبا، والتدخلات التي بالكاد تخفى في العملية الانتخابية لهندوراس، وخطط الإنقاذ المالي الممنوحة لوكيلها، الحكومة الأرجنتينية، كل هذا يضع الحكومة الأمريكية في موقع حاسم في الظرفية الحالية لأمريكا اللاتينية.

إن تدخل البيت الأبيض في السياسة البوليفية معروف للجميع منذ منتصف عام 2025، عندما نُظمت اجتماعات بين مؤسسات مالية دولية وممثلين عن القطاع الخاص وعناصر من اليمين المتطرف وجميع المرشحين من الوسط إلى اليمين، خصوصا رودريغو باز، من أجل تحديد البرنامج الحكومي الجديد.

بمجرد تنصيبه، شكل باز حكومة مكونة من كوادر نيوليبرالية من الأحزاب التقليدية، وأقال نائبه بطريقة غير دستورية (للاشتباه في أنه متجاوب مع انشغالات القطاعات الشعبية)، ونأى بنفسه عن الرؤساء التقدميين في المنطقة، وانضم، إلى جانب ميلي وبوكيلي، إلى نادي الحكومات المستعدة لدفع استراتيجية الأمن القومي لدونالد ترامب في القارة.

في ديسمبر، افتتحت الحكومة ولايتها بمرسوم سام(1) الذي، بالإضافة إلى إطلاق gasolinazo -أي زيادة بنسبة 100٪ في أسعار الوقود- أقر إصلاحات ضريبية تراجعية وعمليات «سريعة» لتفويت الموارد الطبيعية للشركات المتعددة الجنسية. كان ذلك تحولاً حقيقياً في السياسة الاقتصادية أدى، في الواقع، إلى تعديل أحكام دستورية.

ردت المركزية العمالية البوليفية (COB) على الفور ونظمت تعبئة استمرت حتى منتصف يناير 2026، ونجحت في كشف المحتوى المعادي للمصالح الوطنية في ذلك المرسوم المشؤوم. أدى انخراط المجتمعات الفلاحية في النضال -بأسلوبها في قطع الطرق- في النهاية إلى ترجيح ميزان القوى لصالح الحركة الشعبية، مما أجبر رودريغو باز على إلغاء مرسومه، باستثناء زيادة أسعار الوقود.

بعد هذه الهزيمة السياسية، لم تتغير تكتيكات باز قيد أنملة. بل ضاعف جهوده لحشد القوى المتاحة لتعزيز سلطته. وعمّق خضوعه لترامب بتوقيعه على مذكرة لتسليم الليثيوم والأتربة النادرة، وفتح الأبواب لعمليات وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية، والانخراط في عملية مديونية جامحة لضمان خضوع الدولة للسياسة الاقتصادية التي تفرضها المؤسسات الدولية التابعة للإمبريالية. وهكذا، وخلال ستة أشهر من ولايته، رفعت الحكومة المديونية من 6 إلى 14 مليار دولار.

إن باز وكل اليمين البوليفي يثقون ثقة عمياء في أن الاصطفاف المطلق بجانب الولايات المتحدة سيسمح لهم باستعادة الاستقرار الحكومي النسبي الذي ساد في الثمانينيات والتسعينيات. وتسعى الحكومة، في الوقت نفسه، للحصول على أغلبية برلمانية من خلال تشكيل ائتلاف مع الأحزاب اليمينية الأخرى. ورغم أنه لم ينجح بعد في تمرير أي إصلاح ذي أهمية، إلا أنه نجح مع ذلك في إرسال إشارة بالولاء إلى مجموعات أرباب العمل من خلال تمرير القانون رقم 1720. ويهدف هذا الإجراء إلى تجريد الأسر الفلاحية من ملكية الأراضي الصغيرة لصالح زيادة تراكم الثروة لدى كبار ملاك الأراضي.

كل هذا يفسر إلى حد كبير التمرد الشعبي الذي يهز البلاد حالياً. إن الدولة المتعددة القوميات في بوليفيا، التي جرى إرسائها في عام 2009، هي قبل كل شيء دولة تلتقط عائدات الغاز وتعيد توزيعها، ويشارك فيها السكان الأصليون من خلال تمثيل خاص

(1) هو مرسوم يوقعه الرئيس ومجلس الوزراء بأكمله.

فلاديمير ميندوزا مانخون

فلاديمير مندوزا مانخون أخصائي في علم النفس وأستاذ في Universidad Mayor de San Simón، وهو قيادي سابق في اتحاد عمال/ات التدريس في كوتشابامبا. نُشر هذا المقال في مجلة Jacobin.

بهم في المؤسسات. إن هذان المكسبان، اللذان تحققا بعد نضالات كبيرة شكلت نقاط تحول في تاريخ البلاد، هما ما تسعى حكومة باز إلى محوهما بجرة قلم.

أزمة الدولة

لطالما عُرفت بوليفيا بعدم استقرارها السياسي المزمن. وكان جهاز الدولة فيها، بدل أن يلعب دور اجتماعي موحد، يُستخدم كأداة لأحد المعسكرين المتعارضين باستمرار. وفي تاريخها المليء بالانتفاضات الشعبية والانقلابات العسكرية، لا يمكن اعتبار سوى الفترة 2005-2019 استثناءً نسبياً. لم تكن الصراعات آنذاك من صنع الحركات الجماهيرية، بل من صنع الطبقات التي تمتلك القوة الاقتصادية والإعلامية، أي الأقليات المالكة. وقد ظهر الاستقرار السياسي مع إقامة نظام جديد، هو الدولة المتعددة القوميات، التي تستند إلى ركيزتين أساسيتين: المشاركة المباشرة لحركة السكان الأصليين والفلاحين في السلطة السياسية، وتوسيع نطاق الحقوق الاجتماعية بفضل الإيرادات المستمدة من عائدات الغاز.

حملت انتخابات عام 2025 إلى السلطة حكومة ذات برنامج يسعى لتدمير هذين الركنين. جرى مراجعة تدريجية لمشاركة السكان الأصليين وانتهكت بطرق مختلفة، بما في ذلك خلال الانتخابات المحلية الأخيرة. خلال هذه الانتخابات، أُعلن فوز مرشح السلطة في محافظة لاباز دون جولة ثانية. في الوقت نفسه، يمس برنامج رودريغو باز الحكومي بجوانب حاسمة من شرعية الدولة: فهو يقلص مشاريع التنمية الريفية ويؤدي إلى تدهور سريع في ظروف معيشة الأغلبية. بشكل عام، تشكل السياسة الحكومة إصلاحاً مضاداً للدولة أوليغارشياً ومعادياً للشعب.

من جانبها، تسعى الانتفاضة الشعبية الجارية إلى وضع حد لأجندة النيوليبرالية التي يتبناها «ترامب البوليفي» - ومن هنا يأتي شكلها، أي الإضراب السياسي الجماهيري. هكذا كانت روزا لوكسمبورغ تصف الانفجارات الاجتماعية التي تجمع بين المطالب الاقتصادية والسياسية. إن شعار «ارحل يا رودريغو باز» الذي يرفعه المزارعون عند حواجزهم وفي المظاهرات العمالية يطالب بمخرج سياسي للأزمة من خلال الدعوة إلى انتخابات وطنية جديدة. كما أنه يظهر الرفض التام لبرنامج التقشف للميزانية والخصخصة الذي تنتهجه الحكومة.

إن المطالبة باستقالة الرئيس ورفض البرنامج الاقتصادي لليمين هما الركيزتان اللتان تقوم عليهما التعبئة الشعبية. لكنهما لا يقعان على نفس المستوى. فرفض الأجندة النيوليبرالية، في الواقع، لا يعني بعد وجود برنامج بديل راسخ في المنظمات الجماهيرية. وحده الجمع بين تمثيل سياسي نابع من الجماهير وأجندة اقتصادية لإصلاحات تقدمية يمكن أن يجعل بديلاً سياسياً قابلاً للتطبيق قادراً على الحكم، إذا ما جاء خلفا لليمين الحاكم.

أفاق التمرد الشعبي

ظهرت التعبئات الشعبية في أواخر أبريل، حتى الآن (الأسبوع الأخير من مايو) ما تزال قوية. وتتمثل طليعتها المتقدمة في حواجز الطرق، مقترنةً بسيل من المتظاهرين والمتظاهرات الذي يغمر مدينة لاباز ويُفشل أي محاولة للقمع البوليسي والعسكري.

في الأيام الأخيرة، امتدت النضالات إلى ما وراء لاباز لتصل إلى المناطق الريفية لمقاطعات أخرى مثل بوتوسي وكوتشابامبا وتشوكيساكا وسانتا كروز. في الوقت الحالي، تم إحصاء 60 نقطة إغلاق، تقع معظمها في غرب جبال الأنديز.

على الرغم من كل ذلك، فإن النضال لا يزال غير قوي بما يكفي لإسقاط حكومة باز وإجبارها على الاستقالة. تكمن نقطة ضعفه الأساسية في المدن. لم توفر سوى إل ألتو، عاصمة الأيمارا(2)، أعداداً كبيرة من الأحياء العمالية والشعبية لزيادة الضغط؛ فلم تنضم بعد إلى الحركة النقابات العمالية ومنظمات الأحياء في مدن مهمة أخرى، مثل كوتشابامبا وسانتا كروز. ويستغل اليمين الرجعي هذه الضعف لتنظيم تجمعات متواضعة ضد الحواجز، مطالبا الحكومة بقمع دموي للمتظاهرين-ات، ويتم تضخيم صوته من خلال وسائله الإعلامية. وبين مطرقة ضغط اليمين المتطرف وسندان النضال الشعبي، اختارت حكومة رودريغو باز بوضوح انتظار تلاشي زخم حركة الحواجز. فهي ترى أن الأهداف الجذرية للتعبئة الاجتماعية لن تتحقق إلا إذا تحولت الانتفاضة إلى إعصار يجرف كل شيء. وبالتالي، في حالة عدم حدوث ذلك، سيتعين على المناضلين-ات التراجع محبطين.

تتمسك الحكومة باحتمال واقعي. ففي سياقات متوترة مثل تلك السائدة في بوليفيا، يمكن أن تحدث قفزات مفاجئة وغير متوقعة، ناجمة عن أوضاع غير منتظرة. لكن هذا ليس، على أي حال، مشكلتها الرئيسية. تجسد الحكومة البوليفية الحالية أفضل مثال على فشل البراغماتية السياسية: فقد قادت طريقة تصرفها، منذ الحملة الانتخابية وحتى اليوم، حكومة رودريغو باز إلى حقل ألغام. فهي عاجزة عن التوصل إلى اتفاقات من شأنها تهدئة الحراك الاجتماعي، لأن ذلك سيجبرها على الدخول في التزامات جوهرية، مثل التعهد بعدم تعديل الدستور والامتناع عن خصخصة الشركات والموارد. إن طبيعة الرئيس الحقيقية ستدفعه إلى التوقيع على هذه الالتزامات فقط لينقضها في اليوم التالي، كما دأب على فعل ذلك: وسيواصل تدمير ما تبقى له من مصداقية في وقت قياسي، وسيعرض نفسه لمواجهة غضب حركة الحواجز مرة أخرى. وقد وضعت الحكومة نفسها أمام معضلة مستحيلة: إما إرضاء من أوصلوها إلى السلطة بخيانة الأوليغارشية وترامب، أو العكس.

> **وجدت الحكومة أمام معضلة مستعصية: إرضاء من أوصلوها إلى السلطة بخيانة الأوليغارشية وترامب، أو العكس**

ويكمن التحدي الذي يواجه الحركة الشعبية في تجاوز التطور المتباين لنضجها السياسي. ففي داخلها تتعايش مواقف متنوعة للغاية: جذريون غير مستعدين للتنازل قبل الحصول على استقالة الرئيس؛ وآخرون يقبلون بالتسويات؛ وقطاعات تفضل التعبئة التي تطرح مطالب «اقتصادية» بدل المطالب «السياسية»؛ وكتلة عريضة لا تنوي، على الرغم من استيائها من الحكومة ومن وضع البلاد، الانضمام إلى النضال في الوقت الحالي. ويحدث هذا التطور المتباين في سياق من التناقضات والتوترات الداخلية داخل المنظمات الشعبية. إن تجاوز هذه التوترات لبناء منظور سياسي وطني هو مهمة لا مفر منها (كما كان الحال خلال دورة النضالات في الفترة 2000-2005، التي صيغ خلالها ما سمي بـ«برنامج أكتوبر»، الذي كان محوره الرئيسي تأميم الغاز والدعوة إلى عقد جمعية تأسيسية). في هذه المهمة، يكون دور اليسار ومناضليه-اته الميدانيين حاسماً. ■

يوم 26 مايو 2026

(2) الأيمارا هم أحد الشعبين الأصليين الرئيسيين في جبال الأنديز البوليفية (إلى جانب الكيتشوا). إل ألتو هي مدينة يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة، بنيت على هضبة ألتيبلانو ما وراء لا باز، وأغلب سكانها من الأيمارا، وهي تاريخياً مركز النضال العمالي والشعبي البوليفي - فهناك دارت معركة «حرب الغاز» في أكتوبر 2003 التي أطاحت بغونزالو سانشيز دي لوزادا.

الأندلس: خطوة إلى الأمام

تتيح الانتخابات في الأندلس استخلاص دروس مختلفة بشأن اليسار وعلاقته بالمسألة الوطنية، وكذلك بشأن النضال ضد اليمين واليمين المتطرف.

بقلم

بابلو ب. غانفورنينا

ودانيال ألباراسين

«ليس للتاريخ معنى فلسفي، بل له مفهوم سياسي وقابل للتفكير استراتيجياً. لأنه، في التاريخ الفعلي، ليس المهزوم بالضرورة على خطأ، والمنتصر ليس بالضرورة على حق»، مُقتبس عن دانيال بن سعيد.

شكلت نتائج انتخابات مايو 2026 نقطة تحول، حيث خسر حزب الشعبي أغلبيته المطلقة، وتراجع إلى 53 مقعدًا. وبذلك انتهى عهد هذه الآلة البرلمانية الساحقة. سجل الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني (PSOE) بقيادة ماريا خيسوس مونتيرو، على الرغم من حصوله على 60 ألف صوت، أسوأ نتيجة في تاريخه، بحصوله على 28 مقعداً. من جانبه، ارتفع عدد نواب اليسار السيادي(1) في تحالف «الأندلس إلى الأمام» (Adelante Andalucía)، بقيادة خوسيه إغناسيو غارسيا، إلى 8 نواب (أي 400 ألف صوت) متجاوزاً من حيث الأهمية تحالف «من أجل الأندلس» (2)(Por Andalucía)، بقيادة أنطونيو مايلو. وقد حافظ هذا الأخير، على الرغم من خسارته لحوالي 20 ألف ناخب-ة، على مقاعده الخمسة. يبدو واضحاً أن ارتفاع نسبة المشاركة (+ 8,71 %) إلى 64,84 %، وهو رقم لم يسبق له مثيل منذ عام 2015، لم يصب في مصلحة زعيم الحزب الشعبي، مورينو بونيلا. ففي حين حصلت كتلة اليمين المكونة من الحزب الشعبي (PP) وحزب «أصوات (Vox)» وحزب «الحفلة انتهت» (SALF) على 163365 صوتاً(3)، حققت كتلة اليسار، من جانبها، زيادة قدرها 271748 صوتاً.

هل هذا بداية لتغيير في الديناميكية؟ لمحاولة رسم إجابة، لا يمكن الاعتماد فقط على النتائج الانتخابية الأخيرة، بل يجب تحليل التاريخ السياسي الأندلسي. في هذا السياق، لننطلق من فرضية أساسية: لا يمكن تحقيق انتصار انتخابي دون انتصار اجتماعي وسياسي مسبق. في الجنوب، لم يستحوذ اليمين على المؤسسات بالصدفة في عام 2018؛ بل فعل ذلك من خلال الفوز أولاً بالهيمنة السياسية، بتحويل مسار النقاش السياسي واحتكار الأجندة العامة قبل وقت طويل من تأكيد صناديق الاقتراع لفوزه. لم يكن المقياس الحقيقي لهذا التحول في استطلاعات الرأي، بل في السياسة اليومية الصغيرة: في المحادثات في أماكن العمل، وفي السوق، وفي حانات الأحياء الشعبية. أدى تراجع تعبئة القطاعات التي كانت تقف تقليديًا إلى اليسار، وغياب مشروع مثير للحماس، إلى إحداث تباعد سياسي عن الخدمات العمومية والممتلكات العامة. وبينما كان اليسار يغرق في إدارة تكنوقراطية أو في نقاشات داخلية عقيمة، نجح اليمين في فرض روايته، مستفيداً من الفراغ السياسي الوجودي الذي خلفه تفكك مشروع الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني (PSOE) الأندلسي التقليدي.

> **ان يكون هناك انتصار انتخابيً دون انتصار اجتماعي وسياسي سابق له**

ومع ذلك، هل خسارة الحزب الشعبي للأغلبية المطلقة أمر لا رجعة فيه؟ ما هي الحدود الحقيقية لهيمنة اليمين في الأندلس؟ هل هناك عوامل تسمح بالتفكير في إعادة تشكيل اليسار؟

ما بين 2012 و2018: سوزانا «كل شيء بدأ معك»

كما أوضحنا بالفعل قبل أربع سنوات(4)، شهدنا في الأندلس عام 2018 انهيار »علاقة (شبه) طبيعية بُنيت على مدار أربعين عامًا. لأول مرة، لم يعد الارتباط بين الشعب (الأندلسي)، والأيديولوجية (اليسارية)، والطبقة (العاملة)، والحزب (PSOE)، والإدارة (الحكومة الاقليمية) أمراً بديهيا»(5). تغير لون الحكومة الإقليمية منذ ما يقرب من ثماني سنوات، لكن اليسار كان قد خسر منذ فترة.

بابلو ب. غانفورنينا

بابلو ب. غانفورنينا أستاذ الجغرافيا والتاريخ في المرحلة الإعدادية والثانوية، وناشط في تنظيمي Anticapitalistas وAdelante Andalucía.

نُشر هذا المقال تحت عنوان «Un Paso Adelante» (خطوة إلى الأمام) على موقع Viento Sur. ويعتمد العنوان وبعض التعابير على التلاعب اللفظي، إذ إن كلمة adelante في الإسبانية تعني «إلى الأمام».

(1) لا تحمل كلمة «سيادي» نفس المعنى الذي تحمله في فرنسا، حيث ترتبط بنزعة قومية رجعية. في سياق الدولة الإسبانية وأممها المختلفة، يعبر هذا المصطلح بوضوح عن الحق في السيادة بمعنى سيطرة الشعوب على مصيرها، في مقابل الدولة المركزية. كان من الممكن اختيار ترجمة مثل «الاستقلالي» أو «القومي»، لكن مصطلح «السيادة» بدا لنا أقرب إلى ما أراد المؤلفون التعبير عنه.

(2) في فبراير 2021، أعلن حزب بوديموس وحزب اليسار الموحد، اللذان كانا متحالفين منذ عام 2018 ضمن تحالف «الأندلس إلى الأمام»، عن نهاية هذا المشروع السياسي وتشكيل تحالف جديد، أطلق عليه اسم «أونيداس بوديموس من أجل أندلوسيا». وأعلن حزبا «ماس باييس» و«مبادرة الشعب الأندلسي»، بالإضافة إلى حزب «أندالوسيا بور سي»، بعد عشرة أشهر عن نيتهم الترشح في الانتخابات الأندلسية في العام التالي تحت راية مشتركة، «الأندلسيون انتفضوا». اتفقت هذه المنظمات المختلفة، إلى جانب «الخضر إيكو» و«التحالف الأخضر»، في نهاية أبريل 2022 على تشكيل تحالف واحد، أطلق عليه اسم «من أجل الأندلس» (Por Andalucía).

(3) في عام 2022، حصدت كتلة اليمين على 1589272 صوتا لصالح الحزب الشعبي و496618 صوتا لصالح حزب فوكس و121567 صوتا لصالح حزب سيودادانوس، أي ما مجموعه 2207457 صوتا.

(4) Pablo P. Ganfornina, « Commencer à gagner : Leçons d'Andalousie », Viento sur, 11 juin 2022.

(5) الحكومة الإقليمية للأندلس هو، بموجب المادة 24 من قانون الحكم الذاتي لعام 1981 والذي أدمج في قانون عام 2007، المؤسسة التي يُنظم من خلالها الحكم الذاتي لمجتمع الأندلس المتمتع بالحكم الذاتي.

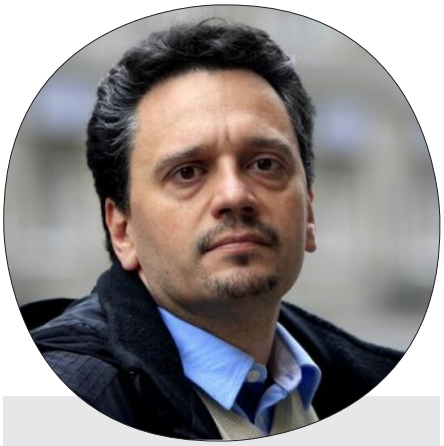

دانيال ألباراسين

دانيال ألباراسين أستاذ الاقتصاد في جامعة إشبيلية، وناشط في تنظيمي Anticapitalistas وAdelante Andalucía. وهو أيضًا عضو في المجلس الاستشاري لمجلة Viento Sur.

وبدون سلطة «الحكومة الاقليمية»، أصبح الحزب «جسدًا بلا روح». منذ الثمانينيات، كان شبه شبح، وهو الآن محروم من العظام التي كانت تحافظ على هذا الجسد في المؤسسات العامة. إن خسارة «الحكومة الإقليمية» تكشف عن الأزمة الحيوية والارتباك الاستراتيجي للحزب الاشتراكي العمالي الاسباني بالأندلس، وهي عملية تتميز بثلاث مراحل أساسية.

أولاً، هناك «ميثاق الضرورة» لعام 2012(6). بعد أن استنزفته فضيحة تعويضات العمال المسرحين «ERE»(7) وحركة 15 مايو «15M»، لجأ الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني إلى حزب اليسار الموحد «IU» من أجل البقاء. وقد شكل ذلك نهاية هيمنته. ثم جاء التحول الليبرالي في عام 2015، عندما كانت سوزانا دياز رئيسة للحكومة الإقليمية. عندها انفصل الحزب عن جناحه اليساري وتحالف مع حزب «المواطنون» «سيودادانوس». وفي حركة انتحارية بشأن مسألة الهوية الإقليمية، تخلى الحزب الاشتراكي العمالي بالأندلس عن مفهوم «الأندلس» لتبني خطاب تمجيدي للدولة، ذي طابع مركزي وقومي إسباني، رداً على عملية الاستقلال الكاتالونية، محاولاً بذلك، دون نجاح، كسب أصوات المحافظين. أخيرًا، في عام 2018، امتنع الناخبون-ات اليساريون-ات عن التصويت بأعداد كبيرة ردًا على انحراف حزب لم يعودوا يعتبرونه حزبهم. وقد أنهى ذلك التعايش بين الحزب والإدارة.

ما بين 2018 و2022: توطيد كتلة اليمين

حقق الحزب الشعبي بالأندلس قفزة غير مسبوقة: انطلاقاً من أدنى نتيجة تاريخية له في عام 2018(9)، تولى زعامة الكتلة المحافظة من خلال استيعاب منافسيه على اليمين ودمج مختلف الأطياف السياسية، مما أدى إلى حصوله على الأغلبية المطلقة.

كانت العملية السياسية الرئيسية هي استغلال حزب «سيودادانوس» وضم ناخبيه بعد التحالف الحكومي من 2018 إلى 2022. وكما أوضحنا في مقال «الأندلس: سيرة موت مُعلن»(10)، اُستُخدِم الحزب الشعبي «سيودادانوس» كـ« رافعة» لاستقطاب الناخبين المعتدلين من حزب العمال الاشتراكي الإسباني (الذي كان لا يزال يشعر بأنه بعيد عن ما يمثله الحزب الشعبي). وبالاعتماد على هيمنته داخل التحالف في الأندلس، وبعد إقصاء حزب «سيودادانوس» على المستوى الوطني، احتل الحزب الشعبي مكانته الانتخابية دون أن يتمكن من المقاومة.

وبدأ من عام 2022، سرعان ما سارت سياسة الحكومة النيوليبرالية لمورينو بونيلا النيوليبرالية على نفس المسار الذي رسمه الحزب الاشتراكي العمال الاسباني بقيادة سوزانا دياز: تمويل الرعاية الصحية الخاصة من المال العام، والتخفيضات في الميزانية، والخصخصة في التعليم والخدمات العمومية الأخرى (كمصلحة إطفاء حرائق الغابات، والطوارئ، إلخ)، بالإضافة إلى الفكرة النيوليبرالية لـ «العلامة التجارية للأندلس»(11)، كل هذا لم يبدأ مع وصول الحزب الشعبي إلى الحكومة الإقليمية للأندلس. إن التذكير بذلك ليس تحيزاً، بل هو ضرورة تحليلية لا يمكن بدونها فهم تسييس المجتمع الأندلسي، الذي عانى بشكل ملموس من عقود من تمويل القطاع الخاص من خلال السياسات العامة.

> **لو لم يتوجه هؤلاء الناخبون نحو هذا الفضاء الثالث، لكان جزء منهم قد انضم على الأرجح إلى صفوف الممتنعين عن التصويت**

في ظل هذه الظروف، لا بد من الحديث عن عملية الخطاب التواصلي التي يقوم بها الحزب الشعبي الأندلسي. في مواجهة صعود اليمين المتطرف، يلعب الحزب الشعبي على حبلين: فهو يجمع في صفوفه بين الترامبية المركزية لأيوسو(12) والاتجاه المعتدل لـ #Juanma (خوان مانويل مورينو بونيلا، ملاحظة المترجم). نجاحه مدوٍ: فحزب فوكس (المتحالف مع أيوسو، ملاحظة المترجم) يلعب دوراً مركزياً بصفته «الشرطي الشرير» الذي يجعل حليفه، الحزب الشعبي، يبدو كالشخص الطيب. ونبرته المعتدلة تهدئ الخوف من اليمين وتثبط المقاومة الشعبية. إذن، السؤال الذي يجب طرحه هو: لماذا خسر الحزب الشعبي الأغلبية المطلقة؟ سنحاول الإجابة عليه خطوة بخطوة ومن زوايا مختلفة.

في سنة 2026: يخسر الحزب الشعبي أغلبيته المطلقة ويكبح جماح حزب فوكس. هل انتهى العيد؟

كما أشرنا في بداية هذا المقال، زاد اليمين عدد أصواته في هذه الانتخابات. وكأنه سحر، استعاد حزب الشعب (الذي ارتفع عدد أصواته بنحو 146 ألف صوت) وحزب فوكس الأصوات التي لم تسمح لحزب سيودادانوس بالحصول على تمثيل في عام 2022 (121567 صوتاً، أي 3,29%).

ومع ذلك، يجب أخذ لاعب ثالث غير مرئي في الحسبان، وهو المنظمة الليبرالية اليمينية المتطرفة حزب «انتهت الحفلة». على الرغم من عدم تمثيلها البرلماني، إلا أن الـ 100 ألف صوت التي حصدتها ساهمت في خسارة الحزب الشعبي للأغلبية المطلقة. ويظهر تحليل لكل مقاطعة على حدة أن حزب «انتهت الحفلة» تمكن من التسبب في خسارة الحزب الشعبي لنائبين اثنين على الأقل (في مالقة وإشبيلية)، بالإضافة إلى كبح تقدم حزب فوكس الانتخابي.

في يوم الاقتراع، تتاح لنا الفرصة للتحدث مع مختلف المراقبين والمندوبين عن القوائم، وكذلك مع الناخبين-ات الذين يتوجهون إلى مراكز الاقتراع. هناك، غالبًا، في ممارسة يطلق عليها علماء الأنثروبولوجيا اسم «المراقبة المشاركة»، نحصل على معلومات قيّمة للغاية لفهم بعض الديناميات، التي تتجسد بشكل أو بآخر في النتائج النهائية. من ناحية، نسمع عبارات مثل «سأستمر في التصويت للحزب الاشتراكي العمالي الاسباني، لكن في منزلي، هذه المرة، سيصوت 4 أشخاص لتحالف «الأندلس إلى الأمام» أو «لقد صوتنا كزوجين، أحدهما لتحالف «من أجل الأندلس» والآخر لتحالف «الأندلس إلى الأمام». ومن ناحية أخرى، يحكي مندوبو الحزب الشعبي كيف قسم أفراد أسرهم أصواتهم بين الحزب الشعبي وفوكس وحزب «الحفلة انتهت». لا نتحدث

هنا عن قطاعات انضمت مؤخرًا إلى اليمين، بل عن أسر تقليديًا يمينية تعاني من توترات داخلية تتجلى داخل الأسرة بتقسيم الأصوات بين الأحزاب المختلفة.

في هذا السياق، لفهم ما تغير في 17 مايو، لا يمكن الاكتفاء بالنظر إلى ظهور تحالف «الأندلس إلى الأمام». يجب أيضًا ملاحظة الخلافات داخل الكتلة المحافظة. في النهاية، يتعلق الأمر بفهم كيف وإلى أي مدى تمتد هيمنة اليمين في الأندلس، وما هامش مناوراته في الانتخابات المقبلة.

لحسن الحظ، على الرغم من الإحباط والشعور بالعجز الناجمين عن الافتقار إلى المبادرة السياسية خلال الدورة التشريعية الأخيرة، لم تتوقف معارضة شعب اليسار لحكومة مورينو بونيلا عن التقدم. فالحركة -من أجل الصحة، والسكن، وحقوق العمل، وما إلى ذلك- على الرغم من هزيمة عدد كبير من نضالاتها، تكتسب نفوذاً متزايداً في المجتمع. في هذا السياق، تكتسب موقف خوسيه إغناسيو غارسيا وتحالف «الأندلس إلى الأمام» في البرلمان الأندلسي كل معناه. في عام 2022، كان السؤال المطروح هو ما إذا كان على اليسار أن «يظل الحلقة الضعيفة في الليبرالية الاجتماعية أم أنه من الممكن بناء بديل سيادي حقيقي». بدأ العمل الذي تم إنجازه في السنوات الأخيرة ونتائج انتخابات 17 مايو (17M) في رسم آفاق جديدة.

> **ينبغي تقديم تفسيرات أكثر تعمقاً، انطلاقاً من المشاكل المادية الكونية للفئات الأشد حرماناً**

يوم 17 مايو: السيادة اليسارية تسلب ابتسامة «جوانا»

في حين استجابت ماريا خيسوس مونتيرو (الحزب الاشتراكي العمال الاسباني) وأنطونيو مايلو (الحزب الشيوعي الإسباني) لتوقعات حزبيهما، وأثبت كل منهما قدرة المقاومة والقاعدة الاجتماعية والنضالية لهذين الفضاءين السياسيين، حصد تحالف «الأندلس إلى الأمام»، بقيادة خوسيه إغناسيو غارسيا، أصواتاً أكثر مما كان متوقعاً للكتلة اليسارية، متجاوزةً كل التوقعات. مع ما ينطوي عليه ذلك من إيجابيات وسلبيات. في الواقع، يشعر الشعب الأندلسي بالقلق إزاء مكانة حزب فوكس في المجلس التشريعي والعواقب المحتملة على حياته. يجب أن نضع هذا القلق في الاعتبار حتى لا نغفل عن الحالة الحقيقية للمجتمع ونستجيب لها.

لمحاولة تفسير نتيجة تحالف «الأندلس إلى الأمام»، سنتناول أربعة عوامل: احتمالية النتيجة، ومكانة تحالف «الأندلس إلى الأمام»، والأندلوسية الجديدة، والخطاب التواصلي السياسي.

أولاً، كان فوز اليمين المتوقع يفتح نافذة فرصة. في سياق احتمال تغيير الحكومة، كان سيكون هناك ضغط أكبر على القوة الناشئة، مما يصب في صالح الشعار المعادي للسياسة المتمثل في «الوحدة من أجل الوحدة»، الذي يعود كخوف من الذئب في بعض قطاعات اليسار. لذا، كان سيناريو عام 2026 يفتح آفاقاً، وقد أدرك تحالف «الأندلس إلى الأمام» ذلك منذ البداية.

ثانياً، موقف «الأندلس إلى الأمام» ضد حكومة مورينو بونيلا. حتى لو كان اليمين منهكاً من ممارسة السلطة، فإنه لم يكن في حالة ضعف شديد وقت الحملة الانتخابية. استطاع «الأندلس إلى الأمام»، أفضل من القوى الأخرى، استيعاب الرفض لسياسات الحزب الشعبي. في رأينا، السبب هو التحالف بين الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني وتحالف «من أجل الأندلس» لإدارة البلاد على مستوى الدولة المركزية. تظهر نتائج الانتخابات أن هناك آلاف الأندلسيين الذين، دون أن يتفقوا مع حكومة مورينو بونيلا، لا يصفقون أيضاً للحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء سانشيز، والتي تدعمها عدة قوى يسارية. بعبارة أخرى، لو لم يستجيب هؤلاء للفضاء الثالث هذا، المستقل في آن واحد عن اليمين الحاكم في الأندلس وعن اليسار الحاكم في مدريد، لكان جزء من الناخبين الذين ينتمون إلى الطيف اليساري قد انضم على الأرجح إلى صفوف الممتنعين عن التصويت، كما حدث في عامي 2018 و2022.

ثالثاً، لا بد من التأكيد على «الأندلوسية الجديدة». منذ أكثر من عشر سنوات، نشهد نهضة البلانكيفيردي (blanquiverde)، وهي هوية بألوان علم الأندلس الأبيض والأخضر، داخل عالم الجمعيات والمجال الثقافي والحركات الاجتماعية، إلخ. كما تمتد من النسوية الأندلسية لمار غاليغو(13) إلى الحركة من أجل السكن (pro corralas)(14). من الذاكرة التاريخية الأندلسية مع ناشطات مثل الأخوات ماكيدا(15) وصولاً إلى انتشار مروجي الهوية الأندلسية مثل رفيقنا أنطونيو مانويل، مروراً بالمؤثرين ذوي اللهجة الأندلسية مثل مانو سانشيز، سارة لاوبرز، خوان أموديو وساندري؛ أو فنانين مثل كاليفاتو ¾، لا بلازويلا، ديلافوينتي... إن كون الأندلس مهداً لفنانين كبار وناشطين عديدين ليس بالأمر الجديد. الجديد هو أنه خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، نشهد اهتماماً متجدداً بكل ما يتعلق بالهوية الأندلسية، من الناحيتين الشعبية والثقافية. في سياق وطني مضطرب وسياق دولي يمر بأزمة، ساهم ذلك في تكوين شعور بالانتماء والفخر واحترام الذات، وأثار الرغبة في إعادة الاتصال بتاريخنا الخاص. في النهاية، غذى ذلك وعينا وأعاد تشكيله بكوننا شعب. في ظل هذه الظروف، لم يتطلب الأمر سوى القليل من الوقت والمبادرة حتى تجد هذه الديناميكية الاجتماعية صدى لها في المجال السياسي. في حين اكتفت تيارات

---

(6) شير المؤلفان إلى اتفاق الحكومة الائتلافية التاريخي الذي أبرم في عام 2012 في الأندلس بين الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني بالأندلس واليسار الموحد(Izquierda Unida).

(7) بين عامي 2000 و2011، أنشأت الحكومة الإقليمية، التي كان يقودها آنذاك الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني بالأندلس، صندوقًا للمساعدة بقيمة عدة مئات من ملايين اليورو. كان هذا الصندوق مخصصاً نظرياً لمساعدة الشركات التي تعاني من أزمة وتمويل التقاعد المبكر أو تعويضات العمال-ات المفصولين-ات. ولكن بدلاً من ذلك، تم تحويل مسار النظام بشكل غير شفاف تماماً لإنشاء شبكة زبائنية. في المجموع، قدرت العدالة الإسبانية حجم اختلاس الأموال العامة بنحو 680 مليون يورو.

(8) نشأت حركة 15 مايو، أي حركة الغاضبين، في 15 مايو 2011 للاحتجاج على الأزمة الاقتصادية، وعدم الاستقرار، والتقشف. وقد احتلت الحركة الساحات العامة، وفضحت الفساد والنظام الحزبي الثنائي تحت شعار «إنهم لا يمثلوننا». وقد أدى هذا التجمع إلى تجديد المشهد السياسي الإسباني بشكل عميق، مما أدى بشكل خاص إلى إنشاء حزب بوديموس.

(9) حقق مورينو بونيلا أسوأ نتائج للحزب الشعبي في الأندلس، حيث حصل على 20,75% و26 نائبًا-بة.

(10) «الأندلس: سيرة موت مُعلن»، بابلو ب. غانفورنينا، 22 يونيو 2022، Viento sur..

(11) على غرار «Marca España»، يتعلق الأمر بمفهوم للتواصل والتسويق الإقليمي يهدف إلى جذب المستثمرين.

(12) إيزابيل ناتيفيداد دياز أيوسو هي عضو في الحزب الشعبي ورئيسة منطقة مدريد منذ أغسطس 2019. تمكنت من حكم مدريد بدعم من حزب فوكس وتشترك معه في العديد من المواقف السياسية.

(13) مار غاليغو هي ناشطة نسوية ومناهضة للاستعمار، وباحثة، وصحفية، وكاتبة إسبانية، تربط كتاباتها بين النظرية والممارسة النضالية والظروف الملموسة. وهي مؤلفة كتاب Como vaya yo y lo encuentre: Feminismo andaluz y otras prendas que tú no veías (انتظر حتى أذهب وأجده: النسوية الأندلسية وملابس أخرى لم تكن تراها)، في إشارة إلى أغنية أطفال - لا نجد قوة نساء الطبقات الشعبية إلا عندما لا نراها.

(14) تشير كلمة corralas أو corrales de vecinos أو patios de vecinos)) إلى نوع محدد جدًا من المساكن الشعبية التقليدية، التي تنتشر بكثرة في إشبيلية أو كاديز أو مالقة. وهي عبارة عن مبانٍ كبيرة من طابق واحد أو بضعة طوابق، منظمة حول فناء مركزي كبير مفتوح، يُسمى الباتيو.

(15) الأخوات ماكيدا هن شخصيات من الثقافة الإسبانية يُسخر منهن باعتبارهن عوانس من الريف. في كتابها، تقلب مار غاليغو هذا السرد النمطي لتجعله رمزاً للفخر النسوي.

سياسية أخرى باستخدام الأندلس كأداة للتسويق، فإن تيارات أخرى، منذ ظهور حزب بوديموس، ترسم منظوراً بديلاً. رؤية أندلسية موجودة لذاتها، وللشعوب، وللبشرية، بفضل الحركة السيادية.

رابعاً، فيما يتعلق بأهمية الخطاب التواصلي، نبرز التحليل الذي أجرته الناشطة ماكارينا هيرنانديز في مقالها «الفرح كثغرة: ما فهمه تحالف «من أجل الأندلس»»(16). ودون الخوض في التفاصيل، يمكن دراسة عدة نقاط: ملامح شخصية خوسيه إغناسيو (الذي حل محل تيريزا رودريغيز)، والدعوة إلى الفرح، والتغطية الإعلامية المستمرة خلال السنوات الأخيرة.

كانت تيريزا ضحية ضغوط مرتبطة بهويتها كامرأة شابة، كفاحية، نسوية، وقبل كل شيء، أندلسية ذات لهجة مميزة للغاية، مما جعلها الهدف المثالي لكراهية المعلقين وشخصيات الإنترنت. على العكس من ذلك، تصرف خوسيه إغناسيو من زاوية يصعب مهاجمتها، وهو امتياز يتعلق بالجندر والملف الشخصي استطاعت الحملة استغلاله لصالحها.

في هذا السياق، ركز خوسيه إغناسيو على عناصر ملموسة، مرتبطة بالديناميات العامة والحياة اليومية، دون الوقوع في التجريد. وبهذا المعنى، فإن الخطاب الذي طوره خوسيه إغناسيو بذكاء، بدعم من فريق التواصل الخاص به، يتيح تواصلاً قويًا مع قطاعات عديدة، متجنبًا التحليلات المتعمقة التي قد تخلق مسافة بين المتحدث الرسمي والناخب اليوم. لذا، سيكون المفتاح هو إعطاء صدى لهذه العناصر الملموسة من أجل نقل تفسيرات أكثر تعقيدًا، على المدى المتوسط، انطلاقًا من المشاكل المادية الشائعة التي يعاني منها الأكثر حرمانًا. وسيتوقف على ذلك جزئيًا قدرة «الأندلس إلى الأمام» على فرض نفسه كفاعل بديل يتمتع بقاعدة اجتماعية صلبة على المدى الطويل. وهذا يتطلب أيضًا التعبئة والمشاركة والتنظيم في الجمعيات العامة والحركات الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بـ«الفرح»، فنذكر تأملات ميغيل روميرو(17)، الذي أكد أنه «لا يمكن ممارسة السياسة دون مشاعر الناس». لهذا السبب نتعاطف مع كلمات ماكارينا هيرنانديز عندما تؤكد أن «الناس لا يصوتون فقط من أجل المقترحات، بل يصوتون أيضًا من أجل الأطر العاطفية التي يمكنهم التعرف عليها»(18). نحن كائنات «تفكر وتشعر»، ولا نفصل التفكير عن العواطف. في هذه الحملة، تم إبراز الفرح ونقله، على غرار من ليس لديه ما يخسره ولديه الكثير ليكسبه.

أخيرًا، وهذا ليس أقل أهمية بالنسبة لنا، يجب التأكيد على أن كل هذا «لا يفيد كثيرًا دون تغطية إعلامية». من هذا المنظور، يجب إبراز نتيجة عام 2022 والعمل السياسي الذي تم إنجازه خلال هذه السنوات الأربع. للحملات تأثير محدود، ولكن بدون شروط معينة -مثل المتحدثين-ات الجيدين-ات والبرامج الجيدة والخطابات الجيدة- لا يمكنها صنع المعجزات. لأنه لا يمكننا التحرر من الظروف الاجتماعية والسياسية لكل فترة.

من صوت لصالح «الأندلس إلى الأمام»؟

في غياب دراسات متعمقة ما بعد الانتخابات، فإن فرضيتنا هي أن «الأندلس إلى الأمام» قد عزز الجزء الأكبر من قاعدته الانتخابية (تلك الأصوات البالغ عددها 168960 صوتاً في عام 2022)، وجذب من الامتناع عن التصويت (بشكل أساسي الامتناع المرتبط بالظروف المؤقتة، 2018 و2022) الكثير من الأشخاص الذين صوتوا لصالح قوى التغيير خلال موجة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كما استقطبت ناخبين-ات جدد-ات.

> **فرضية أديلانتي تجمع بين المواجهة مع تيارات اليمين، والاستقلالية السياسية ازاء الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني الأندلسي، وتعريف الأندلس بوصفها كياناً سياسياً**

وبالتالي، من ناحية، يندرج التصويت المتماسك في إطار استمرارية مقارنة بالفترة التي سبقت تأسيس تحالف «الأندلس إلى الأمام» في عام 2021، أي أن معظم الناخبين-ات اتبعوا المسار المرسوم منذ التحالف في عام 2018 ويقعون في الفضاء السياسي لليسار والأندلوسية.

من ناحية أخرى، تفترض فرضيتنا أن الجزء الأكبر من الأصوات التي جاءت من الامتناع عن التصويت ينبع من إعادة تعبئة جزء من ناخبي بوديموس في عام 2015 (تلك الأصوات البالغ عددها 592371 صوتاً التي كانت قد منحت 15 نائباً-بة في الأندلس). هذا الملف الشخصي، الذي يتوافق تمامًا مع موقف المعارضة الذي اتخذه «الأندلس إلى الأمام»، يتطابق مع ناخب كان، قبل عام 2015، يدعم الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني أو حزب «اليسار الموحد»، بدافع التقاليد أو التقارب الأيديولوجي، لكنه أصبح الآن أكثر اطلاعًا وأقل سلبية وأكثر نقدًا فيما يتعلق بالوضع الاجتماعي والسياسي وكذلك بالديناميات الداخلية للأحزاب. يجب أيضًا التفكير في هذا القطاع من الناشطين-ات والناخبين-ات الذين أبدوا انتقادات تجاه التحالف الإقليمي والبلدي في عامي 2018 و2019. والآن، في سياق تآكل الحكومة الائتلافية الوطنية، تم إعادة تنشيط هؤلاء الناخبين-ات بشكل مؤقت، لا أكثر ولا أقل.

يستحق الأمر إجراء تحليل أكثر تفصيلاً للظواهر السائدة في المقاطعات التي يتمتع فيها «الأندلس إلى الأمام»، بأكبر قدر من الترسخ، كما هو الحال في مقاطعة كاديز. هناك، تمكنت النضالات الخاصة بالمنطقة وبلدية كاديز السابقة من إحداث ثغرة في قاعدة حزب «من أجل الأندلس» (لا سيما تلك التابعة لحزب اليسار الموحد)، إذا ما حكمنا من خلال خسارة هذا التشكيل للأصوات مقارنة بعام 2022 (فهي الدائرة الانتخابية التي يخسر فيها أكبر عدد من الناخبين-ات).

وأخيراً، دون أن نخلط بين رغباتنا والواقع، نعتقد أن «الأندلس إلى الأمام» كان إحدى القوى الرئيسية التي جذبت ناخبين-ات جدد وشباباً، ربما بفضل صورتها الأكثر حيوية وحداثة.

وبالنظر إلى كل هذه العناصر، يمكن أن تفسر نتيجة «الأندلس إلى الأمام» مصدر ما لا يقل عن أربعة مقاعد انتزعت من اليمين (كاديز، قرطبة، مالقة وإشبيلية)، والتي حرمت الحزب الشعبي من أغلبيته المطلقة. كما انتزع مقعدين من الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني (هولفا وغرناطة)، ليس لأن هذا الأخير خسر أصواتاً، بل لأن «الأندلس إلى الأمام» كسب المزيد من أصوات الممتنعين عن التصويت وحقق نتيجة جيدة بين الناخبين-ات الجدد-ات. من جانبه، صمد «من أجل الأندلس» بنتيجة لم تتغير تقريباً، حيث كانت التحولات الصافية في الأصوات ضئيلة.

مشاكل جديدة، مشاكل جيدة

إن إعادة تأسيس تحالف «الأندلس إلى الأمام» في عام 2021 هو رد على «الفرضية الضعيفة»(19) لليسار الذي ينبغي أن يخضع لحزب. للحزب الاشتراكي العمالي الاسباني. في مواجهة الإحباط الناجم عن الحكومات الائتلافية التي لا تغير شيئاً في الأسس

المادية للامساواة، يريد «الأندلس إلى الأمام» بناء كيان سياسي أندلسي مستقل يطرح مسألة السلطة. تتمحور «فرضيتها القوية» حول المواجهة دون تنازلات مع اليمين، والاستقلال السياسي عن الحزب الاشتراكي الإسباني في الأندلس، وتعريف الأندلس ككيان سياسي، من خلال سيادة تهدف إلى القطيعة مع دورها التاريخي كمنطقة هامشية استخراجية(20)، في انسجام وارتباط مع تضامن طبقي وشعبي، مفتوح وعالمي.

حان الوقت الآن للتفكير في الكيفية التي ستستمر بها معارضة اليمين في الأندلس والدور الذي سيلعبه «الأندلس إلى الأمام». فيما يلي بعض الأسئلة التي يجب طرحها: ما هي الإستراتيجية البرلمانية التي سيتبعها «الأندلس إلى الأمام»، وكيف سيوفق بينها وبين ترسيخ وجودها الإقليمي بشكل أقوى في المناطق التي لا يزال فيها هذا الوجود غير كافٍ؟ ما هي الشروط التي يجب وضعها لبناء أشكال من التعاون مع القوى التقدمية الأخرى؟ كيف يمكن استعادة الثقة في تعددية الفضاء السياسي اليساري دون الوقوع في اتفاقات تنحصر في الجهاز أو هيئات صورية؟ ماذا عن الانتظارات بالنسبة للانتخابات البلدية والتشريعية؟ هل سيبقى «الأندلس إلى الأمام» محصورا في معقله الأندلسي أم سيتطلع إلى ما هو أبعد من ذلك؟ هل سيكتفي بحل إقليمي على غرار «فرانكشتاين» أو «روفيان»(21)، دون نقاش بناء حقيقي على مستوى الدولة؟ هل سنسعى إلى حل «كل في معقله» دون أي اتفاق برنامجي لهذه الفترة؟ هل نتخلى عن وضع شروط سياسية (عدم التبعية للحزب الاشتراكي العمالي الاسباني، إعادة توزيع الثروات، الانتقال البيئي، رفض الحرب والعسكرة، قطع العلاقات مع إسرائيل) لجعل التعاون ممكناً في تجمع تعددي؟ أم أننا سنبحث عن عناصر لبرنامج مشترك لهذه الفترة، مطالبين جميع الأطراف بإبداء المرونة للاعتراف باستقلالية كل طرف، مع حلول انتخابية توفيقية في مناطق محددة، قائمة على صياغة اتفاقات تحترم الاختلافات أيضاً؟ من ناحية أخرى، هل التجربة البرتغالية لـ Bloco وPCP هي تجربة يجب استخلاص الدروس منها وتجاوزها؟

كل هذه الأسئلة، وغيرها الكثير، ليس لها إجابة بسيطة ومقتصرة على النقاشات بين الأحزاب. على العكس، من وجهة نظرنا، سيكون من الخطأ أن يفوض الشعب الأندلسي العامل النقاش الاستراتيجي إلى «الأندلس إلى الأمام» أو إلى أي حزب آخر. وإذا لم تكتسب النضالات الاجتماعية والثقافية والسياسية نفوذاً في المجتمع الأندلسي، من خلال ترسيخ جذورها أو فتح ثغرات، فلن يكون هناك لا انتصار انتخابي ولا سلطة سياسية تدوم زمنيا.

اليوم، يجمع تكتل اليمين 2.5 مليون أندلسي (أي أصوات تفوق ما يعود لكل من الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني وتحالف «الأندلس إلى الأمام» وتحالف «من أجل الأندلس» بأكثر من 805155 صوت) بنسبة مشاركة بلغت حوالي 64٪. هذه الأرقام لم تشهدها الأندلس منذ عامي 2004 و2008، عندما كان الحزب الاشتراكي العمالي الأندلسي بقيادة مانويل تشافيس يتمتع بالأغلبية المطلقة. مع فارق كبير هو أن المشاركة الانتخابية في ذلك الوقت كانت أعلى بأكثر من 10 نقاط مئوية عن المشاركة الحالية. لقد استخلص اليسار والحركة الأندلسية الدروس من هذه التجربة، لكن اليمين فعل ذلك أيضًا. لا يجب أن نخلط بين رغباتنا والواقع. هناك مباراة يجب خوضها. إذا رفضنا ذلك، أو كررنا نفس الأنماط، فإننا نعرف النتيجة مسبقًا. لن يتخلى اليمين عن الكرة، وسيتعين علينا انتزاع النصر منه بكل فرحنا وذكائنا. اليوم، نحن بعيدون عن الهدف، لكن بعد نتائج انتخابات 17 مايو، أصبحنا أقرب إلى كتابة صفحة من تاريخ الأندلس للعقد القادم.

في عام 2011، وقبل ثلاثة أشهر من اندلاع حركة 15 مايو، غنت فرقة «Los Currelantes» بقيادة خيسوس بينفينيدو -ذلك المغني الذي يخيف حزب الحزب الشعبي لدرجة أنه يريد حظره-، برفقة زعيم حي شاب هو خوسيه ماريا غونزاليس «كيشي»، غنت أغنية «Pasodoble»(22) مكرسة لشخصية مارسيلينو كاماتشو(23) مع رسالة واضحة للطبقات الشعبية. واليوم، وبعد 15 عامًا، ما زلنا نقول الشيء نفسه: «دائمًا إلى الأمام، ودائمًا إلى اليسار...». ■

«لنحلم، ولكن بشرط أن نؤمن بجدية بحلمنا، وأن ندرس الحياة الواقعية بعناية، وأن نواجه ملاحظاتنا بحلمنا، وأن نحقق خيالنا بدقة». لينين

يوم 25 مايو 2026

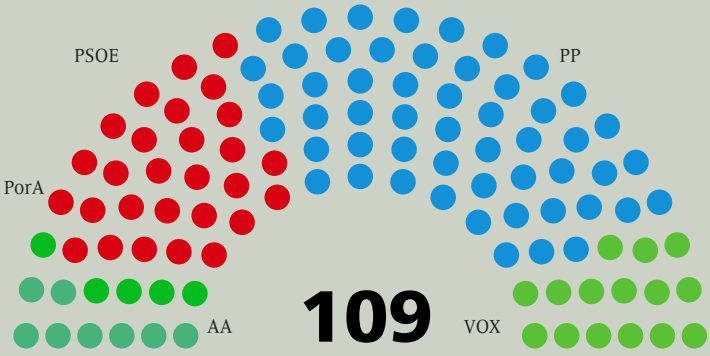

Partis	Voix	%	+/-	Sièges	+/-
Parti populaire (PP)	1 735 819	41,60	- 1,51	53	- 5
Parti socialiste ouvrier espagnol d'Andalousie (PSOE-A)	947 713	22,71	- 1,39	28	- 2
Vox	576 635	13,82	+ 0,35	15	+1
Adelante Andalucía (AA)	401 732	9,62	+ 5,04	8	+6
Pour l'Andalousie (PorA)	263 615	6,31	- 1,39	5	=
Se Acabó La Fiesta (SALF)	105 761	2,53	Nv	0	=

(16) 19 مايو 2026, Democrater.

Miguel Romero, dit Moro, est un des fondateurs de Viento Sur. Il a été militant de la LCR espagnole, d'Izquierda Unida puis Podemos et Anticapitalistas avant son décès en 2014.

(17) ميغيل روميرو، الملقب بمورو، هو أحد مؤسسي Viento Sur. كان ناشطًا في LCR الإسبانية، ثم في Izquierda Unida، ثم في Podemos وAnticapitalistas قبل وفاته في عام 2014.

(18) ماكارينا هيرنانديز، المرجع السابق.

(19) في المقال «Empezar a ganar: 19»، يشرح بابلو ب. غانفورنينا الفرق بين «الفرضية الضعيفة» التي ترى أن اليسار الراديكالي يجب أن يقف أقرب ما يمكن من الحكومة الاجتماعية الليبرالية، و«الفرضية القوية» التي يدافع عنها رفاقنا: «هوية أندلسية هي استقلالية عن السياسات الاجتماعية الليبرالية. اقتراح لا يخلو من العقبات، ولكنه، إذا بدأ يتجسد، سيفتح آفاقاً جديدة سواء في الأندلس أو في أماكن أخرى».

(20) يستخدم المؤلفون هذا المصطلح لتعريف طبيعة الاقتصاد الأندلسي، القائم على الموارد السياحية والزراعية-الصناعية والطاقية والبشرية، ولكنه غير صناعي بشكل كبير.

(21) عبارة «حكومة فرانكشتاين» هي عبارة شهيرة جدًا، ابتكرها الزعيم الاشتراكي السابق ألفريدو بيريز روبالكابا، للإشارة إلى تشكيل ائتلاف حكومي من أحزاب مختلفة تمامًا، بل ومتعارضة. غابرييل روفيان هو المتحدث باسم حزب Esquerra Republicana de Catalunya، الحزب الكاتالوني اليساري الاستقلالي، في البرلمان الإسباني. ويندد المؤلفان هنا بالمفاوضات السرية، التي تجري وجهاً لوجه بين السلطة المركزية في مدريد وكاتالونيا. في هذا السياق، تحصل المناطق التي تُسمى «الغنية» أو التي تتمتع بثقل انتخابي قوي على الصعيد الوطني على امتيازات ضريبية أو استثمارات ضخمة مقابل أصواتها لصالح مدريد.

(22) الباسودوبلي هو رقصة ذات إيقاع ثنائي، وتكتسب أهمية خاصة في كرنفال كاديز.

(23) مؤسس وأول أمين عام للجان العمالية (1976) وشخصية بارزة في الحزب الشيوعي الإسباني وفي النضال ضد نظام فرانكو.

اللقاءات الاشتراكية البيئية

عُقدت اللقاءات الاشتراكية البيئية السابعة في بروكسل، في الفترة من 15 إلى 17 مايو. وقد مثّلت نجاحًا حقيقيًا، حيث شارك فيها أكثر من 250 شخصًا خلال عطلة نهاية الأسبوع. وكانت المناقشات غنية جدًّا بين المناضلين والمناضلات، وبمشاركة أكاديميين-ات من ثلاث قارات: أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا.

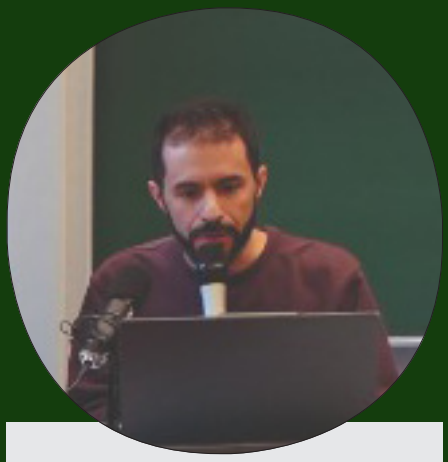

عُقدت لقاءات اشتراكية بيئية متوالية في مدريد وبلباو ولشبونة وبوينس آيرس... فالشبكة الدولية للقاءات الاشتراكية البيئية هي شبكة متعددة الأطياف، ولا تنتمي إلى أي تيار سياسي معين. ولكن هناك مشروع مشترك—ويتمثل هذا المشروع المشترك في خلق بدائل اشتراكية بيئية متنوعة، تأخذ في الاعتبار التقدم الحاصل، لا سيما في بيليم، بشأن قضية الشعوب الأصلية، والمجتمعات القاعدية، والزراعة البيئية، وما إلى ذلك.

هذا العام، نقطع شوطاً، لا سيما في الجانب الناطق بالإنجليزية، حيث كانت لدينا بعض نقاط الضعف. وستُعقد اللقاءات القادمة في كولومبيا وسيُنظمها «مؤتمر الشعوب». وهناك بعد ذلك مشاريع لعقد اللقاءات التالية في اسكتلندا أو أيرلندا، ثم ربما في الفلبين. وسيكون الذهاب إلى آسيا، حيث لدينا القليل من الاتصالات، خطوة مهمة للغاية.

خوان تورتوسا من منظمة «تضامن» (سويسرا)، في جنيف

أجرينا نقاشات بالغة الأهمية بالنسبة للظروف الراهنة التي نواجهها — لا سيما مسألة الحرب وكل ما يتعلق بالفاشية الأحفورية. وخصصت نقاشات لمسألة إعادة الهيكلة الصناعية، وهو موضوع حاسم للتفكير فيما سنفعله بما لا نريده، أي الصناعات الملوثة. ونحن سعداء وسعيدات جداً بقدرتنا على المساهمة في الحركة الاشتراكية البيئية الدولية.

فانيسا دورادو هي عضوة في منظمة أطاك بالأرجنتين (Attac Argentina) وفي منظمة الاشتراكية البيئية (Ecosocialistas)، وهي تيار داخل حزب الاشتراكية والحرية (PSOL) العضو في الأممية الرابعة

وقد أتاحت هذه اللقاءات تبادل الآراء حول العديد من المواضيع، حول التعبئات والمبادرات والنضالات الملموسة، ولا سيما النضالات في الإكوادور، والقمع الذي يتعرض له المدافعون والمدافعات عن البيئة في أمريكا اللاتينية. كما بدأنا مناقشة الزراعة البيئية وتبادل البذور، وتناولنا الإمبريالية والوضع الجيوسياسي بمشاركة رفاق من أوكرانيا، إلخ.

واختتمت اللقاءات بنداء للمشاركة في التحرك ضد مجموعة السبع في إيفيان في يونيو، مع توقع اللقاء العام المقبل في كولومبيا في نسخة قادمة من اللقاءات، في القارة الأمريكية اللاتينية. كما سيتم إصدار تقييم لهذه اللقاءات من قبل التنسيقية، وبشكل أوسع، مع جميع المنظمات والأشخاص الذين شاركوا في تنظيم اللقاءات. وسيتواصل تعزيز الروابط التي أمكن نسجها خلال عطلة نهاية الأسبوع هذه، كما سيستمر النضال ضد الاستخراجية المدمرة، وضد الرأسمالية والاستغلال، ومن أجل اقتراح مشروع مجتمع تحرري نسميه الاشتراكية البيئية.

سيباستيان برولیز هو عضو في قيادة الأممية الرابعة وفرعها البلجيكي، اليسار المناهض للرأسمالية، وعضو في اللجنة المنظمة للقاءات الاشتراكية البيئية الدولية